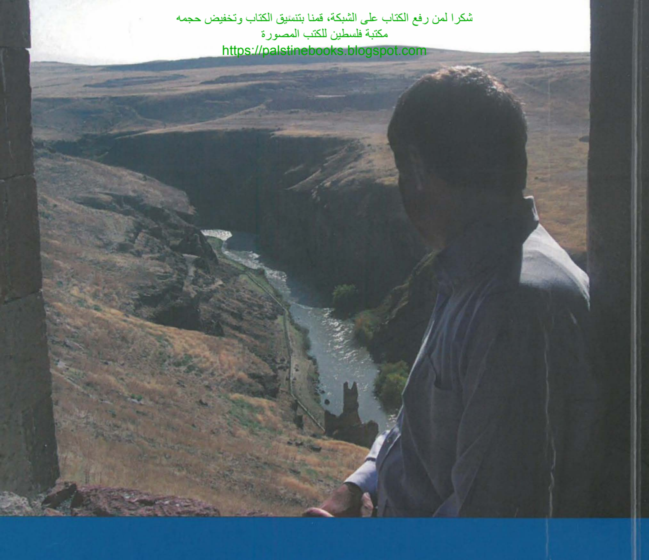


هرانت دينك

أمّتان قريبتان... جاران بعيدان

ترجمة الدكتور ألكسندر كشيشيان

HAIGAZIAN UNIVERSITY PRESS





يمكن لصفحات التاريخ المكتوبة المُعاشة قبول صفحات بيضاء للعيش المشترك.

هكذا، فمن وجهة نظر العلاقات التركية–الأرمنية، يبرز أمامنا ثانية قدرنا المشترك المنحدر من عصور طويلة مضت والذي سيستمر لقرون آتية.

ملأ أجدادنا الصفحات الممنوحة لهم بشكل جيد أو سيئ في الماضي.

لكن السؤال الرئيسي هو: كيف سنملأ نحن هذه الصّفحات البيضاء؟

هذه أعظم مسؤولية ماثلة أمامنا.

إن الفارين من تقويم خلل المسؤولية، أو هؤلاء الذين لا يزالون يرغبون بملْء الحياة بصفحات سيئة ومُرة، هم في الأصل ليسوا أقل مسؤولية من الذين سببوا تلك المآسي في الماضي.

ونحن، الذين نشعر بالمسؤولية، علينا عدم السماح لهم بكتابة هذه الصفحات بالشكل ذاته وتركها لاستئثارهم.

هذا الاجتهاد المتناسب يشترك في حمل مسؤولية الصفحات البيضاء مع جميع الفئات المحبة للسلام، وأهديه إلى شعب منتج عاش على هذه الأراضي لآلاف السنين إلا أنه سُلخ عن أراضيه، التي كان يقطن في ربوعها في تلك السنوات المليئة بالمآسي، وانفصلت علاقاته مع الحضارة التي خلقها... إلى الأمة الأرمنية وجميع الذين فقدوا حياتهم في تلك الفترة من سكان الأناضول من أرمن وأتراك وأكراد أبرياء.

هرانت دينك

ISBN 978-9953-585-00-0



هرانت دينك
صحفي وناشط أرمني، تركيا

أمّتان قريبتان... جاران بعيدان

ترجمه عن التركية
الدكتور ألكسندر كشيشيان
عضو اتحاد الكتاب العرب

Haigazian University Press
Beirut 2012

عنوان الكتاب في الأصل التركي
Original title:

HRANT DİNK
İKİ YAKIN HALK İKİ UZAK KOMŞU

[Hrant Dink
Two Close Peoples
Two Distant Neighbours]

Translated into Arabic by
Dr. Alexander Keshishian

الطبعة الأولى

Beirut, Lebanon

www.haigazian.edu.lb | *www.hrantdink.org*

ISBN 978-9953-585-00-0

وقف دولي باسم هرانت دينك

الهدف الأساسي من هذا الوقف الدولي، الذي أقامته عائلة هرانت دينك وأصدقائه بعد اغتياله، هو "محاولة تأمين محيط من الحوار الصحي الآمن في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمع يمتاز بيقين شعور المواطَنَة الديمقراطية والمساهمة في تطوير الوعي في التباين والاختلاف الثقافي والفكري عند الأفراد".

ينوي وقف هرانت دينك الدولي، إلى جانب تجهيز برامج موجهة لارتقاء الأطفال والشباب، تطوير العلاقات الثقافية بين مجتمعات تركيا وأرمينيا وأوروبا والقيام بأبحاث تاريخية بعيداً عن التعصب القومي وتعميق العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي وتبني مشروعات لتقارب المجتمعات وتطبيقها.

يهدف الوقف أيضاً، إلى جمع كل ما يمت إلى هرانت دينك بصلة من كتابات وصور لتأسيس أرشيف لإحياء أسلوبه الشمولي في الحوار وتطوير ثقافة المصالحة والتوافق اللتين تشكلان أساس جميع فعالياته.

سيرة هرانت دينك المقتضبة

ولد في ملاطية في عام ١٩٥٤ وعاش هو وأشقاؤه في مخيم "توزلا" للأيتام التابع لمدرسة "إنجيرديبي" الكائنة تحت إشراف الكنيسة البروتستانتية الأرمنية الواقعة في "كيديك" باشا. تعرّف هرانت دينك هنا على راكيل، زوجته المستقبلية، وقاما بإدارة المخيم سوية بإيواء مئات الأطفال الأيتام. وبسبب تهمة "تربية مقاتلين أرمن"، صادرت الدولة التركية المخيم فوصلت "حضارة أطلانتيس" الأولى لهرانت دينك إلى نهايتها.

بعد تخرجه من كلية علم الحيوان ثم كلية الفلسفة في جامعة إسطنبول وهجر تطلعاته في الانتساب إلى كلية "فلسفة علم الحياة" وجدالات أجواء سياسة اليسار القوية، أضحى هرانت دينك مؤسس "أكوس"، أول جريدة أسبوعية تصدر باللغتين التركية والأرمنية في تركيا، ورئيس تحريرها منذ العدد الأول في ٥ نيسان عام ١٩٩٦ ووضع لها أساسَ عالم جديد. فإلى جانب إبراز مسائل المجتمع الأرمني أمام الرأي العام، قامت الجريدة، بريادته، ببحث مسائل هامة جداً كعلاقات الجوار التركية-الأرمنية وإنهاء أسلوب المخاطبة حول أحداث عام ١٩١٥ الذي يمس كرامة الشعبين ودعم وتيرة تعزيز الديمقراطية في تركيا وسواها من الموضوعات الهامة.

تحول هرانت دينك إلى دريئة لحملات الأعلام بسبب بيان صدر عن رئاسة أركان الجيش التركي في عام ٢٠٠٤ وحوكم بعدها بتهمة "تحقير الأمة التركية وتزييف تاريخها" فكانت العاقبة اغتياله بالرصاص في ١٩ كانون الثاني عام ٢٠٠٧ أمام مبنى جريدته.

تستمر محكمة الجنايات التركية بالتفتيش عن العدالة حتى الآن.

المقدمة

هل بوسع الصدع تحمل هذا النهر؟

لم يكن هرانت من صنف رجال الفكر...ولم تكن له كتب ومقالات ولم أكن شاهداً قط على توقه كي يصبح "رجل فكر" فقد كان أكبر من ذلك بكثير..كان هرانت إنساناً عملياً له صوته وكلمته ويطبق فكره في الحياة. كان همه التقويم والتغيير وإسعاد الناس. وأكثر من كل ذلك، الشعور بسعادة الامتنان. ولهذا السبب، كان الجميع ممن يعرفونه أو لا يعرفونه أصدقاءه ورفاق دربه. وكانت لغة الوجدان كافية من أجله لتجاوز المسافات والمكتومية والتضارب والتخاصم. ولهذه الأسباب، ظل مفعماً بالأمل والثقة ودعا إلى التحاور. وكانت دعوته تنطلق من الوجدان، إلا أنه، وأثناء تقدمه على هذه الطريق، أضحى محط شعور الاحترام والمحبة فاعتبره الناس "إنساناً عارياً" بسبب تمسكه بالمودة والصميمية والواقعية وانجراره نحوها، فحاولوا أن يكونوا أكثر إنسانية.

من جهة أخرى، لم يكن هرانت دينك شخصاً رومانتيكياً ساذجاً...فقد كان على يقين من حقيقة أنه يسبح في محيط توازن القوى المليء بشتى أشكال الانتهازية ويتأرجح بين عقله وقلبه لإيجاد أكثر الحلول واقعية. لذلك، لبى مباشرة دعوة

الاشتراك في أحد برامج TESEV للسياسة الخارجية. وكان مدير البرنامج "منصور أككون" ينتظر منه تجهيز دراسة تاريخية متوازنة تبحث حول أبعاد علاقات تركيا بأرمينيا على خلفيّة علاقات الأتراك بالأرمن وتؤدي إلى حل. كنت شاهداً عن قرب لوتيرة هذه الكتابة...لم يبحث "هرانت دينك" حول ما قام بكتابته في بادئ الأمر. ويظهر أن ما نتج عن قلمه لم يهيجه. ولكن وبعد فترة، وعند تفكيره حول هذه المسألة وإحاطة معتقداته بإحساساته للماضي من جهة، ومدّها نحو المستقبل من طرف آخر، فقد بدا أن العمل الذي أنجزه شرع يظهر له معنى...لأنه بدأ يُدخل الآن ما كتبه أثناء ذلك ضمن الموضوعات الأخرى ويتحقّق من كيفية كتابتها.

مع الأسف، تحوّل المعنى إلى جَيَشان فأبعد هرانت عن درب "برودة الأعصاب" التي كان البحث ينتظره منه. وقرب انتهائه من البحث، قال لي: "لن يرغب منصور بنشر هذه الدراسة، سترى". سألته: عما كتبتَ؟ لكنني كنت أعرف الردّ. وبعد هزّ رأسه قليلاً قال: "بما أنني أكتب، قلت لنفسي لأكتب ما بفكري على الأقل". ففي الحقيقة، كان قد فكر أكثر من اللازم حول ذلك لأنه استطرد بعد ذلك قائلاً: "إنْ لم يطبعوه، فإنني سأنشره شخصياً".

بالمناسبة، كما في موضوعات شتى، كان بعدُ نظر هرانت صائباً في هذه المسألة أيضاً. بعد فترة بحث منصور عني وأخبرني حول حصوله على نص كتاب هرانت وأعلمني أنه بعيد "بعض الشيء" عما هو مطلوب منه. بالمناسبة، لم ينسَ أن يرجو مني قراءة النص وإقناع هرانت دينك بإجراء بعض التعديلات عليه. ولكن، وعند وصول المسألة عند هذه النقطة، كان هرانت دينك ممنوناً إلى أقصى حد بما قام به ويشعر أنه صبّ ما في فكره ولبّه على الورق. ومقابل ذلك، من المحتمل كان غير مرتاح لعدم

إنجازه العمل الذي طُلب منه لأن مشروع الكتاب خرج عن دائرة اهتمامنا في هذا الوقت وكانت لحظة انتظار إعادة تقييمه من حيث الفحوى قد بدأت.

مع الأسف، لم يحُن ذلك الوقت قط، لأن إحدى العلل الأكثر عمقاً على هذه الأراضي أسرعت في انتشاله من بيننا. من جهة أخرى، يقبع نص كتاب هرانت دينك في أرشيف برنامج السياسة الخارجية TESEV ولم يمسّه أحد وظلّ على حاله كما كتبه هو وأخبرنا عنه. وعند تأكيد منصور على أن طبع هذا الكتاب هو دين يجب إيفاؤه ويليق نشره بوقف هرانت دينك الدولي، أذكر سعادتي كالشخص الذي عثر ثانية على شيء كان قد فقده... ورغم صعوبة التصديق، يبدو لي أنني نسيت هذا الكتاب كاملاً من المحتمل أن فقدان هرانت دينك أدى إلى رفض عالمي الداخلي كل شيء بديل عنه.

لكن، وبعد مرور بعض الوقت، أضحى هذا الكتاب أحد الوسائط للتحسّن روحياً. لم أقم بإجراء أي تغيير عليه تقريباً... وحافظت على الإضافات كما خطط لها هو. وبسبب وجود إبهام في بعض جمل نص الكتاب المكتوبة باللغة المحكية، قمت بإزالته. مع ذلك، نقدم لكم نص كتاب هرانت دينك بلغته وصوته وكلماته دون تغيير في فكره وإحساساته...من الصعوبة بمكان ألا تشعروا بدفء هذا الصوت الذي يفتش عن الإنسانية كلعبة الغميضة وعدم ملاحظة هذا الخفقان. هذا الكتاب دعوة...إلى القلب والمحبة والوجدان والإنسانية جمعاء...إلى هذه الدنيا، هذا الكتاب الذي وضع خاتَمه على أرواحنا جميعاً...هذا تذكار رجل عملي جعلنا معتدلين بلمسته...كمغامرة التفتيش عن شق النهر الهائج الطاغي الذي لا يتسع في سرير جريانه...هذا هو هرانت دينك! هل بوسعه اللجوء إلى أي شق؟ هذا الكتاب

سيسيل من خلال شقوق أرواحنا وسيملؤها ولكن، سيكون أكثر من ذلك بكثير لأنني كما أكدت، هذا هو هرانت. هل يمكن لأي شق أن يتحمل مثل هذا النهر الجارف؟

إتيين ماهجوبيان

حزيران – ٢٠٠٨

على درب العهد...

يمكن لصفحات التاريخ المكتوبة المُعاشة قبول صفحات بيضاء للعيش المشترك.

هكذا، فمن وجهة نظر العلاقات التركية–الأرمنية، يبرز أمامنا ثانية قدرنا المشترك المنحدر من عصور طويلة مضت والذي سيستمر لقرون آتية.

ملأ أجدادنا الصفحات الممنوحة لهم بشكل جيد أو سيئ في الماضي.

لكن السؤال الرئيسي هو: كيف سنملأ نحن هذه الصفحات البيضاء؟

هل سنتصرف كالمسؤولين عن النكبة، التي عشناها في الماضي، أم سنأخذ عبرة من تلك الأخطاء ونخطّ صفحات جديدة هذه المرة بشكل يليق بإنسان حضاري؟

هذه أعظم مسؤولية ماثلة أمامنا.

إن الفارين من تقويم خلل المسؤولية، أو هؤلاء الذين لا يزالون يرغبون بملْء الحياة بصفحات سيئة ومُرة، هم في الأصل ليسوا أقل مسؤولية من الذين سببوا تلك المآسي في الماضي.

ونحن، الذين نشعر بالمسؤولية، علينا عدم السماح لهم بكتابة هذه الصفحات بالشكل ذاته وتركها لاستثارهم.

هذا الاجتهاد المتناسب يشترك في حمل مسؤولية الصفحات البيضاء مع جميع الفئات المحبة للسلام، وأهديه إلى شعب منتج عاش على هذه الأراضي لآلاف السنين إلا أنه سُلخ عن أراضيه، التي كان يقطن في ربوعها في تلك السنوات المليئة بالمآسي، وانفصلت علاقاته مع الحضارة التي خلقها...إلى الأمة الأرمنية وجميع الذين فقدوا حياتهم في تلك الفترة من سكان الأناضول من أرمن وأتراك وأكراد أبرياء.

هرانت دينك

٥ تشرين الثاني ٢٠٠٥

عرض

لنقل علاقاتها مع جيرانها إلى نقطة الأمان بعيداً عن المشكلات، هناك خطوة هامة أمام السياسة الخارجية التركية، التي أظهرت إرادة سياسية قوية في السنوات الأخيرة، لم تخطُها باتجاه جارة وحيدة وتحديداً أرمينيا.

راقبتُ عن قرب، كصحفي تركي من أصل أرمني، الإجتماعات التي عُقدت لسنوات عديدة بين تركيا وأرمينيا أو الأتراك والأرمن على مستويات شعبية ورسمية شتى.

لاحظت أثناء أسفاري خارج البلاد، أن فئات المهجر الأرمني الأكثر تشدداً، التي التقيت بها، تُدرك موقف الطرف الآخر جيداً ويتنازل شعور النفور والجفول في رؤوسهم لقيام أوضاع طبيعية إيجابية عندما يزيد الحوار بين الطرفين.

هذه الحال النفسية الإيجابية تظهر نفسها بجلاء وبخاصة في حوار المجتمع المدني.

من جهة أخرى، ليس بوسع كلمات النيّة الحسنة فقط تنظيم العلاقات التركية–الأرمنية بين ليلة وضحاها كونها بعيدة كل البعد عن الحل المنشود، لأن أطراف المشكلة وممثليها وواقعهم مختلف جداً.

التاريخ مشكلة أخرى والتوترات التي يعيشها القفقاس مشكلة أخرى أيضاً واهتمام الممثلين في الخارج بالمسألة مشكلة. نهايةً، إن وجود تنوّع في الرؤية داخل الأطراف التركية والأرمنية يُعدّ مشكلة منفردة بدوره.

لننظر إلى دنيا الأرمن على سبيل المثال...هناك دولة أرمينيا وشعبها من جهة، والمهاجر الأرمنية المبعثرة في أصقاع الدنيا الأربعة ومن الطبيعي أرمن تركيا رغم قوّتهم التمثيليّة المحدودة جداً.

ومن البديهي، أن هذا التمزّق يدفع الجميع للنظر إلى المشكلة كلٌ انطلاقاً من موقعه.

وبسبب وجود فروقات بين هذه المواقف، فإن الاختلاف في النظرات المتباينة لا مفرّ منه.

أما هذه الدراسة، التي أُلفتُ إليها انتباهكم، فهي حصيلة وجهة نظري انطلاقاً من الموقع الذي أقف فيه. أرغب في إعلامكم مباشرة بخصوصية أن هذه الدراسة تحمل رؤى هرانت دينك، المواطن التركي من أصل أرمني، ولا تدّعي قطعياً إبراز وجهة نظر أرمن تركيا.

أما إحداثيات النقطة التي أقف عليها فهي كالتالي:

لي هويتان أشعر بهما.

الأولى، أقطن في تركيا لذلك فإنني مواطن الجمهورية التركية....

ثانيهما، إنني أرمني.

علاوة على ذلك، فمهما كنت فرداً من المجتمع الأرمني في تركيا، إلا أنني في الوقت ذاته أنتمي روحياً إلى أرمينيا والمهاجر الأرمنية المبعثرة في العالم ويعود نَسَبي إلى هؤلاء الناس.

هكذا، فإنْ كان أحد الأطراف يرغب في تنظيم العلاقات التركية–الأرمنية حتى لسبب واحد، فإن دواعيّ هي ضعف أسباب هؤلاء على أقل تقدير.

ولا فرق عندي بأية هوية ستقومون بتقييمي...

ففي الحالتين، إن منح همة لتنظيم العلاقات بين تركيا وأرمينيا وتطبيعها بين الأرمن والأتراك مهمة ماثلة أمامي ولا يمكنني التغاضي عنها.

لنبدأ من النقطة الأولى...

قلت إنني "مواطن تركي"...من الطبيعي، كمواطن، أن يكون التعايش مع الجيران أكبر مراد لي بعيداً عن المشكلات.

منذ إقامة الجمهورية التركية وحتى الآن، فإن بلادي، التي لم تعرف علاقاتها الراحة مع جيرانها بسبب تبني العقيدة القومية بسدّ درب التطور الديمقراطي وبالتالي إنماء سياسة معادية في غالبية الأوقات، انفقت القسم الأعظم من مصادرها للذود عن الحياض أمام "تهديد الجيران" ولدواعي "أمنية".

بينما في حال مصالحة بلادي لجيرانها، من المؤكد على أنها ستفرز مبالغ أكبر للتطوير والتعليم والصحة وسيكون الناس أكثر سعادة وأمناً وراحة.

هكذا، تعتبر تركيا مسؤولة تجاه أرمينيا لعدم وجود حتى علاقة ديبلوماسية بينهما وإغلاق الحدود بين البلدين.

من الطبيعي أن السعي لتنظيم هذه العلاقات ورغبة فتح الحدود بينهما من مسؤولياتي الأولية كمواطن للجمهورية التركية.

ثانياً، قلت إنني "أرمني"...

نحن أرمن تركيا، أشئنا أم لم نشأ، أإجتنبنا التوضيح أم لم

نجتنب، فإننا من نسب السكان القاطنين فيما يسمى بجمهورية أرمينيا والمهاجر الأرمنية المنتشرة في جميع أصقاع المسكونة في نهاية المطاف ومن فلذات الشجرة ذاتها التي وصلت حتى يومنا.

من البديهي، لا يحمل هذا الرباط الروحي معنىً مهيناً لمواطنتنا لتركيا ولا يشكل إعاقة بهذا المعنى.

وكون الإنسان مواطناً وفياً للبلاد التي يقطن في ربوعها ووحدة شعوره تجاه الأفراد من نسبه الذين يعيشون في قطعة أرض أخرى، لا يعيق تحقيق أي جهد لرؤية هؤلاء سعداء في بلادهم.

وانطلاقاً من هذا الإحساس، أرغب أن يكون مستقبل أرمينيا والعالم الأرمني في آمان وسكينة وتعيش أرمينيا في جو خال من المشكلات مع جيرانها على وجه الخصوص.

وعلى النقيض من ذلك، أُدرك جيداً جداً أنه، وحتى وإنْ قامت أرمينيا بحل جميع مشكلاتها الداخلية ، فإنها لن تشعر بأمان قط إنْ لم تنتظم علاقاتها مع جارتيها تركيا وآذربيجان.

فإنْ استمرت مشكلاتها معهما، فإنها لن تتمكن من صرف المبالغ المقطوعة من ميزانية الدفاع لرفع مستوى رفاه شعبها.

سيكون نقل كل "مشروع قرار حول الإبادة العرقية الأرمنية" إلى مجالس نواب الدول الخارجية سكيناً موجهاً خلف ظهورنا نحن أرمن تركيا.

إن سبب استخدامي لتعبير "سكين خلف الظهر" مرتبط بقلق التساؤل: "كيف سنردّ نحن أرمن تركيا الآن على هذه المسألة؟"

ليس هذا القلق دون داعٍ عندما ننظر إلى أوضاع مماثلة جرت في الماضي.

في المناسبة، وفي كل مرة عندما كانت تظهر مثل هذه الأحداث حتى وقت قريب، كانت الصحافة، التي تكرر تصريحات الأرمن:

"إننا مرتاحون جداً في تركيا"، لا تلتفت مع الأسف إلى إحساساتهم الحقيقية خارج هذه المقولات ولا نرى انعكاساً لها على صفحاتها أو تعرض أكثر من ذلك.

كان مشروع القرار يعرض قبل كل شيء خصوصيتنا التاريخية التي لا يمكن إنكارها لأننا فلذة من العالم الأرمني رغم استمرارنا على الحياة في تركيا. من طرف آخر، ورغم كوننا قسماً من العالم الأرمني، إلا أننا كنا ولا نزال نعيش في تركيا ونحن مواطنوها.

نعرف تركيا بشكل أفضل مقارنة مع جميع الأشخاص الذين يعيشون خارجها.

بالمناسبة، كانت مقولاتنا المنقطعة عن هاتين الحقيقتين تنقلنا بيسر إلى نقطة "إهانة نسبه" و"إهانة بلاده".

يعني، كانت مهمتنا في الحقيقة صعبة...

ويبدو أننا سنعيش مع امتحانات مماثلة عديدة بعد الآن.

بالمناسبة، يتوجب علينا بعد الآن أن تكون أقوالنا مفهومة وتقف على رجليها ثابتة.

نعيش ضمن وتيرة هي الأفضل مقارنة بجميع الأزمان لتبيان ما نرمي إليه.

حتى تفصيلات أقوالنا تحمل أهمية كبيرة من وجهة النظر هذه.

في المواقف العكسية، لا يمكن تحريف الأقوال وجرها يمنة ويسرَة أو استخدامها خارج أهدافها.

ومن أجل تحقيق ذلك، هناك، ما شاء الله، مراكز و"تجمعات جاهزة" عديدة تنتظر داخل تركيا وخارجها.

وأتمنى تثمين جميع تفصيلات هذه الدراسة بانتباه.

التاريخ القريب لانقطاع العلاقات

محاولات تَمَاس في المجال الرسمي

رغم العلاقات المميزة بين الأتراك والأرمن، التي تعود إلى ما ينوف على ١,٠٠٠ عام تقريباً، إلا أن العلاقات الحكومية بين تركيا وأرمينيا حديثة جداً إنْ غضضنا الطرف عن علاقاتهما الحكومية في عهد الجمهورية الأرمنية الأولى ١٩١٨–١٩٢٠، فقد بدأت فعلياً بعد حصول أرمينيا على استقلالها في عام ١٩٩١ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

في الواقع، تعتبر الأيام ما قبل استقلال أرمينيا وبعده تاريخاً قريباً جداً والذكريات طازجة جداً... وخير مثال على ذلك، تلك الأيام عندما فُجعت أرمينيا بزلزال مدمّر...

وحتى في حال وجود خناجر تسيل منها الدماء، يهرع الجيران في مثل هذه الأيام لمساعدة بعضهم بعضاً أرغبوا بذلك أم لا.

تعتبر الموافقة على نقل المساعدات عبر تركيا والتسهيلات في تأمين القمح في تلك الأيام الأليمة تماسات تبعث على الأمل وخُزِنت في الأذهان.

لذلك، وعلى الرغم من عدم ترنّم الحوار التركي–الأرمني على

رأس الألسن في تلك الأيام، فإن أول شيء يخطر على البال كان التساؤل: هل بوسعه أن يتحقّق؟ سيكون أمراً حسناً جداً إنْ تحقق الحوار.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وحصول أرمينيا على هوية الدولة المستقلة لا يمكن اعتبار حيرة تركيا حيال ذلك وما يجب القيام به غريباً لأنه لم يكن لها جار باسم أرمينيا حتى ذلك الوقت أو سياسة خارجية تجاهها وبخاصة أنها كانت قد أنهت المسألة الأرمنية في بداية القرن ٢٠ وحلّتها جذرياً ولم تكن بحاجة لمثل تلك السياسة. وبعد زوال حيرة تركيا في مسألة أكان استقلال أرمينيا حقيقة أم سراباً، ظهرت قضية قراباغ بين أرمينيا وآذربيجان. لقد وجدت السياسة التركية الخارجية، الواقعة في حيرة كيفيّة اتباع سياسة تجاه أرمينيا منذ ذلك اليوم ووصولها بصعوبة بالغة إلى نقطة معينة لإقامة علاقات معها، أسلوباً لربح الوقت وفرصة نادرة في نهاية المطاف في ٣ نيسان عام ١٩٩٣ وربطت احتلال أرمينيا لمنطقة كلباتشار بإغلاق حدودها معها واشترطت إقامة العلاقات بعد حل مسألة قراباغ فقط. إلا أن حل مسألة قراباغ لم يكن قريباً.

من جهة أخرى، لم تكن أرمينيا والعالم الأرمني في حالة نفسية مغايرة. ومثلما كان استقلال أرمينيا يسبب كدراً لتركيا، كانت تركيا تستمر في "انتقامها التاريخي" من وجهة نظر الأرمن. مع ذلك، كان بوسع المرء رؤية "محاولة إقامة علاقات" متبصّرة و"بدم بارد" من قبل أرمينيا. وعلى الرغم من المعارضة الداخلية والخارجية المتشددة، كان عهد ليفون تير-بتروسيان يجد أنه لا يمكن غضّ الطرف عن العلاقات الحسنة مع تركيا، فأفلح في القيام ببعض الخطوات التي يمكن اعتبارها مفاجئة انطلاقاً من الإصرار في الاستمرار على الحياة كذلك محاولة منه لتخطى

حقيقة "الظلم التاريخي الذي قامت به تركيا" تجاه شعب رغبة منه في عدم عرقلة الحسابات القديمة في بناء المستقبل وكان النجاح في الحقيقة حليفه إلى حد ما. نعم، كانت تجري بعض التغييرات في أرمينيا. وخير دليل على ذلك، أن الدستور، الذي وافقت عليه الغالبية العظمى من الشعب، لم يُشر إلى اسم "تركيا العدوة" ولم يبحث حول محاسبتها أيضاً.

على الرغم من إعاقة اندلاع حرب قراباغ وبالتالي توتر علاقات أرمينيا بآذربيجان وعدم تجذّر بذور الحوار بين أرمينيا وتركيا، اجتمع أشخاص غير منتظرين في لحظة غير مأمولة لأول مرة وأفلحوا في التحدث مع بعضهم البعض.

يعدّ اجتماع ألب أرسلان توركيش، أحد أكبر الصقور في تركيا، بالرئيس الأرمني ليفون تير-بتروسيان في فرنسا بعيداً عن الأعين خطوة هامة جداً من وجهة النظر هذه. لم يكن هذا اللقاء رسمياً في طبيعة الحال، إلا أن الحقيقة تؤكد على أنه كان أهم من اللقاءات الرسمية.

لم تثمر هذه الاجتماعات مع الأسف عن شيء. فعند كتابة تاريخ الحوار التركي-الأرمني لاحقاً، فإن هذا الدور الأول، الذي لعبه كل من توركيش وبتروسيان، لن يطويه النسيان قط. وبما أن الحديث يعود حول ليفون تير-بتروسيان، يجب نقش دوره الجسور في إجراء حوار مع تركيا بأحرف كبيرة في التاريخ. وقد أدى أسلوبه هذا إلى ابتعاده عن السلطة في نهاية الأمر وبخاصة أن يده الممدودة لم تستجاب بالمثل من قبل تركيا.

وحتى وإنْ تحدثنا حول وجود حال من "الخوف والنفور العاطفي" بين تركيا وأرمينيا، فعلى الأقل ليس الأمر مرتبطاً بموقف عدائي. وعلينا التسليم أيضاً، أن الطرفين يحاولان التهرّب من سياسة تصعيد التوتر. مع ذلك، أضحى طلب الأغلبية القومية-

المحافظة التركية في أيام الحرب الحامية حول قراباغ تبني تركيا مسألة الإخوة الآذيريين وإدارتها ببصيرة المؤشر الأوضح لهذه السياسة. لم تفلح بيانات حزب أجاويد الديمقراطي اليساري أو حزب إرباكان الإسلامي التحريضية فتح الطريق. وعلى الرغم من ذلك، كانت مقابلة توركيش الصميميّة في ذلك الوقت مع رئيس جمهورية أرمينيا تير-بتروسيان بالذات معياراً هاماً لحفظ التوازن. وبذلك، أحالت تركيا في هذه الفترة لغة الحديث عن الحرب إلى الإشتراكيين-الديمقراطيين وطلب الصلح إلى القوميين وولّدت تناقضاً داخلياً لا يمكن حلّه بسهولة بخلقها صراعاً بين الإحساسات والمنطق. لا ريب، يمكننا الجزم أن هذه السياسة، التي أنشأها المرحوم تورغوت أوزال، استمرت على النهج ذاته في عهد ديميريل وتشيللير أيضاً دون تغيير. لكن، وعلى الرغم من هذه السياسة الدقيقة، علينا التسليم أن بعض البيانات المقصودة وغير المقصودة ولّدت شعوراً جدّياً بعدم الأمان في أرمينيا.

كانت هذه التصريحات تزيد التوتر بين تركيا وأرمينيا اللتين لم تكن بينهما علاقات أصلاً وتدور بشكل عام حول مسألتين رئيسيتين وتحديداً المسألة الكردية وقراباغ. كانت جهود تركيا الخاصة لخلط هاتين المسألتين ببعضهما لافتاً للنظر، فوصل اتخاذ مجلس الأمن القومي التركي قراراً حول المسألة الكردية أن "الأرمن يقفون خلف هذه المسألة" واستغلال هذا الشعور إلى ذروته في البيان الشهير لرئيس الجمهورية تورغوت أوزال، عند حديثه مع الجنود الذين كانوا يلاحقون أفراد حزب العمال الكردستاني عندما استطرد قائلاً: "ليت قنبلتين تقعان على يريفان خطأً". كانت هذه الكلمات كافية لاضطراب أرمينيا عن حق وأفسحت مجالاً لتسليم مهمة حماية حدود أرمينيا للجنود الروس بشكل كامل. نعم، قامت تركيا مرة أخرى بتذكير انتقامها ولم يكن هذا الخوف دون أساس.

كانت السياسة التركية لتوريط أرمينيا في المسألة الكردية تسير بعناد. بعد طرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سوريا، ظهرت ادعاءات تركيا في الجرائد المحليّة بعناوين كبيرة رئيسية أن "الطيارين الأرمن قاموا بنقله من إيطاليا إلى قراباغ عبر موسكو". هل كانت هذه الادعاءات حقيقية أم لا؟ وتحوّل بيان إجويد رئيس الوزراء المتسرّع إلى موقف حكوميّ رسميّ دون الوصول إلى قناعة كافية وقام بإنذار أرمينيا دون ذكر اسمها. دعم المدرّسون "الرسميون" الأتراك الجامعيون ادعاءات أجاويد حول وجود محاولة لتحقيق مخطط "كردستان الحمراء" التي أراد لينين إقامتها في عام ١٩٢٣ في منطقة لاتشين بين أرمينيا وقراباغ. وكانت الأجواء الحاكمة في تركيا وقوى المعارضة في سباق محموم محاولة منها توريط أرمينيا في المسألة الكردية. في المناسبة، لم تتأخر رئيسة "حزب الطريق المستقيمة" DYP تانسو تشيللير عن غيرها عندما قدمت بياناً في التلفاز التركي قالت فيه إن "آبو في قراباغ" (تقصد عبد الله أوجلان – المترجم) محاولة منها الإثبات أن الجميع على علم بأشياء كثيرة. أما أرمينيا، التي كان يشغلها همها المعيشي في هذه الأثناء، فقد أصدرت بيانات الواحد تلو الآخر أن "آبو ليس عندنا ولا ننوي التدخل في هذا الأمر". وعلى الرغم من هذه البيانات المتكررة، كانت الصحافة القوميّة التركية المتطرفة تستمر في تعبيراتها الهيستيرية المسعورة قائلة: "آه، ليت آبو يذهب إلى قراباغ كي نصطاد عصفورين بحجر واحد".

مع ذلك، كانت أرمينيا تظهر ميلاً هاماً لتنظيم الأحوال مع تركيا في فترة انقطاع العلاقات بينهما وتصدر بعض البيانات. مثالنا على ذلك، أن أرمينيا وضعت جانباً تحفظاتها تجاه هيئة الأمن الأوروبية AGIT وأشعلت ضوءاً أخضر واشتركت في قمة الزعماء

في نهاية القرن الماضي. ومن النواحي الهامة الأخرى، التي يجب التأكيد عليها أيضاً في مرحلة غياب العلاقات بين البلدين، زيارة رئيسي جمهورية أرمينيا ليفون تير- بتروسيان وروبرت كوتشاريان إلى تركيا عدة مرات في مناسبة مؤتمرات دولية ولكن لم تطأ بالمقابل قدما أي رئيس وزراء أو رئيس جمهورية تركي أرض أرمينيا في أية مناسبة كانت. كذلك، وصل بعض الوزراء الأرمن إلى تركيا في مناسبة انعقاد مؤتمرات دولية على المستوى الوزاري إلا أن عدد الوزراء المتجهين من تركيا إلى أرمينيا لم يتجاوز الوزيرين إلى جانب عدد البيروقراطيين الذين كان عددهم بعدد أصابيع اليد الواحدة.

بسبب غياب العلاقات الرسميّة الدبلوماسية بين تركيا وأرمينيا وعدم وجود التمثيل الدبلوماسي المتبادل بين البلدين، كانت التماسات تجري عبر سفارة تركيا في موسكو إلا أن هذه المهمة حوِّلت إلى سفارة تركيا في تبيليسي قبل مدة وأصبح تلاقي الطرفين ممكناً عبر "برنامج التعاون الإقتصادي" للدول الكائنة حول البحر الأسود KEIB خارج القناة المشار إليها. وكون أرمينيا عضواً في هذه الهيئة، رضيت بافتتاح مكتب تمثيلي لها في إسطنبول وباشر الدبلوماسيون الأرمن في القيام بمهماتهم انطلاقاً منه. وكان أرسين آفاكيان أول ممثل ثم خلفه كارين ميرزويان، رئيس دائرة الشؤون التركية في وزارة خارجية أرمينيا، في العام الماضي.

في هذه المرحلة من ضعف العلاقات الرسمية، سيكون ضرب من الظلم في حال عدم التطرق إلى الأداء الذي أظهره جيراير ليباريتيان، مستشار الرئيس الأرمني ليفون تير- بتروسيان. فطوال مدة تولي ليباريتيان لمنصبه وزياراته العديدة لأنقرة وتماساته مع الشريحة العليا لبيروقراطيي البلاد ومحاولاته مع إداريي تلك

الحقبة في تحضير أرضية لإقامة علاقات ديبلوماسية، جهود لا يمكن نسيانها. ومن المؤسف، أن صيغة البروتوكول، التي تم التوقيع عليها في عهده بدءاً من التعارف ثم التقارب إلى نقطة إقامة علاقات ديبلوماسية، واجهت حادثة سيئة الطالع في مرحلة التصديق والتوقيع فلم تتحقق في اللحظة الأخيرة. أعلن حكمت تشيتين، وزير الخارجية التركي في تلك المرحلة في نيويورك بعد لقائه الرئيس الأرمني ليفون تير- بتروسيان، عن استعداد الطرفين للتوقيع على بروتوكول لإقامة علاقات ديبلوماسية إلا أن ظهور أحداث كيلباتشار فوتت هذه الفرصة أيضاً.

قامت تركيا بمبادرة حوار جسورة على جبهتين في السنوات الأخيرة: حوار مع المهاجر الأرمنية في الغرب، ومبادرة ثانية في الشرق مع أرمينيا. من المؤسف، انحصرت تماسات تيزجان، سفير تركيا في الولايات المتحدة الأمريكية، مع ممثلي اللوبي الأرمني في أمريكا في حدود التعارف دون أجندة مسبقة ولم تتطور بسبب حكم السفير المسبق أن "المهجر الأرمني ليس صميمياً لأنه يحاول الإعاقة" ثم بياناته المعادية تجاه الأرمن في آذربيجان قبل ذلك عندما كان الوصول إلى نهاية إيجابية ناجحة في العلاقات التركية-الأرمنية لا ريب فيه. وكانت العاقبة، تأخّر التماسات الرسمية من جهة، وجلب مشروع قرار الإبادة العرقية للأرمن إلى السياسة الدولية من جهة أخرى . وعوضاً عن إغلاق المسافة بين تركيا وأرمينيا، توسع الفلق بينهما.

وتعبت الأيدي...فصرّح روبيرت كوتشاريان بعد وصوله إلى الحكم: "إن الدور لتركيا الآن، لأننا حاولنا قدراً كافياً". وأرمينيا، التي كانت على معرفة وعلاقة مع روسيا فقط لعشرات السنين وتأقلمت معها، وبينما كانت تتخبط في توجهات شتى كعدم مد يدها لروسيا أو التخلص من الارتباط بها، لم تجد في نهاية

المطاف حلاً سوى الميل ثانية إلى هذه القوة النافذة في المنطقة. ويمكن أن يكون حكمنا قاسياً إنْ أكدنا على أن "تركيا دفعت أرمينيا دفعاً إلى حضن روسيا مرة ثانية" وكان بوسع اقتصادها التحرر بفضل إقامة علاقات حسنة معها وتقوم بدور فاعل في مسألة قراباغ. من المحتمل، أن الفرصة لا تزال سانحة. ويكفي أن اليد التي، لم تمتد إلى بتروسيان، ستمتد إلى كوتشاريان في هذه المرة.

مساعي تماس على الساحة المدنية

رغم عدم فلاح تركيا وأرمينيا في علاقاتهما الرسميّة بعد عدة محاولات، فمن الصعوبة بمكان تصوّر نجاح التجربة على الساحة المدنية أيضاً. ظلت هذه المحاولات على مستوىً سطحي في بعض الأحيان ولم تتعمّق وبخاصة أن الضوضاء الكبير، الذي سببه البعض، أدى إلى تقليص هذه النشاطات. ولأن هذه المداخلات المدنية كانت تتحقق بوساطة طرف ثالث بشكل عام، فقد واجهتها المهاجر الأرمنية في العالم بريبة تفوق شك الجهة التركية.

إنْ حصرنا هذه العلاقة في السنوات ١٥ الأخيرة، فأول ما يطرأ على البال سفر كوربوز تشابان، رئيس بلدية إسينيورت، إلى أرمينيا برفقة مجموعة من المثقفين والصحفيين الأتراك. لقد سببت زيارة هذه الهيئة التركية للنصب المكرس للمجازر الأرمنية في عاصمة أرمينيا يريفان ضوضاء كبيرة في تركيا لأنها تمّت بمبادرة رئيس البلدية بالذات. وكان تشابان قد التقى قبلاً برئيس الجمهورية التركية آنذاك السيد سليمان ديميريل الذي حمّله رسالة خاصة واصطحب معه تانير أكجام وجنكيز تشاندار وأورال تشاليشلار وزينب أتّيكان واتجه إلى يريفان عبر موسكو محملاً برسائل صداقة إلى رئيس جمهورية أرمينيا ليفون تير-بتروسيان ومقامات رسميّة وخاصة شتى أخرى.

هناك مداخلة أخرى تخطر على البال من تلك الأيام أيضاً، وهي محاولة رجل الأعمال التركي إسحاق آلاتون (ملياردير تركي من أصل يهودي-المترجم) إقامة مشروع إنتاجي مشترك في طرابزون مع رجل الأعمال الأرمني المهجري الشهير هراير هوفنانيان. وكان وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين مشاركاً في اجتماع هذين الرجلين إلا أن انعكاس الموضوع في الصحافة حال بسرعة دون دعم المشروع بسبب معارضة الجناح القومي التركي المتطرف

ففشلت المحاولة مع الأسف ولم تتكرر ثانية.

رغم هذه المحاولة الفاشلة، وانطلاقاً من التعاون في المجال الإقتصادي والتجاري والتفتيش عن مخارج لتحقيقه، وجدوا أن هذه الناحية هي الأسلوب الأسهل لتأمين الحوار بين الطرفين فقام أول تنظيم في المجال المدني يُدعى "لجنة تطوير العمل التركية-الأرمنية" TABDS مؤلفة من رجال أعمال تركيا وأرمينيا التي تستمر في نشاطها حتى يومنا. وللهيئة رئيسان: كاان سوياك من طرف تركيا، وأرسين غازاريان من أرمينيا. ركّزت هذه الهيئة أعمالها لاحقاً على المهاجر الغربيّة. وبعد تأسيس خطة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حاولت الهيئة جعل المهاجر طرفاً في الحوار التركي-الأرمني ولم تحصر نشاطاتها ضمن الساحتين الإقتصادية والتجارية فحسب، بل جعلت من فكرة تنظيم الفعاليات الموسيقية-الثقافية والمقابلات إحدى القوى المحركة للحوار.

من المداخلات الهامة أيضاً، نشاطات "لجنة المصالحة التركية-الأرمنية" TARC بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه اللجنة، التي أقيمت بالتوازي مع بداية تمركز أمريكا في منطقة القفقاس مقابل ظهور صمت وعدم تقيد غير عاديين على الجبهة التركية، أضحت سبباً لجدالات كبيرة في العالم الأرمني التي تستمر حتى يومنا. لقد أضحت تسمية اللجنة وشكل إقامتها ويومياتها وهويات المشتركين فيها موضوعات نقد وتحليل منفردة. كان المنتخَبون في هذه اللجنة من الطرف التركي والأرمني في مناصب رسمية في وقت ما من ديبلوماسيين كبار وعلماء وسياسيين. إنّ اشتراك جميع هؤلاء كان يرفع من شأن اللجنة، لكنها كانت تظهر للرأي العام بادعاءات مبالغ فيها مثل "لجنة المصالحة" أو "لجنة التراضي" وغيرهما. وبعد اجتماع أو إثنين،

ظهر توتر متبادل بين الطرفين التركي والأرمني ولم يتمكنا من الحيلولة دون الوصول إلى نقطة التشتت. وعندما رأى أعضاء اللجنة اشتداد التوتر أثناء ظهورهم في وسائل الأعلام، ورغم محاولتهم عقد اجتماعات سرية بعيداً عن الأعلام، إلا أن هذا التدبير لم يكفِ لإحياء النشاطات من جديد فكانت العاقبة انحلال اللجنة من تلقاء ذاتها.

إن النتيجة الوحيدة، التي تخطر على البال، هي تقرير TARC حول إمكانية تطبيق قانون الإبادة العرقية على المسألة الأرمنية بناء على طلب مؤسسة أمريكية محترمة تهتّم بدراسات حول مسائل الإبادة. ورغم تأكيد هذا التقرير على أن الشرائع الحقوقية للإبادة لا تعمل تراجعياً، إلا أن الشروط الثلاثة من أصل الشروط الأربعة وقسم من الشرط الرابع، التي تعتبر الفاجعة الأرمنية إبادة عرقية أكيدة، قابلها الطرف التركي برد فعل عنيف.

تحققت بعض المداخلات المهمة على الساحة المدنية في العالم الأكاديمي. والمداخلة الأكثر استمراراً واستقراراً هي اشتراك أكاديميين أتراك وأرمن في مناقشات حول موضوع قاس مثل الإبادة العرقية في جو من التقمص العاطفي باشرت في جامعة شيكاغو واستمرت في ميتشيغان ثم سالتسبورغ في نهاية المطاف. كذلك، يعتبر إرسال المؤرخ الأرمني ريتشارد هوفهانّسيان، الأكاديمي الاختصاصي في "التاريخ الشفهي" الذي يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية، تبليغاً إلى جامعة بوغاز إتشي التركية بعنوان "مذكرات آخر العثمانيين الأرمن المرة-الحلوة" من التماسات التي خلّفت أثراً.

عُرقلت مع الأسف محاولات عقد علاقات بين جامعتي أنقرة ويريفان باستمرار. استضيف رئيس جامعة يريفان راديك مارتيروسيان مع هيئة أكاديميين أرمن في أنقرة بدعوة كوناي أكبا،

رئيس جامعة أنقرة، وقام رئيسا الجامعتين بزرع شجرة المستقبل سوية ووقعا على بروتوكول للتعاون إلا أن هذه الاتفاقيات المتبادلة لم تنتقل مع الأسف إلى حيز التنفيذ العملي. تحققت خطوة أخرى في المهجر وعقدت جلسة علمية في فرنسا بين بعض المثقفين الأتراك والأرمن حول الحوار التركي-الأرمني تحت إشراف المجلس النيابي الفرنسي وفي قاعته الكبيرة بعنوان "الحوار التركي-الأرمني حول القضية الأرمنية في وقتنا الراهن".

كانت النساء أحد عناصر المجتمع المدني الأخرى في إقامة علاقات مباشرة مع أرمينيا. تحقق تلاقي مجموعة من نساء أرمينيا وتركيا بمساعي النائب في البرلمان التركي عن "حزب اليسار الديمقراطي" السيدة كونول سراي والنائب في المجلس النيابي في أرمينيا السيدة هيرمينيه ناغداليان. ومع ذلك، وعلى الرغم من استمرار العلاقات بين النساء حتى يومنا باسماء مختلفة، إلا أنها لم تصل إلى حد النشاط الفعليّ والأبعاد المرجوة. إن النشرة التي تصدرها النساء في أرمينيا وتركيا في اللغات التركية والأرمنية والإنكليزية عدة مرات سنوياً تعرج بشدة الآن وتُعتبر من المبادرات غير الكافية.

إلى جانب ذلك، كانت مداخلات الصحفيين من تركيا وأرمينيا وآذربيجان وجيورجيا في اجتماعاتهم، وسفر بعض الفنانين الأتراك إلى أرمينيا لإحياء الحفلات ووصول بعض الفنانين الأرمن في المقابل إلى تركيا لتقديم أمسيات موسيقية وقيام "رابطة مواطني هلسينكي" بتنظيم جلسة مناقشة في إسطنبول ومدرسة صيفية لجمع الشبان وفي النهاية زيارة المثقفين الأتراك إلى يريفان تحت اسم "مؤتمر الشرق"، الالتماسات الوحيدة التي تحققت خلال السنوات ١٥ عندما كانت العلاقات بين تركيا وأرمينيا مقطوعة رسمياً.

إن شعب أرمينيا نفسه هو الذي قام في الواقع في تحقيق هذه العلاقات بسبب اعتبار عشرات الآلاف منهم تركيا مخرجاً تجارياً لهم حاملين حقائب سفرهم في الباصات نحو سواحل البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة عبر جمهورية جيورجيا. وما سفرهم من يريفان إلى اسطنبول بالطائرات سوى ديبلوماسية الشعب ذاتها. إن التعارف المتبادل بين الأتراك والأرمن حتى في لغة التجارة، سيؤدي بالتالي إلى تعلم كل شعب لغة الآخر. ومثالنا على ذلك، بوسعنا أن نلتقي بسائقي تكسي عديدين في منطقة أكسراي يحاولون تعلم بعض الجمل العملية من اللغة الأرمنية المحكية في أرمينيا. ومن جهة أخرى، يتكلم معظم الأرمن الآتين من أرمينيا اللغة التركية. ولكن، مقابل اهتمام أرمن أرمينيا الكبير، فإن عدد المستثمرين الأتراك في أرمينيا قليل جداً في الوقت الراهن.

من البديهي أن القاطنين قرب المناطق الحدودية للبلدين هم الأكثر توقاً لإقامة علاقات بين الشعب التركي والأرمني. وليس غريباً، أن بعض البلديات الحدودية، وعلى الرغم من انتمائها إلى جذور "الحزب القومي الشعبي" التركي المتطرف MHP، إلا أنها تحتل مكان الصدارة بين الراغبين في فتح الحدود. ودليلنا على ذلك، توقيع ٥٠,٠٠٠ مواطن تركي من سكان منطقة قارص الحدودية على وثيقة تدعو أنقرة إلى فتح الحدود. كذلك، تنبع جميع جهود رئيس بلدية قارص الاستثنائية لعقد حوار حسن جوار مع الجيران بتنظيم شتى الفعاليات وإرسال هيئات إلى أرمينيا ودعوة ضيوف من تركيا بالمقابل من المجتمع المدني بشكل لافت للنظر. ففي الحقيقة ومقابل ذلك، ليست الجهات التي ترغب في هدم هذه الجهود قليلة. وخير مثال على ما نرمي إليه، إبعاد هيئة أرمنية دُعيت رسمياً للاشتراك في مؤتمر نُظّم

في مدينة قارص.

بعد وصول الهيئة الأرمنية المؤلفة من ٤ أشخاص بجوازاتهم وتأشيراتهم عبر تفليس إلى تركيا ونزولهم في غرف مخصصة لهم في فندق سورمالي بقليل، حضر موظف أمن وأخبرهم بوجوب مغادرة البلاد عبر الحدود بسرعة بناء على أمر وزارتي الخارجية والداخلية. لم تكتفِ السلطات الأمنية بهذا القدر، فقد قامت بتحرير مضبطة وقّع عليها هؤلاء الأربعة ثم نُقلوا خارج الحدود بسيارة الشرطة. وتعتبر جميع هذه التصرفات طبعاً تصرفاً معيباً جداً لا يمكن محوه من الذاكرة. كان مسبب هذا التصرف البشع سفير آذربيجان في أنقرة الذي اشترك في هذا المؤتمر وتصريحُ أحد مسؤولي وزارة الخارجية والإقتصاد التركي المزاجي: "ما فائدة مليون أرمني فقير لتركيا؟ دعا أحد رجال أعمالنا هؤلاء الأرمن فليأخذهم إلى بيته". هكذا، أُضيف عنصر جديد في هذه المرة إلى تاريخ الأتراك والأرمن وهو "الشقيق الآذيري".

كان من الممكن أن يتحول ضغط رئيس جمهورية آذربيجان المرحوم حيدر علييف على تركيا لإغلاق حدودها مع أرمينيا إلى قصة بسبب تهديده "إما فتح الحدود أو منع مرور أنبوب النفط عبر تركيا".

لكن، تعال وانظر أن انقطاع العلاقات وصل إلى أبعاد لا يمكن التصريح عنها بسبب استئثار بعض الأطراف لها وتأثيرها على المستوى الرسمي والحسابات السياسية. ومع ذلك، قاوم الشعبان هذه المواقف عبر العلاقات غير المباشرة بينهما منذ وقت بعيد...

أسباب غياب العلاقات بين تركيا وأرمينيا
التاريخ... المرض... البارانويا

التاريخ وما نُقل عنه حتى يومنا هو أصل عدم التماس التركي-الأرمني الأهم المرتبط باليقين المتبادل بهذه الحالة النفسية. إنها حقيقة مؤكدة على أن الطرفين يصبحان قلقين وغير معافين عند وقوفهما وجهاً لوجه. وحتى وإنْ كان التثبيت صعباً، علينا الاعتراف أن الأرمن برضّهم النفسي والأتراك بـ"بارانوياهم" هما في حالتين مَرَضيتين. ولهذا السبب، فبدون إجراء تحليل حول دور الهوية القومية الأرمنية على التركي ودور الهوية القومية التركية على الأرمني فمن الصعوبة بمكان اقتراح تكليفات صحيحة حول العلاقات التركية-الأرمنية. وعند القيام بالتحليل، يجب عدم اعتبار العالم الأرمني وحدة متجانسة، بل علينا التحدث مع ثلاث فئات كل منها على حدا وهي أرمن أرمينيا وأرمن المهاجر وأرمن تركيا. وعلى الرغم من هذا التقسيم المطلق، علينا عدم اعتبار كل منها ذات بنى متجانسة، بل يجب الاعتراف مسبقاً أنها تمتاز بخواص متباينة شتى.

طبعاً، ودون ريب، إن ما يجب التحدث حوله قبل كل شيء هو المهاجر الأرمنية التي تعيش الرض النفسي في أقسى حالاته.

يصل عدد السكان الأرمن في العالم اليوم إلى حوالي ٨،٠٠٠،٠٠٠ ويُعتقد أن ثلثهم يقطنون في أرمينيا والثلثان منتشرون في المهاجر. لذلك، تكفي هذه الصورة لإجلاء التناقض الذي تعيش فيه الأمة الأرمنية. وهذا الشعب، الذي كان يتوق إلى نيل استقلاله قبل قرن، تحول إلى ضحية تطلعه ولم يفقد بالتالي الأراضي التي قطن في ربوعها مدة ٤،٠٠٠ عام فحسب، بل أضاع معظم أفراده أيضاً. واليوم، وبعد قرن من الزمن تقريباً وعلى الرغم من إقامة دولة مستقلة في وقت لا يمكن للمرء تصوره، يعيش قسم كبير من سكانها خارج الدولة المستقلة في هذه المرة أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، يستمر تقلص عدد سكان أرمينيا بسبب الهجرة إلى الخارج. ويشير كل ذلك إلى أن تعريف الهوية الأرمنية وسؤال "مَن ومن أين؟" لم يجد له رداً. ويجيب الذين يفتشون عن رد لسؤال: "مَن في العالم الأرمني هو مهجري ومقارنة بأي مكان؟" باختصار على الشكل التالي: "هناك اليوم دولة أرمينيا المستقلة بحدودها المعروفة في القفقاس الجنوبي وهي في المناسبة وطن جميع الأرمن القاطنين على وجه البسيطة وجميع الذين هم خارج هذه الحدود يشكلون المهجر الأرمني". إلا أن هذا التعريف، لا يعكس كامل الحقيقة من وجهة نظر أرمن تركيا لأن الوجود الأرمني لا يزال مستمراً منذ ٤،٠٠٠ عام على الأراضي الأرمنية القديمة. لذلك، فإن تعريفهم كمهجرين سيكون غير صحيح ومنقوصاً.

تعتبر تركيا أحد الفاعلين الرئيسيين في الأحوال التي يعيش فيها العالم الأرمني. علاوة على ذلك، لا ينحصر دور تركيا في المسألة التاريخية فقط لأن شعور العالم الأرمني بعدم الأمان تجاه تركيا اليوم ليس أقل شأناً من دورها التاريخي. ومن المؤسف جداً، أن الحصار الإقتصادي، الذي فرضته تركيا بسبب مشكلة قراباغ، أعاق تنفس أرمينيا المريح بشكل كامل. لذلك، شعر

المهجر الأرمني بالمأساة الإقتصادية لسكان أرمينيا المهاجرين قرب عتبته فتعاظم عداؤه وهياجه ضد تركيا. وبعد تهجير الأرمن من الأناضول قسراً في وقت ما، توسّع يقين المهاجر أن التهجير في هذه المرة جرى بطرق ملتوية في القفقاس. لذلك، لم تنبع دعوة حكام أرمينيا إلى العالم: "إضغطوا على تركيا لرفع الحصار" من فراغ. ويعود حماس دول شتى في المدة الأخيرة في تجهيز مشروع قوانين حول الإبادة العرقية للأرمن إلى هذه النواحي.

تعود بداية تشكل المهاجر الأرمنية على مستوى العالم إلى القرنين الماضيين. جرت هجرات أرمنية طبيعية بهدف التجارة إلى أوروبا في بادئ الأمر ثم انتقلت إلى أمريكا بعد فترة معينة وتشكلت جاليات في جميع الأصقاع تقريباً وكان عدد أفرادها محدوداً في الفترة الأولى. جرت زيادة في عدد أفراد هذه الجاليات إثر نشاط الإرساليات التبشيرية بين الشعوب المسيحية الأناضولية وبخاصة بين الأرمن انطلاقاً من "الصيد المذهبي الديني". كانت وعود المذهب البروتستانتي والكاثوليكي بـ"مستقبل حر ومرفّه في العوالم الأخرى" تشجيعاً للارتداد أول فعالية متسارعة للتوجّه إلى أراضي الاغتراب. لذلك، وبحلول القرن ٢٠، كان بوسع المرء رؤية تشكل جالية أرمنية كاثوليكية في فرنسا وجالية أخرى بروتستانتية في الولايات المتحدة الأمريكية.

نهايةً، جرى تشكل المهاجر الأرمنية قبل ٢٠٠ سنة لدواعٍ تجارية ودينية لا إرادية ثم التهجير القسري في عام ١٩١٥ واستمرارُ الهجرة الذاتية من دول الشرق الأوسط ثم التهجيرات من تركيا في عهد الجمهورية. نهايةً، وبعد حصولها على استقلالها أيضاً، مرّت أرمينيا بمراحل عديدة من الهجرة شبه الذاتية حتى القسرية ولا تزال أضرار كل مرحلة منها ماثلة أمام الأعين.

من المعلوم، أن التهجيرات الجماعية القسرية الكبيرة جرت

خلال السنوات ١٠٠ الأخيرة من عمر الدولة العثمانية. ففي أوائل القرن ١٩، ونتيجة ظلم السلطات في الأناضول وأذاها للأرمن، ظهرت حركات عصيان محلية فازدادت الهجرة إثرها. لكن، الوتيرة الأهم لتشكّل المهاجر كانت الإبادة العرقية التي يصفها معظم المؤرخين بـ "الإبادة العرقية الأولى في القرن ٢٠" أو "إبادة الأرمن في عام ١٩١٥". إن النظرية التركية الرسمية، التي تعرّف ما جرى بـ "التهجير"، سبب قتل معظم السكان الأرمن. أما الناجون، فقد وصلوا إلى مناطق دير الزور وحلب ثم هاجر قسم منهم إلى أوروبا وأمريكا بالبواخر عبر البحر الأبيض المتوسط ووصلوا إلى قمة التمزّق والانتشار. وكانت هذه البعثرة قوية لدرجة تشكل جاليات أو جماعات قومية في جميع أنحاء المعمورة ومناطقها تقريباً.

يعتبر الأناضول وطن جميع الأرمن المبعثرين على وجه المسكونة. فحتى وقت قريب، كان تاريخ الإنقطاع عن الاستقرار في الأناضول لآلاف السنين يكمن في أساس الهجرات التي جرت من بلدان الشرق الأوسط أو أرمينيا نحو الغرب. إن الهجرة الأساسية التي شكّلت المهاجر بدأت من منطقة الأناضول لأن أرمن الأناضول، بغض الطرف عن مكان وجودهم في العالم، لا يزالون يحملون آثار الثقافة الأناضولية. ورغم تتالي أجيال عدة، نصادف دائماً بعض المتكلمين باللغة التركية ولو بغير يسر ولهجات محلية. وحتى في أكثر العائلات انصهاراً، يمكننا العثور على أثر من الماضي وبخاصة من الأناضول. ولن يكون مبالغاً فيه إنْ نعتنا المهاجر الأرمنية بـ "حال الأناضول العالمية".

حال العالم الأرمني النفسية أو الميراث الثقيل: الرض

تُعد مشكلة المهاجر الأرمنية بازدحام عدد أفرادها الكبير القسم الأكثر تعقيداً في العالم الأرمني. وعلى النقيض من الاعتقاد السائد، لا يمكن الادعاء بوجود تنظيم وتنسيق كاملين بينها. وهذا التنسيق متمركز على الأكثر في محور الذود عن الهوية القومية وجهود عدم الإنصهار. وهذا الهلع تجاه انصهار هوية المهاجر الأرمنية هو الفيروس الأكثر بروزاً الآن.

لا يشير واقع هذه المهاجر إلى انفصام الشعب الأرمني عن أراضي وطنه الأم فحسب، بل يذكّر أيضاً عن انفصال شعب بالمعنى الجغرافي في الوقت ذاته عاش أفراده في ربوعه لقرون طويلة مضت ويدل بشكل كبير على زوال "وحدة الأراضي" التي من خلالها يتكون أي شعب. لذلك، لا يمكن تجنّب التخريبات التي ستسببه هذه الظروف على الهوية القومية. ومن المعلوم، أن الشعب الأرمني يعيش ضمن هذه التخريبات الثقيلة لهويته طوال قرنين. ومن المعروف أيضاً، أن إحياء الهوية القومية والعيش ضمنها مفهومان مختلفان لأن الأرمن في الـ ١٠٠ سنة الأخيرة مشغولون بإحياء الهوية القومية أكثر من الحياة معها. وعند هذه النقطة اليوم، نجد أن أرمينيا تعيش ضمن هويتها القومية، بينما المهاجر حاولت وتستمر في المحاولة لإحياء هويتها الأرمنية القومية.

في عصرنا، عندما تسيطر قيم العولمة على القيم المحلية، على المهاجر صرف مجهودات استثنائية كبيرة كي تستمر الهوية القومية على الحياة ولو لنبذة. ويحتاج هذا المجهود إلى ظروف ووسائل خاصة في كل زمان. الأرمن واليهود يملكون هذه الأسباب الخاصة وهم مثال كلاسيكي للمهاجر المعروفة بسبب تعرضهما للإبادة العرقية. وبسبب هذا الظلم، كان من الواجب أن يكون

حق الدفاع عن الهوية القومية من قبل الإنسانية امتيازاً إيجابياً.

ثمّن اليهود، في الحقيقة، هذا الحق الإيجابي وإمكانيات الدفاع عن هويتهم القومية بشكل جيد جداً وأفلحوا في الانتقال إلى مرحلة "شعب الله المختار" انطلاقاً من تعاليمهم الدينية وحصلوا على موقع ممتاز في العالم. إلا أن الأرمن لم يشغلوا الموقع ذاته لأن العالم، الذي أظهر حساسية كبيرة تجاه الإبادة العرقية اليهودية، كان بخيلاً تجاه الأرمن وهذه الناحية أضحت بالتالي من أكبر التخريبات النفسية التي عاشتها الهوية القومية الأرمنية.

لم يحمل الجيل الأول والثاني من أرمن المهاجر المبعثرين في شتى بلدان العالم قلق استدامة الهوية القومية، لأن تأثير الرض النفسي المستمر كان أساساً أعظم مبصّر ومنبّه للهوية ولم يفسح مجالاً للمحاولة. علاوة على ذلك، كان النضال من أجل البقاء والتمسك بالبلاد الجديدة التي قطنوا في ربوعها يسود حياة هؤلاء المهجريين الأوائل. وقد أظهر أفراد الجيل الثالث والرابع تغييراً واضحاً في هذه الأوضاع. فمن أجل إزالة الرض النفسي كاملاً، بسبب أحداث عام ١٩١٥، لم يحرك أفراد هذين الجيلين ساكناً تجاه مسببي هذه المآسي في العالم أو الرض النفسي. لذلك، كان الزمن دون رحمة لأنه كان يعمل على وتيرته. وعلى الرغم من تناقص آثار الرض النفسي الموروث جيل بعد آخر، بدأ تآكل جدي في الهوية وتسارعت عملية الانصهار في أمريكا وفرنسا وروسيا بعد فقدان اللغة والهوية الأرمنيتين بسبب زيادة الزواج المختلط وهجر الأسماء الأرمنية وتفريغ الكنائس من مصليها.

جاء أرمن المهاجر ببُعد جديد إلى الهوية الأرمنية في نهاية الأمر وأضحى معظم أرمن المهاجر، الذين يصل عددهم اليوم إلى ٥,٠٠٠,٠٠٠ تقريباً، أفراداً بهوية مزدوجة. لم تكن

هذه الهوية المزدوجة منحصرة في كون المهجري أمريكياً وأرمنياً في الوقت ذاته، بل أكثر من ذلك، تحولت إلى ساحة صراع بين الهوية الجديدة والهوية القديمة. من المؤسف أن الحنين إلى الوطن احتل مكان الهوية القديمة إلا أن تعبير الهوية القديمة لم يفقد معناه أو يُفهم أنه أصبح عتيقاً، بل فقد فاعليته...

على الرغم من غرابة الأمر، تقطن المهاجر الأرمنية، التي حافظت على هويتها القومية، على الغالب في البلدان الإسلامية الشرق-أوسطية كإيران والعراق وسوريا ولبنان ومصر في محيط تعترف هذه الجمهوريات الإسلامية بشبه استقلاليتها ويعيش فيها حوالي ١,٠٠٠,٠٠٠ أرمنيٍّ كجاليات منغلقة على نفسها تماماً بمدارسها وكنائسها وجمعياتها وأفلحت بالتالي في الحفاظ على هويتها القومية بشكل يلفت النظر مقارنة بجاليات الغرب. لكن، ومع الأسف وخلال السنوات الثلاثين الأخيرة وبسبب فقدان الأمن جراء الحروب في هذه البلدان، وجد معظم المتواجدين في هذه الدول الحل في الهجرة نحو الغرب.

يمكن استنتاج التالي عند النظر إلى هذا المثال: أضحت الحريات والإمكانيات الواسعة المعترف بها في الغرب مع الأسف عاملاً مسهّلاً لانصهار الهوية القومية. ومن المحتمل، أن تقييد الحريات في الشرق هو أحد أسباب العناد في الدفاع عن الهوية القومية. ومن المحتمل في الوقت ذاته، أن الأرمني في بلد إسلامي، عندما يسمع صوت آذان الصلاة في خمسة أوقات يومياً، يتبصّر أنه "أرمني ومسيحي". ومن الملاحظ أنه، بينما تتحول جنة الحريات في الغرب إلى جهنم للهويات القومية، فإن التسهيلات التي تعترف بتعدد الثقافات لم تكن كافية لإطفاء حريق هذا الجحيم.

إن "الأرمن المحفوظة حقوقهم"، الذين واجهوا ضياعاً جدياً لهويتهم، جاهدوا بعدئذ للبقاء على الحياة من خلال عناد الحفاظ على هويتهم الذي تحول إلى دستور أساسي لهوية المهاجر القومية الأرمنية عند هذه النقطة. وبينما كانت أجيال المهاجر الأولى تكافح من أجل الوقوف على رجليها، فإن هذا العناد، الذي لا يعرف له حدود، تصاعد مع الجيل الثالث والرابع إلى مستوى محاولتهما إقناع العالم بالاعتراف بالحقائق. وهذا توضيح لتبيان الحال النفسية للمهاجر الأرمنية والحفاظ على هذه الروح هو الوسيلة الوحيدة لإحياء الهوية القومية الأرمنية. فإذا تركنا عدم قبول العالم بهذه الحقائق جانباً، فإن المخرب الرئيسي للهوية الأرمنية هو تغاضي الأتراك وعدم التفاتهم إلى هذه المسألة مطلقاً. ولهذا السبب، تستمر علة الشعب الأرمني النفسية الرضية حتى وقتنا الحاضر وهذه حال روحية مريضة في الأساس وهي بالذات تقضم الهوية القومية الأرمنية وتفنيها. وعند تحليل الهوية القومية الأرمنية، علينا التسليم بالدور التركي التاريخي والحالي على هذه الهوية. لقد أضحى الموقف التركي طوال عصور تاريخية مديدة من خلال العيش المشترك العامل الخارجي في تشكل التطرف في الهوية القومية الأرمنية الذي وصل إلى أوجه الآن بعد المآسي العظيمة التي عاشها الشعب الأرمني بعد عام ١٩١٥.

يلعب الموقف التركي اليوم دوراً هاماً في تشكل الهوية القومية الأرمنية. أما من ناحية فهم موقف الأتراك، فهناك اختلافات جدية بين أرمن المهاجر وأرمن أرمينيا وأرمن تركيا. تظهر الخسارة والتأثير اللذان أحدثهما هذا الرض النفسي على هذه الأقسام الثلاثة ردود فعل وانعكاسات شتى مختلفة: ثقيلة ومتوسطة وخفيفة. لا يزال أرمن تركيا يعيشون مع الأتراك وأرمن أرمينيا جيران لهم بينما الغالبية العظمى من أرمن المهاجر بعيدون جداً عنهم.

ومسافات التعارف هذه هي نفسها سبب الاختلاف الأساسي في درجة رض الهوية القومية.

إن التركي بالنسبة لأرمن المهاجر هو التركي ذاته عند مغادرتهم البلاد. وهذا التاريخ هو عام ١٩١٥ عندما تعرضوا إلى الإبادة العرقية، وتاريخ عندما تعرضوا إلى الإبادة الإقتصادية في عام ١٩٤٢ عن طريق ضريبة الدخل وتاريخ عندما طُبقت ضدهم وسيلة جديدة من البربرية في ٦-٧ أيلول عام ١٩٥٥. لذلك، كانوا يرددون إن "التركي لن يتغير قط" أو "بما أننا لم نتمكن من التوحّد مع ذلك التركي في الماضي، فلا يمكن التعاون معه لا اليوم ولا حتى في المستقبل". أما بالنسبة لأرمن أرمينيا، فإن التركي هو تركي ذلك التاريخ أيضاً ولكنه، وعلى الرغم من ذلك، فإنه مكره على العيش معه جنباً إلى جنب أرغِب في ذلك أم لم يرغب. أما بالنسبة لأرمن تركيا، فإنهم في الأساس يعيشون مع الأتراك.

ليس هناك فرق بين أرمن المهاجر وأرمن تركيا من وجهة النظر التاريخية بالنسبة لعلاقاتهم مع الأتراك فقد عاشوا ضمن الظروف ذاتها. لكن، استمرار أرمن تركيا في العيش بين الأتراك لاحقاً وإجراء حوارات معهم، أصبح ممكناً إزالة الرض النفسي إلى حد كبير وجعل العلاقات طبيعية بين الطرفين. يمكن رؤية الوضعية ذاتها عند أرمن أرمينيا الذين جاؤوا إلى تركيا للعمل في المدة الأخيرة وقاموا بعقد حوارات مع الأتراك. وتنعكس تأثيرات رض العالم الأرمني النفسي في نشاطات إحياء ذكرى ٢٤ نيسان من كل عام بدرجات متفاوتة. بينما تصل مسيرات المهاجر الأرمنية في العالم إلى درجة حرق الرايات التركية والخطابات العنيفة المناهضة لتركيا في الاجتماعات الجماهيرية، يزور الجميع في أرمينيا أطفالاً وكباراً وكهولاً نصب الإبادة العرقية بسكون تام ويضعون الزهور بوقار عظيم. أما أرمن تركيا، فإن حالهم هي

الأكثر غرابة لأنه ليس لهم نصب تذكاري ولا حرية للاحتفال بهذه الذكرى أرغبوا في ذلك أم لا.

الميراث المستهلك: علاقة تاريخية

ليس بوسعنا عرض علاقات الأرمني والتركي المشتركة وتأثيرات الواحد منهما على الآخر بكلمتين مقتضبطتين عاديتين، لأن ما اقتبسه كل طرف عن الآخر من عادات وتقاليد سيئة أو حسنة طوال عصور مديدة عديدة لدرجة يصعب التمييز بين نمط معاملة الواحد عن الآخر. إن الذي نعت الشعب الأرمني بـ "الشعب الوفي المخلص" Milleti Sadıka ثم ادّعى بعدئذ أن الأرمن قاموا بإهانتهم من وجهة النظر التركية، فإن الأرمن بدورهم لا يفسرون ما جرى في عام ١٩١٥ أنه إبادة جماعية لأمتهم فحسب، بل هو إهانة في الوقت ذاته موجهة للعلاقات التركية-الأرمنية المتبادلة التي طالت قروناً.

إن تعايش الثقافات في الوسط ذاته واقع تعرفنا عليه في الأناضول منذ البداية. لكن، ومع الأسف، لم يتمكن هذا الواقع من اتّباع الوتيرة ذاتها في كل زمان. ورغم استشهاد كلا الطرفين بالمقولة العاطفية: "كنا نعيش سوية في أحوال أفضل بكثير في الماضي" وباستمرار، ومع ذلك، فمن الصعوبة بمكان القول إن هذا التعبير يعكس الحقيقة فعلاً. لقد كانت أنماط حياة المسلمين وغير المسلمين وعلاقاتهم المشتركة فيما بينهم في الدولة العثمانية تتحقق من خلال ترتيب يمكننا تسميته بـ"منظومة حافلات القطار" وكانت هذه الحافلات مستقلة عن بعضها نسبياً.

وبينما كانت تلك الجماعات تُنشئ الرِجل العادلة الأولى للنظام وحقها في التعليم والثقافة انطلاقاً من أعرافها وتقاليدها، فإن الوجود الدائم للفروقات في التسلسل الهرمي وفي علاقاتها المتبادلة على الساحة الإجتماعية كان يشكل الرِجل الثانية غير العادلة للنظام.

وعلى الرغم من فروقات طرز الحياة ونوعيتها بين الحافلات، كان يبدو أن الجميع ممنونون من أحوالهم. وخير مثال على ذلك، كانت للمسلمين امتيازات عديدة على الساحة الإجتماعية: كان يُمنع على غير المسلم امتطاء الخيل أصلاً والسير على الرصيف وارتداء الزي ذاته وبروز نافذته وجدرانه أمام دور المسلمين وبناء معبده أعلى من المآذن وسواها من الفروقات التي يذكرها المؤرخون كأمثلة. وحتى وإنْ عكست جميع هذه النواحي وجود عدم مساواة على الساحة العامة، إلا أنها كانت امتيازات لا تثير مشكلة من أجل خاطر الاستقلالية ضمن الحافلات. وعلى الأقل، لم تقع صدامات جديّة بين الحافلات بسبب هذه الفروقات.

لا تبحث المصادر التركية والأرمنية منذ عهد محمد الفاتح وحتى منتصف القرن ١٧ حول عدم انتظام عمل المنظومة أو حدوث انقطاع أو صدامات هامة بينها لعدم ظهور أية مشكلة موجبة هامة بل على العكس، كانت علاقة السلطان بالبطريرك الأرمني سبباً أساسياً لسير النظام بشكل حسن. وبكلمات أخرى، كانت منظومة الحافلات في الإمبراطورية العثمانية قبل حقبة التنظيمات مرحلة كان الجميع ممنونين من أحوالهم بحيث لا يجعلون من مسألة كونهم ممنونين أو عدم ممنونين من بعض مشكلة.

لم تكن الثورة الفرنسية قد انفجرت بعدُ. وبما أن مفاهيم "محرضة" كـ"حرية" و"عدالة" و"مساواة" لم يُتداول بها أو تنتشر حتى ذلك الوقت، لم يكن هناك فرق في هذه الحقبة في أن يكون المرء مولى السلطان أو البطريرك.

استمر هذا النظام المعلول، الذي خلقه السلطان محمد الفاتح في بنية الإمبراطورية الواسعة الأصقاع، طوال قرون حتى عهد التنظيمات. ومع إصدار التنظيمات، جرت تغييرات جديدة في المقطورات أيضاً. ولم يكن السلطان العثماني أو البطريرك وحيدين

بدءاً من هذا التاريخ بسبب إنشاء "مجلس المشروطيات" إلى جانب السلطان و"المجلس المللي الأرمني" إلى جانب البطريرك. وبحصول الدولة العثمانية على دستور عن طريق فرمان سلطاني، أنشأت الأمة الأرمنية دستورها تحت تسمية "نيظامناميه الأمة الأرمنية". ورغم بقاء الإثنين على قمة هرم السلطة، إلا أن نفوذهما كان يتآكل تدريجياً ففقدت الإمبراطورية العثمانية بالتالي قوة النظام السلطاني الإدارية بشكل عام ولم تتمكن من الحفاظ على كينونتها وكانت تتجه نحو نقطة عدم استطاعتها في حماية الحافلات المختلفة. لم يبقَ أحد ممنوناً من حاله أو من الآخر بعد صدور التنظيمات، لأن فترة ما بعد التنظيمات أضحت مرحلة انفكاك هذه المقطورات تدريجياً ووتيرة لاختلاط هذه الفروقات. فعند هذه النقطة نفسها، رفعت الحافلات رأسها الواحدة تلو الأخرى وانفصلت عن قطار الإمبراطورية بحصولها على استقلالها وحريتها. وكان الأرمن آخر الميالين إلى الانفصال بين جميع هؤلاء.

بعد فقدان الإمبراطورية العثمانية بأسها، لم تفلح في السيطرة على العلاقات الكائنة بين هذه المقطورات وأمنها. في المناسبة، كانت الـ ٢٠٠ سنة الأخيرة شريحة زمنية للشكاوى المرسلة إلى السلطان بسبب الضرائب الجائرة والإغارة على قرى الشعوب غير المسلمة على وجه الخصوص وتهريب بناتها. ففي هذه المرحلة بالذات، بدأ اهتمام الدول الأجنبية في حماية حقوق شعوب الإمبراطورية العثمانية غير المسلمة. أضحى ذكر الأرمن لشكاواهم في مؤتمر برلين ومنحهم وعوداً بإجراء الإصلاحات نقطة البداية للمسألة الأرمنية. لذلك، تحوّل هذا "التابع الوفي المخلص" Teba-i Sadıka، الذي فقد ثقته بالسلطان العثماني أو كان يفتش عن أمنه في تدخّل دول أخرى ويتوق للحصول على استقلاله، إلى مصدر اضطراب جديد. وكانت النتيجة، الوصول

إلى نقطة ذلك الهلاك العظيم الذي يعتبره الأرمن "إبادة عرقية"، بينما يحاول الأتراك تعريفه بـ "تهجير الأرمن". وبسبب تطبيق الأتراك لـ"قانون التهجير" الصادر في عام ١٩١٥، تمت إبادة معظم السكان الأرمن القاطنين على أراضي الأناضول الذين يربو عددهم عن ٢,٠٠٠,٠٠٠ وتوفوا لأسباب شتى والقسم المتبقي الهام من الناجين هُجّر خارج جغرافية تركيا إلى بلدان محاذية لحدودها ومنها إلى المهاجر وأُكره قسم آخر على اعتناق الإسلام قسراً تحت تهديد القتل فأُضيف هؤلاء إلى جدول المفقودين-الأحياء.

رغم محاولة الموقف التركي الرسمي الادعاء أن تهجيراً نسبياً جرى للأرمن القاطنين في مناطق الأناضول المعروفة من فان وأرضروم على وجه الخصوص بسبب احتمال تعاونهم مع الروس، إلا أن ادعاءهم لا يعكس الحقيقة لأن الأرمن سيقوا في الحقيقة من جميع مناطق الأناضول تقريباً. من جهة أخرى، لا يمكن اعتبار مقولة "أرمن إسطنبول لم يتعرضوا إلى الأذى" تعليقاً سياسياً مثبتاً. فغداة بداية تهجير الأرمن جماعياً في أيار عام ١٩١٥، بدأت عمليات اعتقال في إسطنبول في ٢٤ نيسان وتمّ القبض على زعماء الأمة الأرمنية والمثقفين الواحد تلو الآخر في ليلة واحدة فقط ثم سيقوا إلى جهة مجهولة حيث تم إفناؤهم. إن السبب الأساسي لعدم تطبيق التهجير من إسطنبول في شهر أيار هو استحالة تحقيق ذلك أمام بصر القنصليات والسفارات الأجنبية. نهايةً، علينا ذكر التثبيت التالي الذي لا جدال حوله كذَين تجاه الإنسانية: استغلت تركيا أوضاع الحرب العالمية الأولى المتاحة وهجّرت الأرمن عن مناطقهم وأوطانهم وحاولت "اقتلاع جذورهم من الأراضي الأناضولية" بناء على تأكيدات المؤرخين.

في نهاية المطاف، وحسب مضبطة جلسات مؤتمر لوزان، سُمح لحوالي ١٧٠,٠٠٠ من أرمن الأناضول و١٣٠,٠٠٠ من أرمن

إسطنبول بالعودة إلى ديارهم في عهد الجمهورية التركية. إلا أن الأرمن كانوا قد فقدوا صفة "الأمة" في هذا الوقت ونُعتوا بـ"أقلية" حسب التعريف الجديد. وكانت المواد ٣٧–٤٥ من معاهدة لوزان تنظّم كيفيّة الدفاع عن الأقليات غير المسلمة المتبقية من الإمبراطورية العثمانية في النظام التركي الجديد وتوصف أنها شكل من "دستور الأقليات" فقد كانت جميع نصوصه حقوقية مقصودة. وعلى النقيض من ادعاء العديدين، لم تمنح هذه المواد الأقليات بعض الامتيازات، بل كانت تضمن مساواتهم حقوقياً مع الأغلبية فقط.

مع ذلك، لم يكن بمقدور الحقوق الممنوحة في لوزان الحيلولة دون تناقص عدد الأرمن في عهد الجمهورية التركية وكانت الدولة ذاتها هي التي أخلّت باتفاقية لوزان ولم تطبّق بنودها. ومن الحقائق الجازمة أيضاً، اعتبار العهد الجمهوري الأرمن والأقليات غير المسلمة مسألة أمنية طوال تاريخه وكان الحكام الأتراك يرددون دائماً باللجوء إلى سياسة التفرقة السلبية: "إنكم مختلفون وعلى غير حق منذ الولادة. يمكنكم العيش في هذه البلاد إلا أنه عليكم عدم التقدم والتطور والتكاثر. فإن وافقتم على ذلك، عيشوا قدر ما ترغبون وعليكم أن تزولوا مع الوقت". إن سياسة ذهنية كهذه في اعتبار الأقليات تهديداً أمنياً لم تتغير مع تتالي الحكومات التركية المختلفة طوال تاريخ الجمهورية التركية لأن الدولة التركية كانت قد جعلتها من ثوابت النظام العميقة بحيث يستحيل على الأقليات التكاثر. وكان على النظام توجيه جميع الإجراءات لتحقيق هذا الهدف الذي سيؤدي إلى إنهاء وجود أو تناقص هذه الأقليات. وكان على جميع الإجراءات أن توجَّه إلى هذا الهدف لأنها كانت ستنتهي إلى إنقاص عدد الأقليات في تركيا تلقائياً.

تحققت الأمنية التركية المرجوة في نهاية الأمر لأن عدد الأرمن في بداية نشوء الجمهورية كان ٣٠٠,٠٠٠ فقلّ عددهم ووصل إلى ٥٠,٠٠٠–٦٠,٠٠٠ فقط وانخفض مستواهم اليوم بكنائسهم الـ ٤٠ ومدارسهم الـ١٧ وأوقافهم الـ٥٠ وجمعياتهم الـ٢٠ من شعب قديم منذ ٤,٠٠٠ سنة إلى جماعة دينية صغيرة تحاول الاستمرار على الحياة. لذلك، فإن الأقلية الموجودة اليوم في تركيا ليست تلك التي عرّفها مؤتمر لوزان ولا مواطن الجمهورية التركية كما جاء في الدستور.

يمكن تشبيه هذا النقصان في عدد الأرمن والأقليات الأخرى بصنبور مياه تتسرب منه المياه نقطة بعد أخرى أو تجري بدفعات كبيرة بين وقت وآخر. مع ذلك، ظهرت سياسة إنقاص عدد هؤلاء الخفية العميقة إلى العلن مع ضريبة الدخل لعام ١٩٤٢ وأحداث ٦–٧ أيلول عام ١٩٥٥ التي سببت تقلصاً كبيراً في عدد أفرادها. علاوة على ذلك، أضحت سنوات ما قبل الإنقلابات العسكرية وبعدها وتعاظم ضغوطات بيروقراطيي حكومات الجبهة القومية والجيش السري الأرمني ASALA والظروف المضطربة الطويلة المدى التي ظهرت بسبب قضيتي قراباغ والمشكلة الكردية أيضاً، محرضاً لشعور عدم أمان الأقليات وفترات تعاظم النقصان واستمراره. لقد تحوّل النقصان، الذي بدأ نقطة بعد أخرى في أول الأمر، إلى حقيقة في أيامنا هذه لأن لا أحداً قام بإصلاح الصنبور. ودليلنا على ذلك، أن محكمة الاستئناف التركية أظهرت في قرارها النهائي الصادر نقصان عدد الأرمن بشكل كبير بعد محاكمة ناشري كتاب فاهاكن دادريان المعنون "تاريخ الإبادة الأرمنية" المترجم إلى اللغة التركية عن الإنكليزية في تركيا وأمرت محكمة أمن الدولة بمصادرة نسخه. قررت المحكمة ببراءتهم لكن بتضمين الحكم النهائي بالتعبير القاسي التالي: "أساساً لم

يبقَ في بلادنا عدد كاف من الأرمن لتحريضهم".

من جهة أخرى، تُعتبر الكتب المدرسية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة أهم دلالة على تثمين الأقليات من مفهوم أمني. وبينما يقومون بتدريس الطلاب العلوم الحياتية والإجتماعية والطبيعية والوطنية من منطلق أنها غنى رغم الفروقات الموجودة بين طلاب تركيا، لا نجد بين دفتي هذه الكتب قط دروساً حول المواطنة المشتركة بين الفئات المختلفة أو حتى الإشارة إلى وجودها.

لا يمكن مشاهدة حتى اسم الآخر غير التركي في كتب المرحلة الابتدائية. فيجد المرء دائماً جملاً مثل "علي، إقذف الكرة لعائشة" أو "عائشة إرمي الكرة لعلي" ولا يرمي علي أو عائشة الكرة قط إلى هاكوب أو دلال أو خريستو لأن لا وجود لهؤلاء أصلاً في الشارع أو الحي أو المحيط. وهناك كتاب واحد فقط في المرحلة الثانوية يتطرق إلى الأقليات وتحديداً كتاب بعنوان "الأمن القومي المدرسي في الثانويات التركية". ونرى أن الكتاب يحمل اسم "الأمن القومي".

في هذا الكتاب المدرسي، الذي يُدرس من قبل معلمين في التربية العسكرية وفي فصل "المؤامرات المحاكة ضد الجمهورية التركية" وتحت عنوان "الفعاليات الإنفصالية"، عُرّفت الأقليات بالجمل المتناقضة التالية: "ليكن المرء من أي دين أو عرق (الأرمني واليوناني وغيرهما) فإن الجميع يعتبرون مواطنين أتراك ويُمنحون معاملة متساوية أمام القضاء". وذُكرت هذه الوضعية في نصوص دساتير الأعوام ١٩٢٤ و١٩٦١ و١٩٨٢ مؤكدة على أن "أكثر من ٩٥ ٪ من سكان تركيا تقاسموا القدر ذاته وُربّوا من خلال ثقافة وهدف مشتركين لآلاف السنين". وتشير هذه الفقرة إلى أن الأقليات خارج نسبة ٩٥٪ لا يتقاسمون القدر ذاته. وبينما يؤكد

الدستور في بند على أن الأقليات متساوون في بوتقة المواطنة من جهة، هناك مواد تميزهم عن الأتراك. وهذا التوجه خير دليل ويشير بجلاء كبير جداً إلى كيفية النظر إلى الأقليات وإملاء هذه الذهنية على الدماغ التركي الفتيّ.

خلق اعتبار الأقليات مسألة أمنية أعراضَ عدم الأمان تجاه المستقبل لدى هؤلاء. ومثلما يؤدي هذا التضييق الأمني إلى هجر البلاد والابتعاد عنها، فإنه يسبب حالة نفسية مرَضية من وجهة نظر الباقين والتعوّد على العيش ضمن أي تهديد في كل لحظة. وحكاية "العم فرمان العجوز" هي وثيقة تعكس هذه الحياة غير الأمنة.

تقول القصة إن العم فرمان، الذي كان يزرع البندورة والفليفلة والذرة وعباد الشمس بكثرة ولم يغرس حتى شجرة واحدة على أرضه، بيّن الأسباب للمتسائلين بالجمل التالية: "لن أغرس يا صديقي لأنني كلما زرعت أشجاراً في أي مكان حللت فيه أكل الأخرون فاكهتها ولم أتمكن من الاستفادة منها قط. لذلك، لا أزرع الأشجار هنا، بل الخضروات فقط التي سأتناولها يومياً. هذا هو كل شيء". تُظهر هذه الحكاية الحالة النفسية للمواطن الذي يشعر بعدم الأمان تجاه الدولة التي تقيّم مواطنيها من خلال المنظور الأمني.

البارانويا الأرمنية: أصل مونة الهوية القومية التركية

أعطى نشر الدولة التركية موقفها العدائي في عمق المجتمع في كل الأزمان ثماره ورسّخت منذ البداية مفهوماً عدائياً تجاه الأقليات بالإشارة إليهم بتعبيرات مثل "الآخرون" أو "الأخرون الباطلون الجائرون" وغيرهما.

وبخاصة الأرمن...إلى جانب "التابو" الأرمني الكبير الآتي عبر التاريخ الذي سبّب نشاطه رعشة في الذاكرة وأدى بدوره إلى العداء بين الأقليات لا بل بين جميع شرائح المجتمع التركي. ويوضح التفتيش عن أصابع أرمنية خلف كل تهديد موجه ضد تركيا منذ سنوات عديدة ومحاولة فرض هذه السياسة على المجتمع هذا الموقف بجلاء كبير. كان هناك زمن عندما بيّنت تركيا أن الأرمن يقفون خلف تنظيمات يسارية وداخلها. وادعت في وقت آخر، أن القضية الكردية في الأساس هي قضية أرمنية. ووصلت ادعاءات الأتراك إلى درجة أن جرائم حزب الله الأخيرة (حزب الله تركيا-المترجم) قاموا بنسبها إلى الدونمة الأرمني صلح الدين أوروك "دماغ حزب الله" لتغطية ما جرى أو حرفها ونسبها إلى الأرمن. وعلينا أن نؤكد أيضاً على أنه، ولإتمام هذا العمل، كانت هناك وسائل أعلام واسعة إلى جانب الدولة بحيث لم يكن صعباً عليها قط تحويل كلمة "أرمني" على لسان السكان إلى تعبيرات تحقيرية كـ"الأرمني ابن زنا" و"من نسل الأرمن" وغيرهما وجعلها ظاهرة دارجة في الحديث اليومي.

لا ريب، أن هذا الهذيان المتصاعد ضد الأرمن ينبع من بارانويا جدية. علاوة على ذلك، إن جذور هذه البارانويا عميقة جداً والتاريخ ذاته مشحون بها. وأولى آمارات أعراض البارانويا التاريخية المتزامنة فقدان أراضي الإمبراطورية. ويستمر الأتراك حتى يومنا في تكرار قولهم إن "الأرمن يطالبون بأراضينا" في كل

حين وهي ظاهرة واضحة وبرهان عما جرى وانتهى في التاريخ.

كانت بداية ضياع الأرض في مرحلة تقهقر الإمبراطورية العثمانية واستقلال شعوبها عنها سبب زوال السكينة والنظام في الوقت ذاته. وبينما كانت الإمبراطورية العثمانية قد أفلحت في إقامة الأمن والنظام لعصور طويلة، لم تكفِ قوتها لإعادة إحياء النظام المنهدم وتشييده من جديد بسبب انسلاخ الشعوب البلقانية في الغرب وانفصال الشعوب العربية في الجنوب. لذلك، كان مقدّراً على الإمبراطورية هدر دمائها بشكل لا يمكن تجنبه بانكماش مساحاتها بوتيرة متسارعة بحيث تنحسر ضمن حدود الأناضول.

من النواحي التي يجب عدم نسيانها، أن هذا الانحسار لم يكن بسبب فقدان الأراضي فحسب، بل جرت تغييرات في التركيبة الديموغرافية في الوقت ذاته بسبب الهجرات المستمرة نحو تركيا. فمع ضياع كل أرض عثمانية، جرت هجرات إسلامية–تركية نحو الداخل وأضحت السبب الأساسي للخلل النسبي للتوازن الإثني داخل منطقة الأناضول.

كان الأرمن آخر أمة غير مسلمة في الإمبراطورية العثمانية بين الشعوب القاطنة في الأناضول أثناء جريان هذه الأحداث ومعترف بهم أنهم الأمة الأكثر استقراراً و"قوة الأناضول المحركة". لذلك، فمن البديهي ألا يكونوا خارج نطاق معايشة تأثيرات هذه الأحداث. ويوضح المؤرخون أيضاً، أن الأرمن كانوا الأمة الأخيرة التي وصلت إلى يقظتها القومية لكنها أُصيبت بأعظم الأضرار مقارنة بغيرها نتيجة دفع فاتورة "جميع الشعوب المنسلخة عن الإمبراطورية العثمانية".

أثناء البحث حول مسألة الأرض فإن الحقيقة الأولية، التي يجب التسليم بها، هي التالية: لم يصل الأرمن إلى أراضي الأناضول في

القرون الأخيرة، بل استوطنوا في ربوعها منذ ٤,٠٠٠ عاماً، بناء على مصادر موثّقة، وأقاموا مجتمعاً مستقراً. وبوصفهم أناس منتجين، كان الأرمن استمرارية للحضارة المتجذرة على هذه الأراضي. وكانت الحضارة التي قاموا بإنشائها غنية وجميلة من حيث الفحوى. وعلى الرغم من كون مهنهم وفنونهم شرقية، إلا أنها كانت تميل إلى الغرب. وانطلاقاً من هذا الوصف، يُعد الأرمن من أحجار ما يدعى بجغرافية الأناصول الأساسية وأحد قواها المحركة.

يحاول جميع هؤلاء، الذين يتحدثون اليوم حول هيام الأرمن بجبل آرارات (أغري داغ)، ترجمة هذا العشق بطمع الأرمن في هذه الأراضي بينما عليهم فهم دور آرارات الرمزي في العالم الأرمني بشكل صحيح. ليس هذا رمز الأراضي التي فقدها الشعب الأرمني فحسب، بل هو حسرة شعب أضاع وحدة أراضيه في الوقت ذاته. لذلك، فإن وصف هذه الحسرة أنها "شوق إلى قطعة أرض أو جبل" ليس كافياً. فمن أجل الشعب الأرمني، ترمز ظلال قمة آرارات كينونته التي ما انفكت مستمرة طوال ٤,٠٠٠ عاماً منذ النبي نوح اعتقاداً منهم أن نهاية ذلك الشوق وتلك الحسرة ستؤدي إلى زوال الهوية القومية. ولهذا السبب، يمكن للمرء رؤية صورة أو شعار آرارات في جميع المدارس والكنائس والأندية والجمعيات الأرمنية في كل بيت تقريباً في جميع المهاجر الأرمنية. ونجد صدى آرارات في قسم مهم من الأغاني والأشعار الأرمنية أيضاً. ليس جبل آرارات اليوم بُعداً يتطلع إليه أرمن يريفان فقط في كل صباح، بل هو شعور بالاقتراب منه بتعليقه على جدران الأرمن في جميع أصقاع البسيطة.

لا يمكن اعتبار بارانويا الأرض، التي يشعر بها الأتراك تجاه الأرمن، حقيقية من نواح مادية عدة، لأنه، وقبل أي شيء، لا يمكن الجزم على وجود مطلب متجانس في العالم الأرمني ذاته.

لكن، يمكن التأكيد على وجود حسرة لدى كل أرمني، دون استثناء، حول وجود جذوره التاريخية على هذه الأراضي ولا يسعنا الجزم على المطالبة بالأرض. لقد أعلن رئيس جمهورية أرمينيا روبرت كوتشاريان عدة مرات بجلاء حول عدم وجود أي مطلب إقليمي لأرمينيا كدولة من تركيا وبخاصة أن أفراد المهاجر الأرمنية مدّوا جذوراً عميقة في البلدان الجديدة التي استوطنوا في ربوعها وتُعتبر عودتهم إلى أراضي أرمينيا الحالية ضرب من الطوباوية فقط. إن رغبة الأطراف الهامشية في كل زمان لـ"ضم أراضي أرمينيا التاريخية إلى أرمينيا الحالية"، نجد ما يعادلها في تركيا الحالية أيضاً. ففي تركيا اليوم بعض الجهات تحمل ذهنية محو أرمينيا من على الخريطة إنْ سُمح لها. فهل يمكن القبول بحالة هؤلاء النفسية كحقيقة؟

من النواحي الهامة الأخرى طبعاً العلاقة بين الأرض والقوة. ومعلوم أن الأرض تؤخذ بالقوة، وقوة أرمينيا معروفة. عند مقارنة توازن القوة بين تركيا وأرمينيا اليوم، نجد فرقاً لا يمكن قياسه. وكنهاية، يمكننا تقديم تثبيتنا التالي حول بارانويا الأرض: "إن بارانويا الأرض، التي يشعر بها الأتراك تجاه الأرمن، ليست بارانويا حقيقية في الأساس، بل هي بارانويا اصطناعية يستغلونها باستمرار في السياسة".

الرِجل الثانية للبارانويا، التي يشعر بها الأتراك تجاه الأرمن، هي هلع تقديم التعويضات. وهذا الرعب في الوقت ذاته يشمل في طياته الشعور بالذنب أيضاً. وفي النهاية، إن ما خلّفه الماضون تقاسمه الباقون. وهذه الناحية كافية لإظهار الصمت تجاه الذنب المشترك. من البديهي، لم يكن تشكيل الكتائب الشعبية المسلحة في المناطق التي هُجِّر منها الأرمن محض صدفة (قامت وزارة الدفاع التركية بتحرير جميع المجرمين الخطرين

من السجون التركية وتدريبهم عسكرياً مدة قصيرة وشكلت منهم كتائب مساعدة في الجيش لقتل الأرمن على طرق التهجير بعد أن نالت غطاء وزارة العدل التركية. هذه الحقيقة موثّقة في المصادر التركية والألمانية–المترجم). فهناك مؤرخون يشيرون إلى أهمية هذه النقطة مؤكدين على أن الخوف من "إمكانية عودة الأرمن" استُخدم سلاحاً ماضياً منذ ذلك الوقت. وفي الحقيقة، فإنه أفلح في ذلك بشكل جيد ولا يزال حيّاً باستمرار حتى يومنا. كذلك، كان هذا القلق خلف عمليات الحكومات التركية لاحقاً لإزالة الآثار والأوابد الأرمنية في مناطق الأناضول طوال تاريخ الجمهورية كي لا يدعي الأرمن "كانت هذه الآبدة لنا" (فجّر الأتراك على سبيل المثال لا الحصر ١٦٢٨ كنيسة وآبدة أرمنية بالديناميت في الهضبة الأرمنية بعد مجازر عام ١٩١٥ عن طريق سلاح الهندسة للجيش التركي الثالث الرابض على الحدود التركية–الأرمنية حتى يومنا وكان قائد هذا الجيش المشير محمود كامل باشا الذي هجّر أيضاً حوالي ٥٠٠,٠٠٠ أرمني نحو الجنوب–المترجم). وبكلمات أخرى، قام الأتراك بمحو جميع الأدلة من الوجود لأن استمرار مثول تلك الأدلة أو الآثار أمام الأعين من البديهي سيؤثر على نفسية الباقين.

سنتطرق إلى تثمين هذا الموقف الأخلاقي في قسم "ما العمل؟" من كتابنا مفصلاً ونكتفي بهذا القدر بموضوع بارانويا التعويضات ونقول: لا تفتقد بارانويا التعويضات، التي يشعر بها الأتراك تجاه الأرمن، إلى حل. ولتأمين حل لهذا الموضوع، لا نجد ضرورة إيفاء تعويضات صريحة لوجود مداخلات أكثر معقوليةً وأخلاقية لأن المشروعات المشتركة، التي ستتحقق بين تركيا وأرمينيا في جو من التعاون، يمكنها إنهاء تطلعاتهما من ناحية التعويضات وبارانويا التعويضات عبر الزمن.

نهايةً، وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن التغاضي عن وجود

هذه البارانويا والرض المشتركين أيضاً لأنهما يغذيان انقطاع العلاقات التركية-الأرمنية. ويجب القبول بتلك الحقيقة أن بارانويا الأرمن هي من أولى الأدوات الأساسية في بناء الهوية القومية التركية وإن إزالة هذه البارانويا أو الحصانة ستسبب تغييراً في هذه الهوية أو حتى انهدامها بمعنىً ما لأن الحصانة المشار إليها (التابو) تشكل أساس نشأة الهوية القومية بالذات. ومن وجهة النظر هذه، وعندما تخرج مثل هذه الحصانات إلى الوجود، تظهر الحساسية وتهتم الهوية القومية بالدفاع عن نفسها. إلا أن السياسة المعادية للأتراك، التي يقوم الأرمن بتحقيقها منذ فترة، بعيدة عن مثل هذه الحساسية. إن الهجمات الإرهابية التي نفذتها "منظمة الجيش السري الأرمني ASALA" (قتل الفدائيون الأرمن في سبعينيات القرن الماضي حوالي ٣٦ ديبلوماسياً تركياً في القارات الخمس-المترجم) وجهود الأرمن في تعريف الإبادة العرقية على مستوى العالم ومطالبهم في الأرض والتعويضات... تزيد جميع هذه السياسات بارانويا الأتراك ضد الأرمن عوضاً عن نقصانها.

ما يجب القيام به؟ وما يجب عدم القيام به؟
الممثلون... الأدوار... الترجيحات

هناك اليوم جماعات قومية هامشيّة في كلا الطرفين تنزعج حتى من وضع كلمة "تركي" إلى جانب كلمة "أرمني" وتعرقل قَدَر الأكثرية الصامتة ولعبت مع الأسف، ولا تزال، دوراً معيناً على درب هذه المسألة بتخريب جميع الجهود المصروفة في المداخلات العديدة التي بحثت حول الحوار التركي–الأرمني. لذلك، يجب عدم إفراغ الساحة أمام هذه الأطراف القومية المتطرفة قط. وحتى وإنْ تهرّب هؤلاء من استخدام كلمتي "تركي" و"أرمني" معاً، فإن القدر أكره الأمتين على الاستمرار على الحياة جنباً إلى جنب في المنطقة الجغرافية ذاتها لعدم وجود مخرج آخر.

ويبدو أن إعادة إقامة علاقات طبيعية بين الأمتين ليس سهلاً، لأن أسباب الحيلولة دون إنشائها ليست محصورة ضمن إرادة الأتراك والأرمن فحسب، بل هناك أطراف عديدة أخرى وتأثيرات وممثلين بينهما. وعندما ننظر إلى منتصف القرن ١٩ في فترة بداية الحديث عن المسألة الأرمنية، نجد أن أطراف المسألة في تلك الحقبة تستمر في أدوارها حتى يومنا وبالنمط ذاته. بالإضافة إلى هؤلاء، نرى أيضاً ممثلين جدد شرعوا في لعب أدوار رئيسية.

بعد انهيار جمهوريات الاتحاد السوفياتي الإشتراكية مباشرة، لم تتمكن أرمينيا، مع الأسف، من الوصول إلى السكينة التي كانت تتوق إليها بعد الإعلان عن استقلالها بسبب الاضطرابات السياسية الداخلية والمشكلات التاريخية الخارجية غير المحلولة مع جاراتها. وتبقى مسألة قراباغ، التي انفجرت بعد استقلالها مباشرة، مشكلة أساسية وتضع مستقبل أرمينيا تحت الرهان. علاوة على ذلك، يحول الحصار المفروض من قبل آذربيجان في الشرق وتركيا في الغرب دون تنفس يريفان براحة. ويبدو أن أرمينيا لا تأمل شيئاً من الجارة الشمالية جيورجيا بسبب صراعها مع مشكلاتها الداخلية.

إلى جانب جميع تلك الدول، إن الجارة الوحيدة التي تمنح أرمينيا قُبلة الحياة هي إيران، "ديار الأئمة المسلمين". ومع استمرار نفوذ روسيا دون أي تغيير في المنطقة وبحث الدول المستقلة عن سياسات خارجية مرنة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لوحظ دور مؤثر كبير للبلدان الغربية في المنطقة. وكأي دولة سوفياتية سابقة انسلخت عن روسيا، لا تزال أرمينيا مرتبطة معها أدبياً حتى الآن إلى جانب الاتفاقيات العسكرية والإقتصادية وتستمر، مع ذلك، في مغازلة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. والولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت الممثل الأضعف في القرن ١٩ في هذه المنطقة، أضحت الأقوى فيها. كذلك، اقتربت أوروبا من المنطقة لا على شكل دول متفرقة تتنافس مع بعضها، بل ضمن تركيبة الاتحاد الأوروبي وبدأ اهتمامها وتأثيرها يزدادان تجاه المنطقة يوماً بعد آخر.

طبعاً، تشمل المشكلة الكائنة بين تركيا وأرمينيا اهتمامات القوى الكبرى في المنطقة. باشرت الولايات المتحدة الأمريكية في تنظيم العلاقات بين تركيا وأرمينيا خلال السنوات ١٥ الماضية.

إلا أنه علينا الاعتراف أنها لم تفلح رغم مبادراتها الرسمية وغير الرسمية المختلفة. وفي نهاية المطاف، وعندما انعقدت القمة الأخيرة لحلف الناتو في إسطنبول وبحثت إمكانية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، حوّلت المسألة إلى هذه الهيئة. أما الاتحاد الأوروبي، فإنه بادر إلى اتخاذ خطوات تحرٍّ عن تركيا وأرمينيا في هذه المرحلة. إلا أن هذه التحريات، مع ذلك، تُصعّب مسألة حل العلاقات بين تركيا وأرمينيا أكثر من تسهيلها في الوقت الراهن لأسباب شتى عديدة: السبب الأول، كانت تركيا تعتبر اهتمام الغرب تجاه الشرق في الماضي تدخلاً في شؤونها الداخلية وتحريضاً للقوى الداخلية القومية المتطرفة. وعلى الرغم من ذلك، يستمر الغرب في نهجه السابق اليوم باستعلاء وعناد . ويكفي أن نقدم مثالاً واحداً فقط على ما نرمي إليه: لم تلطّف القرارات، التي اتخذت في البرلمان الأوروبي والمجلس النيابي الفرنسي والبوندستاغ الألماني أو في مجالس المدن والبلديات في البلدان الأوروبية الأخرى حول الإبادة العرقية الأرمنية علاقات تركيا مع أرمينيا فحسب، بل زادت من توترها مقارنة مع السابق.

إلى جانب جميع هؤلاء الممثلين، تُعتبر القوى الضاغطة في المهاجر الأرمنية في العالم ممثلاً جديداً بيّناً وفاعلاً في هذه القضية. وتؤثر فعاليّة المهاجر الأرمنية في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على مواقف هذه البلدان وتحول دون تبني هذه الدول سياسات صميمية تجاه العلاقات التركية–الأرمنية. إن الفكرة السائدة لدى الناشطين في هذه المهاجر أنهم لا يعارضون تنظيم العلاقات بين تركيا وأرمينيا فحسب، بل على النقيض من ذلك، تسود قناعة أنهم يضرّون بالقضية الأرمنية. علاوة على ذلك، ومثلما تؤثر هذه اللوبيات الأرمنية الضاغطة على سياسات الدول التي تقطن في ربوعها، فإنها تؤثر في الوقت ذاته على سياسة أرمينيا الخارجية.

نهايةً، وقبل البحث عن رد للسؤال ما العمل؟ فمن المفيد التطرق بشكل مقتضب حول ما يجري من أحداث في منطقتنا إلى جانب هؤلاء الممثلين. تعتبر مسألة الشرق الأوسط المشكلة الرئيسية وجميع الأحداث، كالصدامات والمصالحات، تتمحور عند هذه النقطة. أما التطورات والتبدلات في القفقاس، فإنها تأتي في المرتبة الثانية حالياً ومتروكة في المناسبة لحالها منذ مدة. كذلك، نالت مسألة علاقات تركيا مع أرمينيا نصيبها بشكل وافٍ أيضاً بتركها لحالها حتى الآن. وقد عُرقلت مسيرة إقامة العلاقات بين البلدين في هذه المرحلة على وجه الخصوص بسبب محاولات تركيا الدخول إلى الاتحاد الأوروبي وتم تأجيل طلبها إلى تاريخ غير مسمى. وبسبب مشروع يمكن نعته بـ "الأوربَة" (إن جاز التعبير-المترجم)، اضطرت تركيا وأرمينيا على التقارب عندما منحت أوروبا الدول القفقاسية "الرضيعة": أرمينيا وآذربيجان وجيورجيا وضعية الجار الخاص للاتحاد الأوروبي متخطية تركيا.

وعلى الرغم من اليقين بهذه السياسة والقبول بها، إلا أنها تبدو غير وافية.

للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا مشكلاتها الحياتية الأهم بكثير وليست وليدة المهمات التي تتحملها اليوم، بل هي بدل الأدوار التي قامت بلعبها في الماضي. لذلك، ليس بوسعها المساهمة في استتباب الصلح بين الشعبين التركي والأرمني قبل إيفاء هذا البدل. في المناسبة، نعتقد أنه سيكون من الأصلح تغيير السؤال من "ما العمل"؟ إلى "مَن سيقوم بماذا؟" وتقييم مهمة كل على حدى.

من البديهي، تعتبر تركيا وأرمينيا المُخاطَبَتين من خلال سؤال "مَن يجب عليه العمل؟" لأنهما اللاعبان الحقيقيان وعليهما عدم

ترك الساحة للآخرين لأن دخول هؤلاء إليها يعقّد المسألة أكثر من ذي قبل وتتحول إلى عقدة يستحيل حلها. وترجيح تركيا وأرمينيا الأسلوب المعاصر لا مهرب منه بعد الآن. وهذا الأسلوب، طبعاً، هو الحوار ذاته. ويجب ألا يكون أمام المتحاورين أي عائق في هذه الأثناء.

مع ذلك، قاومت الجماعات الهامشية ضمن الطرفين مدة طويلة وحاولت فرض نفسها. فعرضت بعض الجماعات الهامشية الأرمنية باستمرار فكرة "لا يمكن إجراء حوار حول ١,٥٠٠,٠٠٠ قتيلاً" متهمة الأطراف المتحاورة بالخيانة. مع ذلك، لم يكن الميالون إلى الحوار ناكرين أو خونة، بل كانوا يهدفون إلى إقامة علاقات مستقبلية بعيدة عن المشكلات.

يعتبر رد فعل المنوِّر الفرنسي من أصل أرمني جان كلود كبابجيان، وهو من المؤيدين للحوار، تعليمياً جداً عندما قال: "من الطبيعي لا يمكن الحوار حول الميّت! أساساً لا أحد يرغب بمثل هذا الحوار. إن ما نصبو إليه ليس حواراً حول الموت، بل عن الحياة. وإنْ لم يكن طريق الحوار عبر إزالة الحصانة (التابو) وتحطيم الصمت وتجديد ذاكرتنا المشتركة ثانية فما العمل عندئذ؟ هل هو الضغط الخارجي؟ يتوجب على الأرمن والأتراك تقديم جواب صريح حول هذا السؤال: هل أنتم راضون عن النتائج التي توصلتم إليها حتى يومنا على هذا الدرب؟"

لا ريب، لم تكن الجماعات الهامشية الأرمنية وحدها هي غير المحبذة لإجراء الحوار أو تتهرب منه إلى يومنا هذا، لأن الموقف التركي الرسمي بدوره، حتى البارحة وفي بعض النقاط حتى يومنا هذا، بعيد عن هذا الحوار. وعلى الرغم من استخدام كلمة الحوار كثيراً في أيامنا هذه، إلا أن ما يشد إليه الانتباه هو قبول حوار مشروط. وتتحدث تركيا في هذه الأثناء عن تعبير آخر

هو "المحاسبة" ..."المحاسبة التاريخية" قبل بدء الحوار.

بإضفاء الأولوية على "المحاسبة التاريخية"، دفع هذا المفهوم الحوار وإقامة العلاقات المتبادلة إلى المرتبة الثانية بعد قول الطرفين: "سنقيم علاقات متبادلة بعد حل القضية فقط" فسقطت المسألة في موقع متناقض محاولة منهما التفتيش عن صيغة أخرى للحوار لأن القائلين "ليعترفوا بالإبادة العرقية أولاً وبعد ذلك..." أو "ليتخلوا عن التعريف بالإبادة العرقية أولاً وبعد ذلك..." يعلمون في كلا الطرفين جيداً جداً أنهما لن يتخليا عن مواقفيهما قط. وفي نهاية الأمر، هناك حقيقة أن الأرمن على يقين أن ما جرى وانتهى في الماضي هو إبادة عرقية وليس بوسع العالم الأرمني التخلي عن هذه الحالة النفسية قط. ومع علمهم بهذه الحالة النفسية، يوقن القائلون: "لنحل المسألة التاريخية أولاً وبعد ذلك نقيم العلاقات المتبادلة" جيداً أساساً أنه ليس هناك تفصيلات لحل المسائل التاريخية من وجهة نظر الأرمن ويحاولون تأجيل عقد العلاقات المشتركة إلى أجل غير مسمى.

أسلوب الحوار في الحقيقة هو بأهمية الحوار نفسه. أعلن وزير الخارجية عبد الله غول في مدخل بيانه: "بعد حل المشكلات، سنقوم بمساعدة ١,٥٠٠,٠٠٠ أرمنياً يعيشون في ظروف الفقر. الأرمن يتركون بلادهم ولا يبقى أحد هناك". نجد أسلوبه تجاه المسألة ملفتاً للنظر. وحتى وإنْ لفظ السيد غول هذه الكلمات بنية حسنة، إلا أنها تؤكد بجلاء كبير على بداية تركيا باستخدام أسلوب قاس بإهانة كرامة الأرمن الوطنية من خلال المعنى الكامن في تعبيره "سنقوم بمساعدة ١,٥٠٠,٠٠٠ من الفقراء الأرمن". يتناسى غول أن أرمينيا دولة مستقلة. وبسبب تعوّده على فكرة كونه سيد "التابع الصادق الوفي" في الماضي، فإنه يستمر حتى الآن في التعامل مع هذا المفهوم.

صحيح... الشعب في أرمينيا في ضائقة اقتصادية اليوم. وبفضل البطالة الكبيرة، فكل امرأة ورجل قادر على العمل مبعثرون الآن في البلدان الأجنبية حيث يمكنهم العثور على العمل والمبالغ الصغيرة الفائضة التي يتمكنون من جمعها تبعث إلى أقربائهم في أرمينيا لاستمرار هؤلاء على الحياة في ظروف صعبة. لكن، سيكون دفع الدراما التاريخية لحياة الشعب الأرمني، الذي وصل عند هذه النقطة بعد ما ينوف على ٤,٠٠٠ عام من تاريخه، جانباً وتثمينه انطلاقاً من الصعوبات التي يعيش فيها في الوقت الحاضر ظلماً كبيراً. نهايةً، يسعى الشعب الأرمني بجده المعروف وعرق جبينه وكرامته في إخضاع ظروفه الإقتصادية الصعبة بسبب الحصار المفروض على بلاده. لا يتسول أفراد الأمة الأرمنية أو يطلبون رعاية أحد. ويجد مفهوم "الكرامة الوطنية" معنىً له عند كل أمة تشعر بالوقار أثناء مثل هذه الظروف الصعبة.

لذلك، يجب عدم تفقير اللغة المستعملة إلى هذا الحد أثناء عقد حوار مع دولة أو أمة.

في النهاية، يقاس احترام كرامتنا الوطنية بمقدار ما نظهر من احترام تجاه كرامة الآخر الوطنية. إن الرعاية وإقامة العلاقات والمساعدات تعبيرات مختلفة واضحة جداً. ونرى أيضاً، أن بعض السياسيين ورجال الأعمال، الذين يجدون أن "الحوار ضروري"، يستخدمون مثل هذه التعبيرات كثيراً دون الالتفات إلى كرامة الطرف الآخر. وبذلك، فإن إقامة العلاقات تُعرّف في بعض الأحيان من خلال النقود والمنفعة الإقتصادية فقط.

إن تثمين الحوار وإقامة العلاقات انطلاقاً من المنافع الإقتصادية، يُعد دنوّاً غير حضاري من المسألة وبخاصة دول مثل تركيا وأرمينيا المحملتين بمشكلات ثقيلة من الماضي. لذلك، فإن إظهار المنافع الأخلاقية الأخرى في علاقات البلدين

أهم بكثير من أي شيء آخر. لذلك، يجب أن تكون المنافع النفسية على رأس تنظيم العلاقات والحوار بين الشعبين، لأن إعادة الثقة بينهما سيكون أكبر طمأنينة لمستقبل الشعبين.

إن ترتيب العلاقات هو الحل الحقيقي بعينه وسيتحقق مستقبل هذين الشعبين عبر الحوارات أثناء التجارة وجلسات الصحبة في المقاهي وغيرها. وكما أن تلك الجلسات ستنظم الحديث حول الإبادة العرقية، فإنها ستسهّل أيضاً إعادة الكشف عن بعضهما بعضاً. إلا أن الغاية الأهم يجب أن تكون إقامة علاقات ديبلوماسية رسميّة متبادلة بين الشعبين وفتح الحدود وإجراء حوارات متبادلة في الأجواء المدنية.

ويقع على عاتق المنوّرين الأتراك والأرمن وتنظيمات المجتمع المدني مهمات كبيرة في هذه المجالات.

علينا الاعتراف أن الجهود، التي أنفقها المنورون الأتراك أو الأرمن وتنظيمات المجتمع المدني حتى يومنا، غير وافية بتاتاً وبعيدة عن الوصول إلى نتائج ناجعة.

يجب عدم ترك تنظيم العلاقات بين الشعبين على تماسات الدولتين الرسمية أو عدم تماسها فقط، لأن على الديبلوماسية الشعبية الدخول في هذه الوتيرة عند نقطة تقفّل علاقات الدولتين.

الشيفرة الأولى للتقفّل:
فتح الحدود وإقامة علاقات ديبلوماسية

إن ما يستوجب قوله أولاً حول فتح الحدود بين تركيا وأرمينيا هو كثرة عدد الراغبين في ذلك بين الطرفين. من البديهي، هناك بعض الأطراف المعروفة بين الجهتين لا ترغب في إقامة هذه العلاقات وفتح الحدود إلا أنها لا تشكل أغلبية. تختلف مواقف القائلين بضرورة فتح الحدود من الطرف التركي كثيراً بدءاً من أشخاص لا يتحملون وجود أرمينيا كدولة وحتى هؤلاء الذين يرون في فتح الحدود في هذه المرحلة ورقة رابحة بيد روبيرت كوتشاريان، الذي يُعتبر من الصقور في أرمينيا يستغلها في سياسته الداخلية، وصولاً إلى أشخاص يعتقدون بالضغط على أرمينيا في مسألتي قراباغ والإبادة العرقية.

أما على ساحة أرمينيا، فهناك قلق في محيط بعض الفئات التي تروّج فكرة أن السمكة الكبيرة ستبتلع السمكة الصغيرة ولدى تركيا إمكانية الاستيلاء على أرمينيا اقتصادياً ومالياً بسكانها الـ ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ وبسبب ضعف اقتصاد أرمينيا الكبير وعدم وجود أي شيء يمكنها بيعه وبالتالي فهي مكرهة على الاستيراد. لذلك، فإن فتح الحدود سيكون لصالح تركيا. لكن، ومن جهة أخرى، تشترك الأغلبية العظمى من الشعبين في فكرة أن فتح الحدود سيمنح المنافع للطرفين. كذلك، تشاطر بلديات "حزب الشعب القومي التركي المتطرف MHP" في المحافظات الحدودية التركية هذه النظرة بدورها. ودليلنا على ذلك، أن الأتراك، القاطنين في هذه المناطق الحدودية، طالبوا سنوياً فتح الحدود عبر مداخلات شتى. وكانت المداخلة الأخيرة عبارة عن عريضة قدمها سكان قارص إلى المجلس النيابي التركي موقعة من قبل ٥٠,٠٠٠ شخصاً. ولكن، وعلى الرغم من إرادة الأكثرية، ظلت الحدود موصدة.

بينما تعلن أرمينيا: "إننا جاهزون لإقامة علاقات دون شروط مسبقة"، إلا أن تركيا تربط إقامة العلاقات بثلاثة شروط:

- إزالة احتلال أرمينيا لقراباغ.
- صرف النظر عن الاعتراف بالإبادة العرقية.
- تأييد اتفاقية قارص.

وللرد على سؤال: "أي شرط من هذه الشروط الثلاثة يحتل المرتبة الأولى؟" نقول: إن ذلك مرتبط بالزمان والظروف: ففي يوم تُثار مسألة تأييد اتفاقية قارص وفي يوم آخر قضية قراباغ أو مسألة الإبادة العرقية في هذه المرحلة. لذلك، نتج تقفّل في العلاقات التركية–الأرمنية بسبب هذه العوامل لذلك لا يمكن حلها بمفتاح واحد لأن هذه المشكلات ترسّخت الواحدة تلو الأخرى وتعقّدت واستحالت تقفّلاً مشفّراً. في المناسبة، يجب أن يتحلى المفتاح المستخدم ببنية لحل هذه الشيفرة خطوة بعد خطوة وكل حل للشيفرة سيسهّل حل المسألة التالية. ويجب ألا يكون "التاريخ" موضوع بحث أصلاً في بداية حل الشيفرة. ويُخطئ مَن يعتقد بإمكانية إقامة العلاقات المتبادلة بعد حل المشكلات التاريخية أولاً لأنه ينطلق من خداع النفس فقط. يجب توجيه حملة مفتاح الشيفرة الأولى نحو الشروع في إقامة علاقات ديبلوماسية بين تركيا وأرمينيا وبخاصة فتح الحدود بين البلدين. وبعد تذليل المفتاح المشفّر للمرحلة الأولى، سيصبح حل مسائل قراباغ والتاريخ والحدود أيسر بكثير.

في المناسبة، لا تهدف الخطوة الأولى تخطي التاريخ، بل تسهّل على إقامة العلاقات المتبادلة بين الطرفين.

كذلك، لا يمكن أن تكون مسألة تأييد اتفاقية قارص المفتاح الأول لحل الشيفرة. هناك بعض المراقبين السياسيين يدّعون أنه، عند الوصول إلى تقدّم في موضوع "تأييد الأرمن لاتفاقية قارص"،

يمكن عدم اعتبار المسائل الأخرى شروطاً مسبقة بترك حل "مشكلة قراباغ" وقضية "الإبادة العرقية" لمجرى الزمن والحياة الطبيعية.

ويدعي هؤلاء أيضاً، إن تأييد اتفاقية قارص من قبل أرمينيا هو المفتاح الأول لإمكانية فتح الأبواب المغلقة. وخير دليل على ذلك، عندما تحدّث رئيس الوزراء التركي رجب طيب إردوغان أثناء زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وسفره إلى روسيا حول هذه الناحية وقدم بيانات على الشكل التالي حول هذه المسألة بالذات: "نريد مصالحة الأرمن، إلا أنهم لا يعترفون حتى باتفاقية قارص لعام ١٩٢١. ليتقدموا هم خطوة إلى الأمام، فإننا سنتقدم خطوتين". طبعاً، السؤال الهام هنا هو التالي: لماذا لا تستخدم أرمينيا، التي تصبو كثيراً إلى إقامة علاقة مع تركيا، هذا المفتاح؟ ما موقف أرمينيا من هذا الموضوع؟

كي نفهم موقفها، علينا معرفة ماهية اتفاقية قارص أولاً. جرت اتفاقية قارص في ١٣ تشرين الأول عام ١٩٢١ بين حكومة المجلس المللي التركي الكبير من جهة وحكومات جمهوريات الاتحاد السوفياتي: جيورجيا وأرمينيا وآذربيجان وروسيا من طرف آخر حيث توضحت حدود تركيا الشرقية الحالية. في المناسبة، يكمن سبب إصرار تركيا اليوم في طلب تأييد هذه الاتفاقية في معرفة مدى احترام أرمينيا لهذه الحدود. وبكلمات أخرى، إنْ كانت لها مطالب إقليمية من تركيا. وبهذا الطلب، تحاول تركيا اختبار نية أرمينيا الحقيقية.

من وجهة نظر أرمينيا، يعتبر إصرار تركيا "دفع المسألة نحو مرتفع شديد". وملخص ما تقوله أرمينيا هو التالي: "لم تصدر أرمينيا أي بيان كتابي أو شفهي قط حول عدم اعترافها باتفاقية قارص بعد استقلالها كدولة في عهد الرئيسين ليفون تير- بتروسيان

(حلبي المولد–المترجم) وروبرت كوتشاريان. تم التوقيع على الاتفاقية في عام ١٩٢١ من قبل حكومات ذلك التاريخ وصدّقت عليها برلمانات الأطراف المشتركة في عام ١٩٢٢ وقُدمت قرارات الموافقة بالمقابل إلى الأطراف. في المناسبة، وبما أن الاتفاقية بالذات لا تحتوي على مادة تربطها بمدة محددة أو تشترط تأييدها مجدداً بعد فترة، فإن طلب أحد الطرفين تكرار تأييدها اليوم لا معنى له. علاوة على ذلك، إن اعتراف الطرفين بالحدود الحالية حقيقة فعلية وبخاصة أن أرمينيا وتركيا لا تتشبثان بإخلال الحدود المشتركة. وهذا مؤشّر جلي على تطبيق القسم الذي يختص بالحدود في الاتفاقية المذكورة".

تتحدث أرمينيا حول خصوصيات بعض المواد الباقية خارج نطاق هذه الاتفاقية مدّعية أن الطرف التركي هو الذي لا يتمسك في الأصل باتفاقية قارص. وما تقوله هو التالي:

"اجتمعت الأطراف ثانية في تفليس في عام ١٩٢٢ بمقتضى اتفاقية قارص وقررت تنظيم مستحقات بنودها وتطبيقها. وبموجب ذلك، كان على الأطراف فتح قنصليات وسفارات متبادلة وتحققت هذه الناحية وباشرت السفارة التركية في يريفان وقنصليتها في مدينة كيومري نشاطها حتى عام ١٩٢٤. وبالشكل ذاته، كانت لأرمينيا قنصليتها في مدينة قارص حتى عام ١٩٢٤ إلا أن تركيا توقفت عن التمثيل الديبلوماسي في عام ١٩٢٤. في المناسبة كانت تركيا، في الأصل، هي المخلّة باتفاقية قارص. ومن خصوصيات اتفاقية قارص الأخرى أيضاً، فتح طريق الخط الحديدي وإقامة علاقات تجارية مشتركة. ونرى اليوم أن تركيا أيضاً هي التي لا تطبق هذه البنود. لذلك، يجب التحقيق مجدداً حول مَن من الطرفين أخلّ بهذه الإتفاقية؟

كانت تركيا من أول المعترفين بأرمينيا بعد استقلالها. ومن

أجل تحويل هذا الاعتراف إلى علاقة ديبلوماسية، باشر الطرفان تماساتهما على وجه السرعة. وكان تأييد اتفاقية قارص أحد الموضوعات التي تحدثت عنها تركيا في تلك الأيام إلا أن الطرفين أفلحا في تجاوز المشكلة بشكل جيد جداً بعد الاتفاق على بروتوكول. لكن، أوقفت تركيا المباحثات أثناء مرحلة التوقيع على البروتوكول بسبب تحرير القوات الأرمنية منطقة كلباتشار (المنطقة الأرمنية الواقعة بين أرمينيا وقراباغ-المترجم) وكانت هذه القطيعة الأولى بين تركيا وأرمينيا بسبب حرب قراباغ ثم قامت تركيا بإغلاق الحدود ولم يكن بالإمكان العودة إلى الأيام القديمة.

ما طبيعة البروتوكول المتفق عليه في تلك الأيام؟: تعلن الحكومتان عن احترامهما لجميع التفاهمات السابقة دون تحفّظ ويشعر الطرفان بشكل خاص ضرورة عدم ذكر اسم أية اتفاقية. هكذا، كانت اتفاقية قارص إحدى تلك التفاهمات التي لم يذكر اسمها وتحولت بالتالي إلى مشكلة.

لكن، الوضع الحالي اليوم بعيد جداً مع الأسف عن البروتوكول الذي تم تجهيزه دون التوقيع عليه. وبسبب إصرار تركيا على تقديم طلب في موضوع حساس ودقيق جداً من وجهة سياسة أرمينيا الداخلية، أضحت طرفاً معرقلاً عوضاً عن طرح حل. علينا قبل ذلك بحث أحوال أرمينيا الحساسة. تؤكد اتفاقية قارص على اندحار أرمينيا وفقدان بعض أراضيها. لذلك، فإن وجود أشخاص في العالم الأرمني لا يقبلون بهذا الانكسار ويحققون سياسة قومية متطرفة في كل فرصة سانحة بديهي جداً. ففي عام ١٩٩٣ على سبيل المثال، طرح أحد نواب حزب الطاشناق في لجنة منبثقة عن مجلس نواب أرمينيا تقريراً لـ"عدم قبول أرمينيا اتفاقية قارص" إلا أن الحكومة الأرمنية آنذاك أعاقت تحقيقه ورفضت مثل هذه

السياسة وتحول موقفها إلى أساس سياستها منذئذ.

أصبحنا شهود عيان على عهد ليفون تير- بتروسيان منذ البداية، الذي كان يطور علاقات لينة مع تركيا، وفترة روبرت كوتشاريان، التي سارت في وتيرة خشنة بتعاملها الجسور مع هذه الموضوعات الحساسة، فشرّعت الأبواب واسعة أمام ظهور الاضطرابات في سياسة أرمينيا الداخلية ففقد ليفون تير-بتروسيان مستقبله السياسي بسبب سياسته اللينة تجاه تركيا. أما الرئيس روبرت كوتشاريان، فقد تعرّض لانتقادات قاسية داخل البلاد وخارجها بسبب بيانه "ليست لنا مطالب إقليمية في تركيا". وما دامت الحال على هذه الصورة، فإن مطلب تركيا من حكومات أرمينيا تأييد اعترافها باتفاقية قارص، يعني رمي حكومات أرمينيا ضمن ساحة القوميين الأرمن المتطرفين. ففي الحقيقة، يجد الرأي العام في أرمينيا أن تركيا تقوم بهذه السياسة عن قصد بإصرارها على "دهن السمن على رغيف" القوميين في أرمينيا وتعقّد الحل.

ويظهر، أن أرمينيا تدرك ازدواجية موقفها...كذلك تأجيجها من قبل تركيا بينما ليس صعباً تجاوز هذه المسألة بالديبلوماسية إن كانتا حقيقةً صميميتين وتكفي رغبتهما في ذلك.

أضاف شرط قراباغ في عام ١٩٩٣ تقفّلاً إضافياً آخر على انقطاع العلاقات لأن مسألة قراباغ ناحية تاريخية جدية يجب حلها بسرعة عبر التقارب لأنها تهدد مستقبل القفقاس. ومن خلال هذا الحل، يجب مراعاة مطالب الشعوب في الاستقلال ومسائلها الأمنية وحقوقها المكتسبة بشكل قطعي وخلق ظروف لعودة المهجّرين من المنطقة إلى أوطانهم والعيش ضمن سلام ومصالحة. وتستمر مجهودات شتى لتحقيق مثل هذا الحل كالمداخلات الدولية وعلى رأسها "مجموعة مينسك" AGIT ونعتقد بأهمية اشتراك تركيا ضمن هذا المجهود. إلا أن استحالة الحل تتفاقم بين آذربيجان

وأرمينيا في مسألة قراباغ وتقفّل هذه المسألة إقامة علاقات متبادلة بين تركيا وأرمينيا. فعلى النقيض من ذلك، يمكن لتركيا أن تتحمل دوراً بناءً أكبر في مسألة قراباغ وتتوسط بين الطرفين بقدر ما يتيسر لها في تطوير علاقاتها مع أرمينيا.

إن إعلان تركيا حول استعدادها للتوسط بين وقت وآخر وعدم اقتناع أرمينيا بصميميتها هما سبب غياب العلاقات المتبادلة بين الطرفين.

كلمات وزير خارجية أرمينيا فارتان أوسكانيان (حلبي المولد-المترجم) التالية لافتة للنظر: "من المسلّم به، أن اهتمام حلف الناتو والاتحاد الأوروبي يتزايد تجاه المنطقة. وعلينا الاعتراف أيضاً أنهما تثمّنان موقع تركيا عالياً لأن حزام الحلف الإستراتيجي لا يكتمل دونها. وتمنح هذه الوضعية تركيا الآن تكليفات جديدة لأنها في وضعية البلد-الجسر من منظور الحلف والاتحاد الأوروبي الجديد. ولقيام تركيا في تحقيق هذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة ومهمتها المُقْنعة في التوسط، عليها أن تكون على علاقات جيدة جداً مع الشعوب القفقاسية الثلاثة إلا أنها بعيدة جداً مع الأسف عن ذلك في الوقت الحالي. ويتوجب علينا الآن تأمين فتح أقنية اتصالات معاً لأنها ضرورات حياتية انطلاقاً من منظور الناتو والاتحاد الأوروبي الجديد تجاه المنطقة بفتح الحدود والخطوط الحديدية بين البلدين. وإذا لم تفتح تركيا هذه الطرق، فكيف يمكنها أن تصبح جسراً؟"

إن علاقات تركيا مع أرمينيا مرتبطة بقراباغ لدرجة أنه، عند تحبير جملتين في الإعلام حول ضرورة فتح الحدود بين تركيا وأرمينيا، يتدخل المسؤولون الآذريون في تركيا ويبعثون برسائل وتكذيبات إلى جميع الصحفيين والكتاب الأتراك الذين يطالبون "لنقيم علاقات طيبة مع أرمينيا" مذكرين بسياسة أرمينيا

الاحتلالية ووجوب تخليها عن هذه السياسة وانسحابها من قراباغ القسم غير المجزأ من آذربيجان وعودة ما ينوف عن مليون لاجئ آذيري إلى دورهم". وتعتقد آذربيجان أنه، باتباعها لهذه السياسة، بوسعها حصر أرمينيا بين فكي كماشة مع تركيا وجرها إلى العوز الإقتصادي وإكراهها بالتالي على التنازل عن قراباغ. ولهذا السبب، تقوم آذربيجان بتنبيه تركيا في هذا الشأن في كل فرصة سانحة. إلا أن هذا التنبيه يتجاوز في بعض الأحيان أبعاد الأخوة التركية-الآذيرية لدرجة الوصول إلى ابتزاز آذربيجان الإقتصادي لتركيا. وإن دعتنا الحاجة لتقديم مثال، نستطرد قائلين أن المرحوم حيدر علييف، الذي كان يوقن جيداً أن وقف مد خط أنبوب النفط باكو-جيهان سيشل حركة تركيا، لخص سياسته بكلمات موجزة جداً عندما هدد تركيا قائلاً: "إما فتح الحدود أو مد الأنبوب".

إلا أن سياسة الحصار بكل أبعادها كعنصر ضغط لم تكفِ لتركيع أرمينيا. من المحتمل، سببت هذه السياسة قدراً من الضائقة الإقتصادية لأرمينيا وسرّعت الهجرة نحو المهاجر الخارجية لكنها لم تحول دون اكتفاء أرمينيا الذاتي النسبي وتوضيح عدم نجاعة هذه السياسة بجلاء. أما من منظور تركيا، فقد بدأت سياستها المرتبطة بآذربيجان تفقد رواجها في إقامة علاقات جوار مع أرمينيا.

قبل كل شيء، لا يمكن منح تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي بينما حدودها مغلقة. لقد كانت حدودها حتى وقت قريب غير مغلقة مع جيرانها رغم وجود مسائل إقليمية ومشكلات ديبلوماسية ولم تنهِ علاقاتها التمثيلية. ومن وجهة النظر هذه، لا معنى لاستمرار القطيعة مع أرمينيا بسبب قراباغ. ورغم وجود قضية لواء إسكندرون (هاتاي) مع سوريا وادعائها أن المنطقة جزء لا يتجزأ من أراضيها وتمركز حزب العمال الكردستاني PPK

وزعيمه عبد الله أوجلان على الأراضي السورية لسنوات طويلة، لم تغلق تركيا حدودها مع هذه الدولة. كذلك، ورغم وجود مشكلات مبهمة على الساحة القبرصية مع اليونان، لم تغلق تركيا حدودها مع هذه الدولة. وعندما ننظر إلى المسألة من خلال هذه الزاوية، نجد كم الشروط التي يرغبون بفرضها على أرمينيا صنعية وغير ذات أهمية في طبيعتها.

من جهة أخرى، يمكن القول إن النقطة التي وصلت إليها مشكلة قراباغ اليوم قريبة من الحل.

من المحتمل أنها ستُحل، لأن جميع الأطراف أيقنت بشكل واف الآن أنها عامل عرقلة هامة أمام وصول الدول القفقاسية إلى الاستقرار. وخلا ذلك تنفّر هذه المشكلات الحدودية المستثمرين وترعبهم من الاستثمار في المنطقة ومن هنا تعرّض جميع دول المنطقة إلى الخسائر. أيضاً، إن وجود الاتحاد الأوروبي، الذي يعرض رؤية جديدة تجاه المنطقة، عامل حيوي في تسريع حل هذه المشكلات. في المناسبة، أضحى ضغط الاتحاد الأوروبي على آذربيجان وأرمينيا على وجه الخصوص عاملاً مهماً على درب حل المسألة بينهما ووصولهما عند هذه النقطة.

إن ساحة المنافع المتبادلة، التي يحاول الاتحاد الأوروبي إقامتها في المنطقة، وفكرة أن هذه الساحة أهم من مشكلات بلدانها الحدودية تم فهمها نهايةً من قبل زعماء هذه الدول. لذلك، وانطلاقاً من هذه الظروف، على تركيا تغيير ربط سياستها بسياسة آذربيجان بعد الآن.

فتح التاريخ المقفّل وتجاوزه

تعتبر الجدالات التاريخية، التي هي العقبة الكأداء الأهم في العلاقات التركية-الأرمنية، مسألة بعيدة الحل في الوقت الحاضر لتأمين تقارب بينهما بين ليلة وضحاها لأن يقين الطرفين وحوارهما حولها في حال تقفّل. علاوة على ذلك، لا ينحصر التاريخ بين الدول فحسب، بل هو مسألة تشغل الشعوب أيضاً. ومن هنا، لا يعني حل المسائل بين تركيا وأرمينيا حلها بين السكان الأتراك والأرمن أيضاً، لأن التقارب بين الدول في مسائل تاريخية هو في الحقيقة تقارب سياسي بينما التقارب بين الشعوب لا يتم بقرارات حكومية، بل يمكن أن يتحقق نفسياً وأخلاقياً مع مرور الزمن. يمكن تحقيق التغيير المتبادل في اليقين في جو العلاقات والحوار فقط والاستمرار في العيش في طور معين في عملية تسوية العلاقات وتليينها. في المناسبة، ليس مفهوم الحل التاريخي في الأصل مشكلة حقيقية.

لا يحتاج التاريخ في الحقيقة إلى حل، بل يجب فهمه. أما الفهم، فإنه يحتاج إلى جهد ولا يمكن تأمينه بقرارات حكومية يومية.

في الأساس، لا يمكن تحميل مسؤولية تقفّل التاريخ إلى طرف واحد أو إلى الأتراك والأرمن معاً فقط لأنه، عندما نأخذ بعين الاعتبار جميع الممثلين الذين تدخلوا أو تعرّفوا إلى القضية، نجد أن مسؤولية التقفّل تقع على جميع الأطراف تقريباً. خلا ذلك، أُجّلت هذه المسؤولية باستمرار أو تم إغفالها. وبينما تنطلق دول العالم في فهم الأحداث التاريخية المعاشة من خلال حقائق أرشيفاتها الخاصة فقط، إلا أنها رجّحت الصمت دون قيد أو شرط لسنوات مديدة حول هذه القضية. إن مواقف ممثلي التاريخ القريب: الفرنسيين والإنكليز والألمان والنمساويين والأمريكيين

طوال ٩٠ سنة الماضية وحتى سياساتهم المزدوجة الحالية، هي أمثلة للغفلة اللافتة للنظر. وبسبب ذلك، اتخذ الاعتراف بمسألة "الإبادة العرقية" بعداً دولياً في السنوات ٣٠ الأخيرة.

من الطبيعي، تحتاج أسباب تقفّل التاريخ مطالعتها. وبغض الطرف عن الدوافع، فإن فتح قفل هذا التاريخ وتجاوزه هما الترجيحان الأساسيان للمشكلة الماثلة أمامنا. وكان هذا التقفّل في تركيا حتى وقت قريب الحصانة (التابو) ذاتها، لأن تركيا فضلت منذ البداية التعطيل عوضاً عن مواجهة تاريخها باستقامة في الإبادة العرقية الأرمنية واكتفت بالدفاع عن نفسها بعناد وإصرار حسب تضاريس السياسة.

لكن، عندما ضغطت عليها الأيام، قامت تركيا بتثبيت المسؤولين واعتقالهم ثم إعدامهم (ينوه إلى محاكمات زعماء حزب الاتحاد والترقي أمام المحاكم العسكرية التركية بين الأعوام ١٩١٩–١٩٢١ تحت ضغط البريطانيين الذين كانوا قد احتلوا العاصمة إسطنبول–المترجم). وعندما استرخت الأحوال (أي عندما قامت الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال في عام ١٩٢٣–المترجم)، جعلت تركيا من هؤلاء المسؤولين بالذات أبطالاً ووزعت على أقربائهم تعويضات من أموال الأرمن وممتلكاتهم.

وجاء يوم عندما حصّنت تركيا الموضوع واختبأت في حفر التضاريس وحل يوم انعزلت في الكوَم عندما اعترفت الدول الأجنبية بالإبادة العرقية الأرمنية.

تصرفت تركيا في البدء كأن الأرمن لم يعيشوا قط على هذه الأراضي...وأن الذي شيد قصر دولماباهجيه ليس باليان الأرمني بل الإيطالي بالي...أو ليس هناك مدينة تدعى آني (إحدى عواصم أرمينيا القديمة الواقعة أطلالها اليوم في تركيا الشرقية أو أرمينيا التاريخية–المترجم). كانت آني هناك...إيه! لنقل أن الأرمن عاشوا

في تركيا ولكن لم يكن عددهم كبيراً...كانوا قليلين لكنهم تكاثروا...إيه! رغم ذلك، هُجّروا برحمة ورفق!...وبعد ذلك، تلف العديدون منهم على الدروب من الأمراض...واحسرتاه! كانوا هؤلاء بشر أيضاً...فمهما كان، توفي بعضهم على الطرقات، لكن الغالبية العظمى تمت إبادتهم...وبعد ذلك؟...لا شيء بعد ذلك...ففي المحصلة، كانت قد جرت بعض الأشياء إلا أنها في الأصل... كانت بهتاناً...

منذ مدة نعيش تطوراً لافتاً للنظر لأن تركيا باشرت في تبني سياسة جديدة للدفاع عن النفس تجاه "الإبادة العرقية الأرمنية" وبدأت تظهر تباشيرها للمرة الأولى في عام ٢٠٠٠ عندما أعيق النظر في مشروع قرار حول "الإبادة الأرمنية" في الكونغرس الأمريكي بسبب تدخل الرئيس الأمريكي كلينتون في اللحظة الأخيرة.

قررت أنقرة وضع المسألة على الطاولة للمرة الأولى بعد تخليها عن وجهة نظر "نجونا في هذه المرة أيضاً". وأثناء انعقاد أول اجتماع لمجلس أمن الدولة بعد هذه الحادثة، توقف المجتمعون بحساسية حول ما يجب القيام به "لعدم توريط تركيا في مثل هذه المواقف الصعبة مرة أخرى". وبعد ذلك، كان التوجه نحو إقامة بعض المؤسسات.

تشكلت "هيئة تنسيق النضال ضد ادعاءات الإبادة العرقية التي لا أصل لها" في عام ٢٠٠١ برئاسة ديفلت باهتشيلي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وكان سكرتير الأمن القومي يقوم بمهمة التنسيق. تشكلت الهيئة من رئيس إحدى الدوائر في رئاسة أركان الجيش ومستشارين من وزارة العدل والداخلية والخارجية وسكرتارية الأمن القومي ووزراء الأمن السياسي والاجتماعي والمدير العام للأرشيف الحكومي ورئيس هيئة التاريخ التركي وممثلين إعلاميين عن رئاسة مجلس الوزراء.

علمنا في عام ٢٠٠٢ أن الدولة ستباشر بحملة واسعة متعلقة بهذا الموضوع في مجال التعليم بإدخاله في الكتب المدرسية بعد تقديم بيانات على شكل: "أخطأنا في عدم تعليمه لطلابنا" أو "تذكرنا الأمر في نهاية المطاف". ثم تشكلت "الهيئة القومية للعلاقات التركية-الأرمنية" وازداد عدد "مراكز أبحاث الدراسات التركية-الأرمنية" في بنى الجامعات كالفطر وجُهزت برامج ومسلسلات للدعاية المضادة في أقنية التلفاز وفي نهاية المطاف دخلت مفردات المسألة في صميم برامج المدارس الابتدائية والمتوسطة. إن التعميم، الذي أرسله وزير التربية الوطني التركي حسين تشيليك إلى المدارس من أجل إجراء مسابقة إنشاء تحت عنوان "الادعاءات الأرمنية الباطلة"، هو أكبر "تابو" في وقت ما فُرض على طلاب المدارس ومؤشّر على أبعاد عجز تركيا في هذا الشأن وفشلها في العثور على مخرج.

إن عدم إتمام مناقشة مشكلة تاريخية حتى بين المؤرخين أنفسهم وفرضها على دماغ الناشئة الفتية من البديهي لا يمتّ بصلة إلى التاريخ أصلاً وبخاصة أن المدرسة ليست مكاناً لفرض المعلومة، بل ساحة لمناقشتها.

إن معلومات الفصول المتعلقة بالقضية الأرمنية في كتب التاريخ في المرحلة الابتدائية والمتوسطة بعيدة جداً عن الموضوعية لأنها مكتوبة، لا ريب، بهاجس حماية الشبان الأتراك من تأثيرات الادعاءات الأرمنية المنقولة إلى اهتمام الرأي العام العالمي. وكان هدف هذه الجهات من تقديم معلومات منقوصة ومغلوطة ومحرّفة أو مبالغ فيها للطلاب، هو إبقاء أدمغتهم رهينة لها. وعلى الرغم من كلّ ذلك، كانت لنا أسبابنا في أن نكون متفائلين. وفي النهاية، تحوّل موضوع "ادعاءات الأرمن غير الحقيقية"، الذي كان تابو في وقت ما، إلى مناسبة لإجراء مسابقة إنشاء بين تلاميذ

المرحلة الابتدائية. وبتعميم الموضوع على جميع فئات المجتمع تقريباً، نجد مع ذلك أن التابو بدأ بالإعلان عن انهياره من تلقاء ذاته. وكانت هذه الوضعية الرسمية تذكّرنا بركوب فارس ناشئ الحصان بشكل مقلوب وضربه بالسوط كي يركض نحو الخلف إلا أن الحصان كان يتقدم إلى الأمام. ومن المحتمل، كان هذا التقدم نحو الأمام من الإنكار إلى الإقرار خارج رغبة تركيا وإرادتها.

وصلت النظرية الرسمية الحكومية اليوم بخصوص القضية الأرمنية إلى نقطة الصراع بين "البحث والعناد" ولهذا تتمايل يمنة ويسرى. ويتطابق هذا "العناد" مع النظرية التركية الحكومية الرسمية التقليدية المتعارف عليها. أما "البحث"، فإنه يُقابل موقف السياسة التركية الجديدة. وبكلمات أخرى، تعيش تركيا هذا الصراع، الذي لا مفر منه، في موضوع القضية الأرمنية بين نظامها الحكومي والسياسة كتابوهاتها الشتى العديدة الأخرى. إن موقف الدولة الكلاسيكي التقليدي، الذي يحول دون حل القضية في هذا الموضوع، ومفهوم حكومة طيب إردوغان في التغيير على وجه التحديد، الذي بدأ يتحول إلى موقف يتوق إلى إيجاد حل ناجع وتقديم الأسئلة التالية رغم استحالة تقديم رد جلي عليها اليوم: "مَن سيغلب، الموقف الكلاسيكي أم التغيير؟ إلى أين ستتجه تركيا بالنسبة للقضية الأرمنية للإنكار أم العناد أو الإقرار الذي لا مهرب منه؟"

ولفهم النقطة التي وصلت إليها القضية الأرمنية في تركيا، لا تفي الصور الفوتوغرافية القديمة بالغرض، بل يجب تصوير وثائق موثّقة جديدة يمكن تصنيفها على الشكل التالي:

(١) بدأت الأقوال والمبادئ الأساسية الرسمية المتداولة في الدولة والسياسة والمجتمع المدني التركي تفقد مصداقيتها لأن مفهوم بعض الجهات، التي تحاول البرهان حول عدم

استيطان الأرمن على هذه الأراضي بمحو جميع آثارهم بمنطق التطهير، بُدئ بهجره أرغبنا في ذلك أم لا لأنه ليس بوسعها بعد الآن إنكار حقيقة وجود الأرمن المحترم في وقت ما على جميع أصقاع الأناضول الجغرافية تقريباً. علاوة على ذلك، لم تسفر السياسة، التي طُبقت لعشرات السنوات، في هدم المنشآت ودور العبادة الأرمنية أو تحويلها أو تغيير أسماء المواقع وتنظيف الأرشيفات المحلية وسواها من الممارسات التطهيرية عن نتيجة مرجوة. وبدأت الأغلبية العظمى اليوم، رغم بعض العناد الهامشي، بالاقتناع أن الأرمن بدورهم قطنوا على هذه الأراضي في بعض الأزمنة.

(٢) إن زوال الوجود الأرمني بشكل كبير في الأناضول بدءاً من عام ١٩١٥ وعدم انحصاره على ساحات الحرب مع الروس وتهجير الأرمن خلال بضعة أعوام من المناطق الواقعة خارج جبهات القتال حقيقة باشروا في عدم نكرانها بعد الآن.

(٣) فَقَدَ مفهوم الجهات الهامشية، التي تدّعي أن "الأتراك لم يُبيدوا الأرمن في الحقيقة، بل الأرمن هم الذين أبادوا الأتراك"، جديته ورجحت مفهوم "جرى قتال متبادل بين الطرفين".

(٤) يُرى تشكّل مفهوم جديد مشترك في موضوع وجوب التحدث حول القضية الأرمنية بكل تجرد.

(٥) الآليات الخارجية كذلك الداخلية هي الأسباب التي تصعّب هذا البحث. فبينما تشكل نشاطات الأرمن الضاغطة على مستوى المعمورة الرِجل الخارجية لهذه الآلية، تشكل وتيرة تطور الديمقراطية في تركيا الرِجل الداخلية وتعتبرها مشكلتها الشخصية بإصرار.

(٦) هناك تفتيت جدي الآن في وحدة مثلث نظرية تركيا وموقفها الرسمي والمجتمع المدني في موضوع "القضية الأرمنية". وكمجالات عدة، يحاول الادعاء الرسمي والنظرية الحكومية البحث عن انفتاح جديد بدعم الجهات المدنية.

رغم عدم يقيننا حول تغيّر النظرية التركية الرسمية في موضوع القضية الأرمنية ودخولها في مرحلة جديدة أو التحديث الذاتي، يمكن مشاهدة ظهور اختلاف بين النظرية الرسمية والتمثيل الرسمي بكل وضوح. ويُرى أيضاً، كما في موضوعات عديدة، أن الحكومة صاحبة الموقف الرّسمي من هذه القضية تفكر بشكل مغاير عن ممثل النظرية الرسمية أي الدولة وتفتش عن فضاءات جديدة. تعتبر "هيئة التاريخ التركي" الساحة السائدة المشخّصة اليوم حيث تُنشر النظرية الرسمية. إن النظرية الرسمية، التي تخرج من صميم الدولة وتلج في زوايا شتى آليات البيروقراطية، تؤثر عليها وتتأثر منها ثم تُصاغ في هذه الهيئة في نهاية المطاف. ومن الطبيعي، أن الحكومة هي التي تقوم بالتصديق عليها وقبولها. وعلى الرغم من حقيقة تأثّر الحكومة الحالية بصياغة الموقف الرسمي، لكن هناك فرقاً مهماً في هذه المرة لأن حكومة طيب إردوغان، كما في مسائل عديدة مبهمة أخرى فإنها، رغم تأثرها بموقف الدولة فيما يخص القضية الأرمنية ومزج موقفها مع موقف الدولة، لكنها تجاهد في الوقت الحاضر لخلق اختلاف ليّن أثناء التمثيل الرسمي.

من المعلوم أيضاً، أن هناك ساحة أكثرَ حرية في الحركة خارج المجال الرسمي في تركيا وتحديداً المجتمع المدني الذي استمر في توسيع رقعته في السنوات الأخيرة. ويمكن أن تكون التبدلات فيه يسيرة بكل ما يحويه التعبير من معنىً، إلا أنها تغييرات إيجابية. وعلى النقيض من ثبات الساحة الرسمية في موضوع

القضية الأرمنية، نجد حركة ناشطة إلى أقصى حد على الساحة التركية المدنية. وبما أن ساحة هذه الحركة الاجتماعية تتوسع الآن بشكل مضطرد وتحدّ من ساحة النظرية الرسمية وتضييقها، فإنها في وضعية هجوم لجذبها إليها. في المناسبة، إن خروج النظرية الرسمية من قشرتها ومحاولتها الظهور على جميع الساحات إلى حد التحدي هو نتيجة الاضطراب الشديد.

تصعّب هذه المواقف المتضاربة على الساحة المثلثة المشكلة من النظرية الرسمية والتمثيل الرسمي والمجتمع المدني والتأثير المتبادل بينها في موضوع المعايشة مع القضية الأرمنية شرح فحوى ما جرى في تركيا.

في المناسبة، إن أحد الأسباب الأساسية لعدم تمكن قراءة أرمن المهاجر ما يجرى في تركيا اليوم وثيق الصلة بعدم يقينهم من جهة، وحيرتهم أمام التطورات الإيجابية التي تجري فيها. وعندما يرون وجود مقاومة لوقف هذه التطورات من طرف آخر، يشعرون براحة عند قولهم أن "تركيا لن تتغير في أي وقت قط". لكن، أأدركوا ذلك أم لم يُدركوا، تعيش تركيا اليوم في وتيرة تغيير متسارع. ستكون هذه الحركة بالطبع مليئة بالتناقضات بسبب طبيعتها ولا يمكن فهمها دون تحليلها من قبل الأطراف في تركيا.

بينما تهتم الدولة في إدخال النظرية الرسمية إلى كتب مرحلة الدراسة الابتدائية للتعريف بتاريخ بعيد عن الحقيقة، يقوم وزير التربية الوطنية مكرهاً على تطبيقها من جهة، ومن طرف آخر ينظم المجتمع المدني حملات لتبديل هذه الكتب ويقاوم المعلمون مع وزير التعليم ذاته أنهم باشروا في إعادة نشرها بشكل إيجابي.

إن مفهوم المقاومة المتأصل ضد ما يُدعى "الادّعاءت الأرمنية غير الحقيقية حول الإبادة العرقية" داخل بيروقراطية الدولة وتكتيكات هذه الآلية وطُرزها ومجهودات إملائها على المؤسسات

الأكاديمية الأخرى للمجتمع ومعارضة بعض الأكاديميين والمنوِّرين هذا الإملاء من طرف آخر، خير دليل على وجود ضغط سياسي في المجلس من قبل جميع فئات المجتمع تقريباً حول هذا الموضوع.

جميع هذه النواحي: النظرية الرسمية والموقف الرسمي والساحة المدنية هي مؤشرات نموذجية للتأثير المتبادل بين أطراف المثلث. رغم وجود بعض التطابق بين موقف حكومة طيّب إردوغان، وبكلمات أخرى، موقفها الرسمي، الذي يطالب بـ"لنترك التاريخ للمؤرخين" وبين "مركز دراسة التاريخ التركي TTK"، إلا أن هذا المركز لن يوافق على إسناد هذه القضية إلى مؤرخين مستقلين أو يقبل بالحقائق التاريخية الموثقة. وخير دليل على ذلك، عدم الجدية الكامنة في بنية هذا المركز انطلاقاً من ادعاءاته وأبحاثه "العلمية". وأول مثال على عدم الجدية، الكتاب الذي نشرته هذه الهيئة في العام الماضي بعنوان: "الأرمن، نفي وهجرة". إن ردود الفعل، التي ولّدتها الادعاءات الجديدة في العالم الأرمني من خلال الكتاب، دليل جلي حول ما يرغب "مركز دراسة التاريخ التركي" تحقيقه. ففي هذا البحث، المبني بشكل كبير على دراسة آراء السكان، إن قيام أحد مؤلفي الكتاب المدعو هالاج أوغلو، رئيس المركز، بتقديم بيانات لوسائل الأعلام في أوقات مختلفة قائلاً: "الادعاء أن ١,٥٠٠,٠٠٠ أرمنياً توفوا غير حقيقي، لأن عدد المتوفين لأسباب شتى في تلك الحقبة لم يتجاوز ١٠٠,٠٠٠ تقريباً ومن أصل ١,٥٠٠,٠٠٠ منفياً قفل راجعاً إلى ديارهم ما يربو على ١,٤٠٠,٠٠٠ شخصاً بينما تجاوز عدد الأتراك المقتولين من قبل الأرمن ٦٠٠,٠٠٠ شخصاً فاعتبرها العالم الأرمني "هزالاً وتضييع الوقت سدىً". واستطرد هذا المسؤول التركي قائلاً: "إنْ كانوا يعلمون بمكان المقابر الجماعية الأرمنية فليشيروا إليها

لأننا سنقوم بفتحها أيضاً" اعتقاداً منه أنه أصاب كبد الحقيقة بهذا الأسلوب. في المناسبة، كان موقف رئيس المركز السلبي السبب الأساسي لعدم ملاقاة المؤرخين الأرمن بزملائهم الأتراك المنتظرة بلهفة في فيينا وتبادل المستندات التاريخية.

بعد فتح قوسين هنا مباشرة، نجد فائدة أيضاً في تحليل الموقف الأرمني الرافض للاشتراك في اجتماع فيينا. إن الموافقة على مثل هذا اللقاء مسبقاً ثم التخلي عنه لسبب ما يعادل دعم موقف تركيا السياسي الحالي لا أقوالها انطلاقاً من نظريتها الرسمية التاريخية، وبخاصة أن همّ "مركز دراسة التاريخ التركي" ليس إفهام الأرمن أو العالم بعض الأشياء أو التقارب، بل اللعب في مدرّجاته. ويقف المركز في الحقيقة خلف شعار "هرب الأرمن ثانية" ظانّاً أنه سيمنحه جائزة في الحلبة. وبكلمات أخرى، إن المتبنين لهذا الشعار على يقين تام أنهم يصعّبون محاولات البعض للعثور على مواقف جديدة.

إن موقف العالم الأرمني القائل: "لن ندخل في نقاش قط مع أي شخص حول حدوث الإبادة العرقية أم لا" حال نفسية بوسعنا فهمها. كذلك، نعتبر أن السكوت بسبب الادعاءات المضادة وزيادة المعطيات، التي يعتبرونها وثائق، وعدم أخذها بعين الاعتبار لا معنى له لأنه، في نهاية المطاف، فإن الموضوعات التي يمكن مناقشتها هي تلك المبنية على مستندات موثقة وإن الشيء الوحيد غير المحظور هو التحدث حولها لأنها وثيقة الصلة بحالهم النفسية على الرغم من أن مناقشتها لا فائدة ترجى منها ولا يمكن الدفاع أيضاً عن إعاقة إظهار الوثائق باسم المناقشة.

يدّعي الأتراك اليوم بوجود حملة جديدة للنظرية الرسمية في "مركز دراسة التاريخ التركي" ويظهرون هذه الادعاءات بأسلوب القبضايات. ونجد أن لا طائل خلف أسلوب تلفيقي كهذا، بل

يتوجب تقديم ردّ على هذه الادعاءات دون الوقوع في شرك الأسلوب المذكور. في المناسبة، وضعت التحليلات النقدية لكتاب تانير أكتشام المعنون "الأرمن، نفي وهجرة" هذه الناحية في مكانها اللائق. إن الهروب من جدالات عقيمة أسلوب صحيح طبعاً والهروب من المناقشات الضرورية أسلوب غير مجد أيضاً.

في هذه المرحلة، التي وصلت إليها القضية الأرمنية اليوم، تدفع اللهجة المستخدمة بين الطرفين، اللذين يحاولان التشبث بمفهومي "الادّعاء" والإثبات، الأحداث التي جرت جانباً دون الاهتمام بتسميتها وقانونيتها وبخاصة أن القضية لا تنحصر في التنافس على إبراز الوثائق بين المؤرخين الأرمن والأتراك لأنها في نهاية المطاف ليست كل شيء أكانت حقيقية أم كاذبة لأن أصل المسألة كيف يقرأها الإنسان ومن أين؟

يطالب الطرف التركي في المدة الأخيرة باستمرار نقل القضية إلى المحكمة الدولية وخاصة أن همه في الأصل هو إقصاء القضية عن اهتمام الرأي العام الدولي وتأجيلها ثم إسقاطها من الرزنامة والانتقال إلى موقف "لنترك التاريخ للمؤرخين". هناك اليوم مؤرخون أتراك وأرمن يقومون بمناقشة حول القضية بين بعضهم وبخاصة أثناء الاجتهادات الدورية المنعقدة في الخارج بالاشتراك مع مؤرخين أجانب. إلا أن هذه اللقاءات، مع الأسف، لم تُنقل إلى تركيا حتى الآن لأن على تركيا التعايش أولاً مع هذه الناحية ويتوجب على المؤرخين والمنورين الأتراك خلق منابر مستقلة بين بعضهم وإجراء مناقشات خارج سيطرة النظرية الرسمية.

إن الخطوة الأكثر أساسيةً، التي يجب خطوها، وثيقة الصلة بهذه الوتيرة الحرة وذلك بتأمين مناقشة القضية بجميع أوجهها داخل الرأي العام ضمن ظروف الحرية المطلقة. هذه هي المهمة الأولى أمام تركيا لأنه بخلاف ذلك سيكون انتظار نتائج من

التشاجر الأعمى لمؤرخي الطرفين الرسميين ضرب من الخيال. لقد جرت الأحداث المذكورة على هذه الأراضي وشعوب المنطقة هي صاحبة العلاقة. وما يجب التعايش معه الآن، هو استخدام حق إعلام الشعب في جو من الحرية المطلقة وما سيتبع سيأتي من تلقاء ذاته وستخلق هذه الوتيرة ساحتها المستقلة عبر الزمن وتهزم النظرية الرسمية في هذه القضية. ينطلق الموقف الرسمي في كل ذلك، الذي يتحدى شعبه بالذات لا العالم، بلجوئه إلى التضييق على هذه الساحة الحرة بتكتيكات من ادعائه بالحفاظ على أمنه.

إن المهمة الأولى أمام تركيا على درب عدم تحويل القضية الأرمنية إلى مشكلة وقبل جعلها مادة في دماغ الطلاب في سن الطفولة، خلق وسط حر أمام جميع البالغين في هذا البلد للوصول إلى جميع أشكال المعلومات البديلة التي يمكن مناقشتها. ويجب السماح بتداول الكتب والمقالات المنشورة والأفلام الوثائقية المعروضة خارج البلاد دون النظر إنْ كانت معارضة أو موالية كي يتعرف المجتمع على تاريخ بديل مختلف ويقييمه ويحكم عليه بعقله السليم لأنه في مثل هذا الوسط الحر فقط يمكن الحديث حول دراسة التاريخ وأخذ العبر والدروس منه ويمكن فتح درب التسوية وتليين هذه القضية الخشنة أصلاً من تلقاء نفسها من خلال هذه الأجواء.

لكن تركيا بعيدة حتى الآن عن الوصول إلى أجواء حرة بكل ما تحمله الكلمة من معنىً لأنها تناضل في الوقت الحالي من أجل الديمقراطية. يُظهر الأشخاص في تركيا اليوم عن آرائهم الحرة بتطبيق الرقابة الذاتية على أنفسهم وبخاصة الأصوات الداخلية المخالفة التي وصل عدم تحمّل السلطات لها إلى أقصى حد. إن الآراء التي تقول إن "ما جرى وانتهى هو إبادة عرقية أو تطهير

عرقي"، تحاول الدولة التركية بالتعاون الخفي مع المجتمع خنق وجهة النظر المخالفة هذه ونعت أصحابها بـ"خَدَم الأرمن". علاوة على ذلك، تقوم الأجواء التركية بحملات تشويه وإخضاع الأصوات المعارضة باللجوء إلى جميع الوسائط الشرعية وغير القانونية. إن الشتم والتهديد العلنيين عبر الإنترنيت والتهجمات التي تنعكس في زوايا وسائل الإعلام تتحول إلى حملات سحل وتعذيب. وخير دليل على هذا الموقف، وهَم الأتراك المتضارب: "ليأت الأرمن ونشكل لجنة ونناقش القضية سوية". وتكمن هنا إشارة استفهام كبيرة: كيف يمكن للذين لا يتحملون الخَدَم ويحاولون التضييق على أصواتهم الانضمام إليهم؟

في المناسبة، إن الجدالات العنيفة والأصوات البديلة، التي برزت داخل تركيا حول عدم السماح لعرض فيلم "آرارات" في تركيا أو الحيلولة دون عقد مؤتمر حول القضية الأرمنية بمبادرة جامعتي بوغاز إتشي وصابانجي ووضع العراقيل من قبل السياسيين والأعلام والمجتمع، كانت أمثلة لعدم إمكانية تأمين وسط حر بسهولة لمناقشة ديمقراطية حول موضوع القضية الأرمنية التي بدأت تفقد حصانتها (تابو) الآن في تركيا.

لقد أظهرت هذه الأمثلة بشكل جلي جداً أن وجود القوانين في تركيا أو قرارات السلطات السياسية لا تكفي لتأمين الحرية الحقيقية لوحدها، لأن قرارات الحكومات التركية ذاتها تستسلم لإرادة ردود الفعل الإجتماعية بين حين وآخر وانعكس ذلك في أفضل شكل في مثال فيلم "آرارات". إن الحكومة التركية، التي أعلنت أنها لم تجد أي محظور في فحوى هذا الفيلم، لم تتمكن مع الأسف عرقلة طلب بعض الفئات الهامشية المتطرفة في المجتمع في عدم منح موافقة لعرضه وكانت العاقبة منعه من العرض.

عندما ننظر إلى القوانين التركية الجزائية الماضية والحاضرة وسبل تطبيقها، وعلى الرغم من عدم إمكانية العثور على مادة واضحة تعتبر القول إن "إبادة عرقية ضد الأرمن جرت في تركيا" جنائية، لكن هناك قناعة عامة سائدة أن استخدام مثل هذه الجملة هو فعل سيؤدي إلى نهايات أوخم بكثير. لذلك، فالمتحدثون في هذا الموضوع، وعلى الرغم من إفادتهم أن ما جرى وانتهى هو إبادة عرقية، إلا أنهم يتهربون عموماً من استخدام جملة "هذه إبادة عرقية" السافرة. وإن الذين يفيدون كتابةً أن ما جرى هو "إبادة عرقية" بشكل غير مباشر واحتياطاً وقلقاً عما يمكن أن يحدث لهم، هو تدبير يمكننا أن نفهمه من وجهة النظر هذه.

لم أتمكن من التثبيت بوضوح أن أحداً ما قد أُدين وحُكم عليه جزائياً طوال تاريخ الجمهورية التركية بسبب قوله "كانت تلك عمليات إبادة عرقية". وفي حال عدم وجود مثل هذا الشخص، فإن على تركيا عدم التعريف بهذه المقولة كمشكلة مقلقة في محاكمها، لأن محاكمة أي شخص بسبب قوله فقط "جرت إبادة عرقية" سيؤدي إلى جذب اهتمام العالم وحساسيته وتدخله في هذه القضية ومن الجلي جداً أيضاً أن تركيا لن تخرج من هذه الوضعية بأية منفعة لا بل ستتضرر. هناك أمثلة عديدة في تركيا لمحاكمة بعض الأشخاص الذين يعبّرون عن رفضهم للموقف الرسمي تجاه القضية الأرمنية قد أستخدموا تعبير "الإبادة العرقية" أم لا وتدينهم هذه المحاكم بـ "تحقير الأمة التركية وتزييف تاريخها" أو "تحريض الشعوب ضد بعضها". ففي المدة الأخيرة نرى من خلال دعاوى أورهان باموك (الكاتب التركي الحائز على جائزة نوبل للآداب-المترجم) وهرانت دينك أو راغب زاراكولو أن جميعهم استُهدفوا أساساً بسبب فعالياتهم في موضوع القضية الأرمنية إلا أنهم حوكموا بتهم هامشية كتحقير الأمة التركية أو

تحقير الدولة التركية وتزييف تاريخها.

بينما كانت بعض الأطراف والأشخاص يتحدثون سراً أو من خلال أسطر حول هذه القضية ضد النظرية الرسمية في مذكراتهم وتُطبع من قبل دور المنشورات الإسلامية المعادية لحزب الاتحاد والترقي من مدة بعيدة، كان إسماعيل بيشيكجي أول شخص في تركيا تحدث بجلاء حول الموقف الرسمي المضاد. ويمكن الجزم، أن منح بيشيكجي حيزاً واسعاً للقضية الأرمنية في كتبه حول "المسألة الكردية"، كانت البداية الأولى لمعارضة النظرية الرسمية الحكومية. لكن، حُكم عليه دون ريب، بالسجن وقضى معظم حياته في المعتقلات لعشرات السنين بسبب ما كتبه حول "المسألة الكردية" في المقام الأول واهتمامه بالقضية الأرمنية في المقام الثاني. وإلى جانب إسماعيل بيشيكجي ، أُلفت كتب عديدة في تركيا كـ"إفلاس المسلسل" لفكرت باشكايا و"كتائب الحميدية" لعثمان أيطان و"أمثلة جدتي" لسيردار جان و"الهوية القومية التركية والقضية الأرمنية" لتانير أكجام (ترجمه عن التركية إلى العربية مترجم هذا الكتاب-المترجم) تعارض الموقف الرسمي وبخاصة كتاب "تاريخ المجازر الأرمنية" لفاهاكن دادريان، المؤرخ الشهير (ترجمه إلى العربية عن الإنكليزية أ. كشيشيان) و "التابو الأرمني" لإيف ترنون و"الأيام الأربعون لجبل موسى" لفرانتس فيرفل ونُشرت في "دار نشر بيلكي" في تركيا وجميعها نقلت رأياً بديلاً عن الموقف الرسمي التركي. وكانت العاقبة، محاكمة مؤلفي وناشري هذه الكتب أيضاً باتهامات شتى وحُكم على بعضهم وبُرّئ البعض الآخر. إلا أن قرار المحكمة، في تبرئة كتاب "التابو الأرمني"، كان يهدف في الحقيقة إلى تقديم عبرة وكان القرار ذاته أقسى من البراءة. من الغرابة بمكان، أن المحكمة أدانت صاحب الكتاب بتحريض الأرمن إلا أنها برأت

ساحته معلنة بلؤم: "مع ذلك، لا يوجد عدد كاف من الأرمن في تركيا لتحريضهم".

لا يُعرف بعد الآن إنْ ستتعرض الآراء المخالفة للنظرية الرسمية حول "الإبادة العرقية الأرمنية" للمحاكمات الجزائية أم لا لأن وجود المادة ٣٠٥ في القانون الجزائي التركي الجديد حول القضية الأرمنية على شكل تلميح مُبهم: "إن الحديث حول القضية الأرمنية بشكل يخالف منافع الدولة ولتأمين منفعة خارجية" هي إشارة أن التهديد لن يزول قط حتى وإنْ جرت تطورات جديدة.

مع ذلك، توصلت الحال اليوم في تركيا إلى نقطة ولوج الآراء المختلفة إلى ساحة اهتمام المجتمع الواسعة بفضل نشر بعض الكتب وظهور كتابات وأبحاث وأحاديث على منابر شتى يومياً تقريباً وتتعاظم بالتّالي جرعة الاختلاف عبر الوقت. وإن الجو، الذي جلبته حرية الكلام حسب ما هو منظور، مؤشر لعدم محاكمة القائلين "جرت الإبادة العرقية الأرمنية" علناً.

في النهاية، تحدت تركيا العالم وطلبت من الجميع إبراز الوثائق والأرشيفات بين أيديهم. إلا أن هذا النداء الصادر عنها سيكون ضرب من الوهم تجاه جميع الأصوات والآراء المختلفة المهددة بالمحاكمة حسب القوانين الجزائية. وبالطبع، تُدرك تركيا ذلك...

إن عدم خضوع الأكاديميين الأتراك المناضلين لحصار الموقف الحكومي الرسمي في تنظيم "المؤتمر الأرمني" في جامعة "بيلكي" التركية في شهر أيلول إشارة أساساً أن تركيا دخلت في وتيرة لا يمكن التقهقر عنها في هذه القضية. علاوة على ذلك، فإن مقاومة بعض الجهات للحيلولة دون عقد المؤتمر حتى اللحظة الأخيرة، تثبيت على الأهمية الكبيرة لميلاد هذه الواقعة. وكون هذه الحادثة فريدة من نوعها حتى ذلك اليوم، أعلن الأكاديميون والمنورون الأحرار الباحثون في التاريخ سوية في هذه المرة في

الأكاديميات وزوايا الصحف أو أثناء الأحاديث الإجتماعية العلنية عن شروعهم في الدخول في وتيرة استنطاق التاريخ بعيداً عن الموقف الرسمي بمناسبة تنظيم هذا المؤتمر. وإن ما جرى وانتهى لم يكن يحمل أي معنىً سوى إزالة إصرارات التاريخ الرسمي التركي ومقاومته. لذلك، كان الداعمون للموقف الرسمي يُحْدِثون جلبة عالية واضطرابات. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، أعلن وزير العدل التركي جميل تشيتشاك من على منبر المجلس النيابي أن هؤلاء "يطعنون الوطن من خلف ظهره" فأبطل المؤتمر ووقع هو وتركيا في وضعية مضحكة بسبب قرار صدر عن إحدى المحاكم الإدارية. وعلى الرغم من هذه العراقيل، فإن منع عقد المؤتمر في شهر أيلول يشير مرة أخرى أن تركيا دخلت في طور جديد في القضية الأرمنية وليس بوسعها الارتداد بعد الآن.

عقد المؤتمر لم يُنقذ تركيا من الفضيحة في الخارج فحسب، بل وسّع الدرب أمامها لكيفية مناقشة القضية الأرمنية الصعبة من حيث وجهتها وأسلوبها. وعلى الرغم من هذه الأحوال المتوترة، أضفى تساؤل الموالين لموقف تركيا الحكومي الرسمي قبل انعقاد المؤتمر: "لماذا لسنا مدعوّين إلى المؤتمر؟" فسحة من صفاء الأجواء. نعم، كان من الواجب أن يكون هناك أسلوب مؤدّب للاجتماع حول مثل هذه المشكلات الصعبة، وبخاصة أننا نتحدث حول موضوع عسير جداً. وهناك بعض الأطراف تدرك وتفسّر كل ما جرى وانتهى بالأبيض والأسود. علاوة على ذلك، لجأت هذه الجهات إلى أسلوب مهمل جداً عند تقديم تصريحات لا يليق للحديث حول تاريخ مليء بالفواجع. وكان كل طرف يدين الآخر بالخيانة أو يحقّره بعد جملة أو جملتين وبالتالي يسبب له الألم والكدر. لقد جرت مثل هذه الأحداث في هذا المؤتمر أيضاً...ومن الأمثلة الأكثر بروزاً حول ما نرمي إليه،

كانت هناك سيدة موالية للموقف الرسمي أفلحت في الاشتراك في المؤتمر بعد أن تهجمت بشكل استفزازي على المسؤولين الواقفين عند باب المؤتمر بسبب عدم دعوتها وإقناعهم بقولها "إنني بروفيسورة" وتثبيت كرت المؤتمر على صدرها بينما كان رئيسا الجامعتين يلقيان كلمتي الترحيب. إلا أنها، ومنذ الجلسة الأولى التي اشتركت فيها، بدأت بتحقير بعض المشتركين بعناد بعد توجيه سؤال إليها. لذلك، فإن موقف هذه الإنسانة الأكاديمية من الأمثلة الأكثر بروزاً.

نهايةً، أظهر هذا المؤتمر مرة أخرى أن على الأطراف التمرن على أسلوب معين قبل الشروع في عقد اللقاء بينهما وعليهما خلقه بشكل أكيد. وقبل القيام في تحقيق هذا الأسلوب، يُشترط على الجانبين الجلوس جنباً إلى جنب قبل كل شيء والتحدث إلى بعضهما. ونتساءل: بأي شكل سيتمكن هذان الطرفان المختلفان من الاقتراب تجاه بعضهما خصوصاً أنهما يتحدثان من خلال اللون الأبيض والأسود فقط؟ من الممكن ألا يكون الرد على هذا التساؤل سهلاً. ومع ذلك، ليس مستحيلاً أيضاً.

لنترك تضاد الأتراك والأرمن حول هذا الموضوع جانباً الآن ولنتحول إلى موضوع الخلافات داخل تركيا. لكن ماذا نعني بالخلافات قبل كل شيء؟ لنعرّف ذلك أولاً: هناك أشخاص ماثلون تحت حصار الموقف الرسمي من جهة، وأشخاص من طرف آخر غير قابعين تحت حصار النظرية الرسمية ويستخدمون وسائل الاستجواب الحرة المستقلة...وبكلمات أخرى، هناك جماعات محافظة تنطلق من الـstatus quo في نظرتهم إلى التاريخ مقابل أصحاب المواقف الإصلاحية-الثورية. من البديهي، هناك فروقات في اللهجة والشدة بين أنفسهم بالذات ومن الطبيعي جداً بالتالي أن يشكلوا مراتب. فحتى يومنا هذا، احتل الأشخاص الأكثر

تشدداً، أي المنطلقين من الأسود والأبيض، الصفوف الأمامية ولم يفسحوا فرصة للون الفضي الأكثر علماً الواقف في الصفوف الخلفية وأفلحوا في الحفاظ على مسافة بين بعضهم باستمرار في هذا الخصوص بسبب هذا الاشتراط. لقد أظهر المؤتمر، أنه على الرغم من وجود فروقات في الرأي بين المؤرخين القادرين على إظهار السلوك الحر المستقل، إلا أنهم، مع ذلك، أفلحوا في تطوير أسلوب مشترك بفضل نشاطاتهم في فترة معينة وعلى الأقل لا يحقّرون القضية ويعون المآسي المُعاشة ويظهرون اهتماماً خاصاً تجاه تلك الأحداث المؤلمة انطلاقاً من هذا الأسلوب. ولا نجد مع الأسف، أية حمية أو بحث بين معظم الرابضين تحت حصار النظرية الرسمية تجاه هذه القضية لأنهم لا يتوقفون حتى الآن عن استخدام جمل وصفات تسبب كدراً كبيراً أثناء حديثهم وكتاباتهم. وعند النظر إليهم من الجهة المقابلة، تخلق نظرتهم انطباعاً أنهم يفتقرون إلى شعور الاحترام تجاه هذه القضية. في المناسبة، لا نجد معنىً بين إصرار هؤلاء على استخدام أسلوب جارح كهذا واعتراضهم قائلين: "لماذا لم يقوموا بدعوتنا إلى المؤتمر؟"

يشير كل ذلك، إلى وجوب تطوير تلك الجماعات لأسلوب مؤدب بين بعضهم لأن هناك فائدة على الأقل من هذا الأسلوب للتحول إلى الحوار مع الجهة المقابلة. ففي نهاية المطاف، وفي حال تبني الأشخاص الواقفين في الصفوف الأمامية لأسلوب معين بين بعضهم، سترى الصفوف الخلفية ذلك وستعتدل مواقفها وتشترك في المناقشات. ويعني ذلك، أن الأتراك بحاجة أولاً إلى التحدث المنظم فيما بينهم قبل بداية الحوار مع الأرمن. ومن المحتمل، أن الأسلوب الدقيق، الذي سيستخدم أثناء الحوار مع الأرمن، سينطلق من هذا السياق. وفي هذه الأثناء، علينا عدم

التقليل من شأن اهتمام العالم تجاه هذا المؤتمر لأنه إشارة حول كيفية عبور تركيا مفارق الطرق. وقد أظهر يوما المؤتمر المثقّلين بجلاء تام أن تركيا شرعت في العيش في مرحلة مهمة جداً كأنها تهدم بنفسها أحد جدرانها النفسية. أحد أكبر جدرانها...لكن، الأهم من كل ذلك، كان على الجميع إدراك هذه الناحية. نعم، إنها حقيقة، أن القضية الأرمنية كان بوسعها أن تكتسب هوية شخصية، كموضوع يمكن بحثه بجسارة في تركيا، وستظهر بالتالي أصوات وبيانات جديدة وتعرض القصص المحظورة بجسارة ثم تُنشر.

كان مقال باكير جوشكون الرائع في جريدة "هوريّت" بعد انتهاء المؤتمر يساوي عشرة مؤتمرات أرمنية في قيمتها ومذاقها دون ريب لأنه ذكر فيه أن جدته كانت واحدة من الفتيات الأرمنيات اللواتي تيتّمن مشيراً بذلك إلى ما في جوفنا من إحساسات.

من المحتمل، عند تمكننا من دفع مخاوفنا ومخزياتنا جانباً، ستذكّرنا هذه الظاهرة جميعاً بوجود أقرباء لنا بين الأتراك أو الأرمن ومن البديهي ستقدم لنا طرف خيط الحل للأسلوب الذي نبحث عنه والذي يجب العثور عليه بكل تأكيد...

تعالوا لنتفاهم قبل كل شيء...

تعالوا لنظهر الاحترام لأحزان بعضنا...

تعالوا لنُحْي بعضنا بعضاً أولاً.

إن إنشاء ذاكرة مشتركة بين المجتمعين التركي والأرمني أهم مرحلة ماثلة أمامنا في هذه الأيام ومُلزمة لكل فرد في المجتمع. فإنْ انطلقنا من وجهة النظر هذه، لن يكون القائلون: "لندع القضية الأرمنية للمؤرخين" محقين. يمكن ترك العلوم التاريخية للمؤرخين، إلا أن التاريخ لا يمكن تسليمه لهم. علاوة على ذلك، نرى عدم صميمية في نفوسهم عندما يبثون هذه المقولة

التفريقية في وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والكتب التاريخية البحثية والمسلسلات ويعتبرونها تاريخاً. أما الكتب المدرسية، فإنها حافلة بأفكار عدائية حتى يومنا. لذلك، هل يمكن ترك التاريخ لبحث المؤرخين بينما تخرج الروح العدائية من خلف هذه المقاعد الدراسية بالذات؟ إن الطفل أو الشاب الأرمني في تركيا ممنوع حتى من حقوقه الأساسية ولا يجد ظروفاً مناسبة في مدرسته لقراءة سطر واحد من تاريخه القديم الممتد على ٤،٠٠٠ سنة. علاوة على ذلك، تُكره هذه الكتب التاريخية وتنظّم مسابقات الإنشاء للطفل أو الشاب الأرمني على تشكيل جمل ضد هويته التاريخية. هل هناك تعذيب نفسي أفظع مما يرتكبون؟ ألا نعلم، أن حتى صقور الصخور الصلدة ونسورها المتوحشة تنقل قطع اللحم، التي يقطر منها الدم، وتطعم صغارها في العش بعد هضمها في معدتها؟ لذلك، كيف يمكن لأطفالنا وفلذات أكبادنا هضم مثل هذه المعلومات التاريخية؟

نناقش الأوجه الأصعب والأكثر إيلاماً للتاريخ محاولة منا الحديث حول جميع المتوفين والمقتولين و"مَن باشر بالقتل ثم مَن بعدئذ، ومَن قتل عدداً كبيراً ومَن عدداً أقل" لعدم وجود اتفاق حول الأعداد. ثم، هل ما جرى وانتهى هو "إبادة عرقية أم لا؟" ما العمل لجر القضية إلى أرضية يمكن مناقشتها وإدخال الأطراف في وتيرة التطبيع؟ وعند الانطلاق من وجهة النظر هذه، نجد أن التساؤل: "كيف يمكننا الحديث حول أحداث عام ١٩١٥ بوجهات نظر جديدة؟" حيوي جداً. كذلك، هل يمكننا الحديث قليلاً عن الناجين عوضاً عن المتوفين والمقتولين وبخاصة أن هناك أحياء إلى جانب المتوفين في عام ١٩١٥؟ ماذا جرى لهؤلاء؟ ما هو العدد الذي ذهب إلى المهاجر أو عدد هؤلاء الذين ظلوا في تركيا وتمكنوا من الاستمرار في الحياة وضمن أية ظروف؟

هل الجميع أُكرهوا على الارتداد إلى الإسلام غصباً؟ ما طبيعة الحياة التي عاشها هؤلاء المرتدين في مناطق سكناهم أو يقين سلالات هؤلاء اليوم حول هويتهم الأرمنية؟ ومن خلال أسئلة مشابهة أخرى، لماذا لا يمكننا الحديث حول أحداث عام ١٩١٥؟ نهايةً، لماذا لا نشارك دراما الناجين والمنقذين كبشر؟

لكننا نجد أن الحديث حول الناجين أعظم خطراً وأعقد شأناً. ودليلنا على ذلك، الانفعال ورد الفعل العنيف عندما نشرنا ادعاءات بعض الأرمن في جريدتنا "آكوس" أن الفتاة صبيحة كوكجان، التي تبناها مصطفى كمال أتاتورك، هي من أقربائهم. وهذا دليل جلي جداً أنه يمكن الحديث حول المتوفين في عام ١٩١٥ بينما الكلام حول المتبقين على الحياة محظور أصلاً. علاوة على ذلك، إن الحديث عن الناجين في دنيا الأرمن صعب بدوره أيضاً. ونتيجة قيامي بدراسة في يريفان، لم أجد بحثاً أكاديمياً واحداً حول الباقين وليست النفوس راضية جداً عن ذلك. إن دنو أحد المؤرخين الأرمن المشهورين من هذا الموضوع صدمني بشدة، فهل ستُصدمون أنتم بدوركم؟ علاوة على ذلك، لا نعتقد أن عدد الباقين على الحياة قليل ونجد أن تجهيز دراسة حول الموضوع لا فائدة ترجى منها لوجود نظريتنا الرسمية حول مقتل ١,٥٠٠,٠٠٠ أرمني ولا نحتاج لوثائق غير مهمة. ونوقن من خلال ذلك، أن الضالعين في هذه الذهنية لا يفرّقون بين المتوفين والباقين لأن الباقين غير موجودين بالنسبة إليهم أصلاً.

مع ذلك، تعجّ هذه الأراضي بأحفادهم وأحفاد أحفادهم العديدين جداً الذين لا يزالون يعيشون في ربوعها (أُكره حوالي ١,٠٠٠,٠٠٠ أرمني على اعتناق الإسلام غصباً ولا يزال أحفادهم يشعرون بأصلهم الأرمني حتى يومنا–المترجم).

ليس هناك أدنى ريب اليوم، أن تجاوز درب القضية الأرمنية

يمر عبر الاستجواب الديمقراطي وحرية البيان. إن استجواب رئيس مركز التاريخ التركي يوسف هالاج أوغلو في المحكمة السويسرية بسبب إعلانه: "لم تكن إبادة عرقية"، يشير مرة أخرى أن أوروبا ذاتها ليس بوسعها دفع بعض الموضوعات الحساسة واحترام حرية التفكير والبيان جانباً.

لا يتحقق النجاح في الأصل بقرارات المحاكم أو قوانين جبرية، بل عبر خلق جو نقاش يؤدي إلى تغيير الذهنية السائدة لتأمين حرية تعبير كاملة. وكما ذكرنا دائماً، يمكن للأفكار الخاطئة أن تختنق في جو الحريات فقط. إن الضغط والإصرار والعرقلة لا تؤدي في نهاية المطاف سوى إلى التشدد والجسارة داخل الذهنية الخاطئة ذاتها.

يمكن الإدراك أن قوانين سويسرا سُنّت من أجل مجتمعها، إلا أن مواطنها سيتساءل بعد ذلك: إبادة مَن؟ لماذا إبادة؟ متى جرت؟ أين حدثت؟

إلا أن المجتمعات التي تفتقد إلى حرية المعلومات في ربوعها، تظهر فيها آراء مخالفة من تلقاء ذاتها عندما تقوم بتطبيق مثل هذه القوانين. إن أفراد المجتمعات، الذين لا يستخدمون حقهم في المعرفة ويتحدثون بقدر معرفتهم ويناقشون، كيف يمكننا اعتبارهم مذنبين؟ فعند تحويلكم هذه الحقيقة إلى ذنب، هل ستقومون بربط هذا الإنسان بمفهوم الجدال تجاه الإبادة العرقية؟ فإذا كانت معرفة هذا الإنسان بهذا القدر وينطلق من هذه الذهنية، فما هي التغييرات التي سيحدثها هذا القانون الذي ستقومون بسنه؟

هل سيكون ضد الإبادة العرقية بسبب رعبه من القانون أم لحمله ذهنية معارضة؟ باختصار، كيف ستزول عمليات الإبادة العرقية دون تغيير في الذهنيات؟

نجد فائدة في تلخيص الحقيقة التالية في موضوع الإبادة العرقية للأرمن: إن المشكلة الرئيسية أمام تركيا اليوم ليست مسألتي "الإنكار" أو "الإقرار"، بل "اليقين" وإدراك مجتمعها بالحقائق التاريخية ولا يتم ذلك سوى بتطوير الحياة الديمقراطية في تركيا. وتحتاج تركيا من خلال وتيرة اليقين هذه إلى القيام بدراسة بديلة بشكل جدي ووسط ديمقراطي لتحقيق ذلك. إن الإنكار في الداخل والضغوطات السياسية الخارجية لإقرار الإبادة العرقية على الأفراد، الذين يعيشون في مجتمع أثناء وتيرة اليقين أو إسنادها إلى قوانين، هو تظاهر مماثل في القيام بالعمل جيداً. فهذا الأسلوب هو أكبر صدمة مسددة لوتيرة اليقين والإدراك لأن الإنكار والإقرار دون إدراك لا يفيدان أحداً. وإن الأصرار والضغوطات الخارجية، التي لا تدرك كنه وتيرة اليقين أو تتظاهر بعدم رؤيتها، تطيل فترتها عوضاً عن تقصيرها. لا يمكن القول إن الضغوطات خلال هذه الوتيرة المُعاشة لإكراه المجتمع التركي على القبول بالحقيقة التاريخية ونعت ما جرى بـ"الإبادة العرقية" وإقرارها بوسعها قراءة ما يجري في المجتمع فعلياً. في النهاية، ليس بوسعنا الجزم أيضاً على أن المجتمع التركي يعلم بالحقيقة لكنه يُنكرها، بل إنه يدافع في الواقع عن الحقيقة التي على علم بها. لذلك، كيف يمكنه أن يتألم دون إدراك ما جرى قبل ٩٠ سنة وتسميتها وبخاصة أمام الكم الهائل من المعلومات المضادة طوال سنوات مديدة؟

المحور الأساسي للسياسة الواجب اتباعها: ساحات المنافع المشتركة

على الرغم من توق العالم الأرمني في أن يكون صاحب دولة مستقلة طوال عصور طويلة، ويبدو أنها تحققت اليوم، إلا أن وجود القلق والاضطراب في أرمينيا مُلفت للنظر. ولا يجب إهمال هذا القلق لأن الحقيقة تشير إلى أنه يلعب دوراً بارزاً في الهوية القومية الأرمنية. إن قلق أرمينيا الأساسي في حماية استقلالها والمحافظة على أمنها، والأهم من ذلك، تحقيق استقرارها الإقتصادي والديمقراطي على أراضيها وفي منطقتها لا ينقص بل على النقيض من ذلك يتزايد. إن انقطاع علاقات جمهورية أرمينيا الفتية مع جارتيها آذربيجان وتركيا بعد استقلالها مباشرة بسبب حملها مسؤولية قراباغ واحتمال اندلاع الحرب في كل حين، كان ولا يزال يشكل القلق الأساسي لعدم الاستقرار في المنطقة. لذلك، تشبه أرمينيا المغلقة حدودها تماماً مع إثنتين من أصل أربعة من جيرانها بالصندويش لانضغاطها من اليمين واليسار. ويمر تخلص أرمينيا من فكي هذه الكماشة والحفاظ على أمنها الحقيقي وطريق تأمين استقرارها الثابت عبر حل مسألة قراباغ بشكل كبير. وطالما تظل مسألة قراباغ دون حل ناجع، لا نرى راحة للمنطقة ولأرمينيا. بالإضافة إلى ذلك، يصعّب استمرار هذه المسألة اندماج أرمينيا بالمنطقة والعالم.

لا ينحصر وجود مسألة قراباغ من وجهة نظر عدم الاستقرار السياسي فحسب، بل يؤثر على عدم الاستقرار الإقتصادي والديمقراطي داخل أرمينيا إلى حد كبير أيضاً. وما استنكاف المهاجر الأرمنية ورؤوس الأموال الأجنبية في دعم أرمينيا سوى انعكاس لحقيقة عدم استقرار البلاد. لذلك ، وكي تسيل رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلاد، فإنها في وضعية ترقب وانتظار حتى

وضوح الاستقرار وسيادته. وتلعب مسألة قراباغ دوراً كبيراً داخل أرمينيا من وجهة نظر عدم الاستقرار الديمقراطي أيضاً إلى درجة استحالة مناقشته. وتقعد السياسة المتعلقة بمسألة قراباغ على أرضية قومية محافِظة صلبة وتُبقي جميع الساحات السياسية الأخرى في البلاد تحت الحصار.

بعد كل لقاء أو تقدم في المحادثات مع الآذيريين في مسألة قراباغ، تبدأ بعض الأطراف باستجواب الحكومة واتهامها بسرعة متسائلة: "ماذا نعمل، هل نقدم التعويض؟" وتستخدمها أداة في السياسة الداخلية وتربط أيدي الحكومات المتتالية.

لذلك، تستمر المنافسة في سياسة أرمينيا الداخلية والصراع بين السياسيين انطلاقاً من هذه المسألة، بينما يدفع الحكام وقوى المعارضة المسائل الديمقراطية الحقيقية الأخرى خارج المنافسة.

يبدو، أن مسألة قراباغ ليست يسيرة الحل بسبب تدخل لاعبين وعناصر عديدة. لا يمكن الجزم أن لروسيا، وهي من اللاعبين الرئيسيين في المنطقة، ومجموعة مينسك والولايات المتحدة الأمريكية، التي باشرت في التمركز في المنطقة عبر جيورجيا، وحتى تركيا، التي ليس لها نفوذ معين، إسهاماتها لحل المسألة. إن أكبر إنجاز لهؤلاء اللاعبين حتى يومنا هو دعم جهود وقف إطلاق النار واستمراره. مع ذلك، ليست هناك أية إضافات مهمة على الحل حتى الآن بسبب اختلاف مصالح هذه القوى الخارجية في المنطقة على وجه الخصوص لأنها تصعّب حل المسألة عوضاً عن تيسيره. لقد أكد رئيسا جمهورية أرمينيا وآذربيجان على ذلك مراراً واشتكى النظامان باستمرار لعدم تركهما على حالهما. وطالما أن هذه الفروقات في المصالح لا تتوحد، يبدو أن هذه القوى ستتدخل حتى وإن تُركتا لحالهما. في المناسبة،

إن السياسة الأساسية التي يجب تطويرها في المنطقة ستتحقق بعد خلق ساحات للمنافع المشتركة تسمو عن هذه المنافع الشخصية.

وعلى الرغم من وجود مجالات واسعة بين دول المنطقة لتحقيق منافع مشتركة، إلا أنها لن تفلح في ذلك لوحدها لأن خلقها يمكن أن يتم عبر مساهمات القوى الخارجية فقط. ويؤسفنا أن محاولات إقامة ساحات مصالح مشتركة لم تصل إلى مستويات مأمولة حتى يومنا. وعلى رأس هذه الساحات، "مؤتمر البحر الأسود للتعاون الإقتصادي المشترك" KEIB الذي كان من المفروض أن يُدخل جمهوريات القفقاس الجنوبية "الطفلة": أرمينيا وجيورجيا وآذربيجان في عضويته. وعلى الرغم من منافع هذا المؤتمر الإقتصادية، إلا أن آلياته ومشروعاته محدودة جداً. إن ميثاق الاستقرار في القفقاس، الذي اقترحته تركيا على المؤتمر، لم يلقَ قبولاً من طرف أرمينيا لأن "تركيا غير حيادية". ومن المحتمل، كان لروسيا دور كبير في رفض هذا الاقتراح. ومع الأسف، ظلت أرمينيا بالتالي خارج المشروعات المشتركة كاملاً. وخير دليل على ذلك، أنبوب النفط الممتد من باكو حتى جيهان في تركيا عوضاً عن مروره عبر أراضيها كمشروع مشترك من المحتمل كان بوسعه أن يتحول إلى خطوة لتسريع مسألة قراباغ التي لم تجد لها حلاً حتى يومنا. إلا أن القوى، التي تهتم بالمنطقة، تعتبر أن مصالحها هي الأهم. وعلى الرغم من معقولية ممر أرمينيا، لم تُكلَّف أرمينيا في أي وقت قط بسبب موقف آذربيجان القطعي.

تستمر جمهوريات القفقاس الجنوبية، التي تمتاز باستقلالها طوال ١٥ عاماً، على الحياة الآن و"تتذوق مذاق سلوكها المستقل" و"بقائها مستقلة". وعندما كانت هذه الدول غير مستقلة ومرتبطة بالاتحاد السوفياتي السابق، انحصرت معارفها وصعوباتها ضمن

هذا الاتحاد فقط بينما تعرّفت على منظمات وهيئات دولية أو اشتركت في عضويتها بعد حصولها على استقلالها كـ"منظمة الدول المستقلة" و"الاتحاد الأوروبي" و"حلف الشمال الأطلسي" و"مؤتمر البحر الأسود للتعاون الإقتصادي المشترك" وغيرها. وإلى جانب ذلك، زادت علاقاتها المشتركة بإطراد يوماً بعد آخر مع دول وشعوب قريبة وقصية في العالم. تعيش هذه الجمهوريات القفقاسية الصغيرة مرحلة العزوبية اليوم وتحاول السير دون سقوط.

أحدث قبول أرمينيا وآذربيجان في مجلس التعاون الأوروبي معاً في المدة الأخيرة موجة هياج داخل هذين البلدين واعتُرف بانتماء هذه البلدان الثلاثة إلى أوروبا إلى حد ما مع جمهورية جيورجيا التي كانت قد حصلت على الحق ذاته قبلهما. علاوة على ذلك، فتح ازدياد التعرّف على العالم الخارجي مجالاً لتغييرات إيجابية في الحياة الداخلية فتسارعت بالتالي وتيرة أرمينيا ومجهوداتها في تعميم الديمقراطية في ربوعها بعد التقارب مع أوروبا. ونتيجة كل ذلك، نجد أن المجلس النيابي والحكومة في أرمينيا تقومان بمجهودات كبيرة لحل القسم الأهم من مسائل البلاد على درب إقامة دولة ديمقراطية–حقوقية وذلك بإجراء تغييرات دستورية وحقوقية هامة. تعيش آذربيجان وجيورجيا ضمن وتيرة تغييرات مماثلة.

يبدو أن ولع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة، الذي كان يتحول بين وقت وآخر إلى منافسة بينهما واهتمام مشترك في أحيان أخرى، بدأ يزيد بإطراد ويظهر إلى العلن بجلاء. من جهة أخرى، وتركيا، التي لا تقوم بمبادرة فاعلة في المنطقة وحصرت سياستها بآذربيجان وجيورجيا حتى يومنا، تأخرت مع الولايات المتحدة الأمريكية للتوسط بين الاتحاد الأوروبي وروسيا المتصارعتين على المنطقة. وعلى الرغم من

اهتمام أوروبا بالمنطقة وإشارتها إلى "أواصر الجوار مع القفقاس عبر تركيا" واتباع الولايات المتحدة الأمريكية سياستها القفقاسية عبر تركيا، إلا أنها تزيد من أهمية تركيا في المنطقة مهما كانت هذه السياسات متأخرة. فبقدر ما سيكون امتداد الغرب نحو القفقاس عبر تركيا، فإن انفتاح الجمهوريات القفقاسية نحو الغرب سيتحقق بدوره عبر تركيا. لذلك، يكفي احتمال قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي في يوم ما كي تتحلى هذه الدول القفقاسية بالأمل منذ الآن وتتساءل: "لماذا لا ندخل نحن أيضاً في الاتحاد الأوروبي؟"

هذا الأمل، الذي يبدو أنه لا يمكن الحديث عنه الآن، فإن مجرد ذكره يخلق ميلاً إلى الهياج والشويق الكبيرين في الجمهوريات القفقاسية الشابة. إن ميلاً كهذا مرشح كي يحوّل القفقاس إلى منطقة مصالح مشتركة ومشروع هام ويضع خاتَمه على صلح المنطقة واستقرارها. في المناسبة، منح الاتحاد الأوروبي، الذي يعي مدى الهياج الذي سيسببه هذا الميل في المنطقة، البلدان الثلاثة معاً وفي الوقت ذاته "وضعية الجار الخاص للاتحاد الأوروبي" وعن طريق هذا العنوان قدم منظوراً مشتركاً وبدأ نفوذه يتعاظم في المنطقة. إن خلق الاتحاد الأوروبي منافع مشتركة في القفقاس رؤية تبعث على الهياج من وجهة نظر تركيا وكذلك البلدان القفقاسية وبخاصة أن الحلف الأطلسي في قمته الأخيرة وجد ضرورة تحميل تركيا المهمة الجديدة فأيقنت هذه الأخيرة أن لا مفر من القيام بسياسة مؤثرة في القفقاس...وجد المجتمعون، في قمة حلف الناتو الأخيرة، أن تحميل تركيا مهمة تحقيق سياسة أكثر فاعلية في القفقاس وصل إلى مرحلة لا يمكن العدول عنها. ستغيّر هذه المهمة الجديدة، التي تُلخَّص بـ "التغريب" و"الأوربة" (إنْ جاز التعبير–المترجم)، عبر تركيا في حال تغيير وجه المنطقة كاملة. إلا أن مسألة تحقيق أو عدم

تحقيق المهمة من قبل تركيا تقع تحت علامة استفهام.

كانت بعض المسائل المحتملة، التي تجول من خلال أسطر الديبلوماسية الأوروبية، تُشغل مفكرة السياسة الخارجية التركية أيضاً لأن التطورات المحتملة تهمّ مستقبل تركيا بشكل كبير. والسؤال الأضعف والأقل طرحاً في هذه المرحلة هو التالي:

إنْ استمرت الحال على هذا الشكل، هل ستميل أوروبا إلى قبول أرمينيا والبلدان القفقاسية الأخرى في الوحدة الأوروبية قبل تركيا؟ إن الرد على هذا السؤال كان مرتبطاً في بداية الأمر بحقائق إلى درجة عدم قابلية تنفيذها بحيث يعتبرها المرء سؤالاً رومانطيقياً وبالتالي لا يهتم به قط. وعلى الرغم من ذلك، فإن مطالعة هذا السؤال الخيالي مفيدة للرياضة الذهنية إلى حد ما.

فإذا دققنا النظر في سؤال: "إنْ استمر الموقف على هذا الشكل؟..." نجد أنها جملة تبدأ بأداة شرطية. لذلك، يتوجب علينا عندئذ تحليل "الموقف السابق" قبل كل شيء. المشهد جلي جداً أمامنا...إن عين أرمينيا وآذربيجان وجورجيا موجهة، كتركيا، إلى الاتحاد الأوروبي. وهدف الجميع قبولها أعضاء كاملين لكنها على يقين، مع ذلك، أن تحقيق المسألة صعب جداً في الوقت الراهن بسبب وجود عراقيل كبيرة أمامها. ويبرز على رأس هذه العراقيل، تحوّل مسألة توسع الاتحاد الأوروبي إلى موضوع بحث داخل بلدانها بالذات وبالتالي عدم الرغبة في توسعه، لأن الرأي العام في كل بلد يعتبر أن أي توسع سيكون على حساب مستوى حياته لذلك يضغط على حكومته للتراجع عن الموضوع ونجد أن هذه الضغوطات تتزايد باطراد. علاوة على ذلك، يمكن لزيادة التوسع أن تؤدي إلى اهتزاز أسس الاتحاد الأوروبي لدرجة تشتته. فما إجراء بعض الدول استفتاءات مؤلمة حول الدستور، وفرنسا على وجه الخصوص، إلا رد فعل تجاه سياسة التوسيع

هذه. في المناسبة، يكفي هذا السبب وحده كي تظل بلدان القفقاس، وبالطبع أرمينيا أيضاً، في موقف انتظار رومانطيقي في هذه المرحلة في موضوع عضوية الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك، تقف تركيا في الصف الأمامي قبل تلك البلدان ولا يزال قبولها أو عدمه موضوع مناقشات طويلة...

هذا المشهد من جهة. أما الخصوصية الهامة الأخرى، فهي تعزيز المطابقة داخل بلدان الاتحاد الأوروبي من جديد حول مسألة "الاعتراف بالإبادة العرقية الأرمنية". لقد باتت هذه المطابقة بشكل أكثر جلاء مع دخول ألمانيا في هذه الوتيرة بعد فرنسا. علاوة على ذلك، إن إنكلترا، التي كانت تدعم تركيا باستمرار في كل فرصة سانحة، يلاحظ أن موقفها الصريح بدأ يتغير في المدة الأخيرة. وبخطوة يُصعب فهمها، أرسلت تركيا رسالة إلى البرلمان البريطاني مؤكدة على أن رفض "الكتاب الأزرق" سيكون له عواقب عكسية لا يمكن التكهن بها. هذه المطابقة، التي تترسخ في كل دولة أوروبية، أتحولت إلى سياسة جديدة أم لا ونقلها إلى حد الاعتراف بامتيازات إيجابية لأرمينيا وبالتالي قبولها عضواً في الاتحاد الأوروبي أم لا، من الأسئلة التي تحتاج إلى كلمة فصل.

إن الجلسة العامة، التي جرت في المجلس النيابي الألماني قبل مدة بخصوص مناقشة مسألة "الإبادة العرقية الأرمنية"، كانت تختلف كثيراً عن مناقشات مماثلة جرت في بلدان أوروبية أخرى لأن جميع متحدثي الفرقاء كانوا على اتفاق تام بين بعضهم. وعوضاً عن استهداف تركيا، قام هؤلاء باستجواب أنفسهم وأكدوا مسؤليتهم لما جرى من أحداث تاريخية وبادروا في نهاية المطاف إلى اتخاذ قرار في البوندستاغ حول الإبادة العرقية للأرمن. ومن الطبيعي، أن هذا الموقف الجديد ستكون له عواقبه المستقبلية. يُعتبر اعتراف أوروبا بمسؤوليتها عن دورها التاريخي وإدراكها لها

تطوراً مهماً. علاوة على ذلك، ليس يقينها حول هذه المسؤولية كافياً لأنه يتوجب عليها تقديم تعويضات عما مضى أيضاً.

تعويض هذا البدل معروف...كان الأوروبيون سبب انتهاء العلاقات بين هذين الشعبين في الماضي. لذلك، عليهم مد يد العون الآن لإعادة إنشاء هذه العلاقات من جديد بإنفاق جميع أشكال المصادر لخلق ساحات منفعة مشتركة بين تركيا وأرمينيا.

يمكن القول، في الحقيقة، إن لدى دول أوروبا توق مشترك لإعادة إقامة هذه العلاقات إلى حد ما، وأن البيانات المنشورة من قبل البرلمان الأوروبي وكل دولة أوروبية على حدا وصلت إلى مرحلة تلقين أرمينيا وتركيا، حتى الضغط عليهما، لحل مشكلاتهما كدولتين جارتين. وهذه التلقينات ليست مزعجة بحجمها الحالي حتى الآن. لذلك، لا يتحقق انفتاح تركيا الجديد على أرمينيا بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل عبر مثل هذه التوصيات الأوروبية العديدة الهامة أيضاً. في المناسبة، يمكن القول، إن السياسة التي يقوم الاتحاد الأوروبي بتشكيلها من أجل تركيا والبلدان القفقاسية، واقعية جداً وتسير في درب صحيح. وهذه السياسة الصحيحة مشروع يهدف إلى ربط تركيا والبلدان القفقاسية بقدر مشترك وقبول تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي سيساعد الدول الأخرى على الدنو من الاتحاد الأوروبي وتأمين انتسابها إلى الاتحاد. لا توجد مشكلة حتى هذه المرحلة... علاوة على ذلك، هذا هو الخيار الأول عند الجميع...وبكلمات أخرى، ستُخلق ساحة للمنافع المشتركة.

حسن جداً، عند عزوف تركيا عن الدخول في الاتحاد الأوروبي أو تقوم بالسير على هذا الدرب خطوة إلى الأمام وتتقهقر خطوتين إلى الخلف، فهل ستتغير هذه السياسة عندئذ؟ فإنْ تغيرت، فإلى أين يمكن أن تتجه؟ ويمكننا طرح سؤال مماثل من وجهة

نظر علاقات تركيا مع أرمينيا: إنْ استمرت تركيا في موقفها التأجيلي بسياستها المتأنية وموقفها المتعالي تجاه أرمينيا، فهل ستقوم أرمينيا عندئذ بمحاولة خاصة لتغيير سياستها في ربط قدرها بتركيا؟ وعندما تقوم بمجهود كهذا، هل سيكون النجاح حليفها؟ ففي الحقيقة، يُعتبر الرد على هذه التساؤلات اليوم رومنطيقياً وطوباوياً. إن قبول هذه الدول القفقاسية الثلاث في الاتحاد الأوروبي، التي ليست لها حدوداً جغرافية مشتركة معه في حال عدم دخول تركيا في هذا الاتحاد، مسألة صعبة جداً بالنسبة لأرمينيا وبخاصة بعد انسلاخها عن هذه الدول ولا يمكن الحديث عنها أو حتى التفكير فيها. وعلينا عدم نسيان المهاجر الأرمنية، التي لم تبادر إلى اتخاذ أية خطوة في هذه المرحلة حول هذه الموضوعات وحصرت مجهوداتها الأساسية في مسألة الاعتراف بالإبادة العرقية الأرمنية وآلت على نفسها دفع تركيا نحو الزاوية. وعندما تنتفض المهاجر الأرمنية وتستيقظ من نومها وتهدف ليس إلى التعامل مع تركيا بل الاهتمام بمستقبل أرمينيا وعلى رأس هذه الأهداف دخول أرمينيا إلى الاتحاد الأوروبي، لن يكون تغيير هذه السياسة الرومانطيقية إلى سياسة واقعية مفاجأة غريبة. لذلك، فإن مدى مقاومة الاتحاد الأوروبي للمهاجر الأرمنية تظل مسألة مُبهمة. إن نشاطات أفراد كل مهجر بالضغط على البلد الذي يعيشون في ربوعه كي تقبل بالإبادة العرقية، على الرغم من كون الطلب رومانطيقياً جداً، يمكن أن تصعّب كثيراً هذا التحول إلى سياسة واقعية.

تعتبر قضية قراباغ من العراقيل الأهم على درب تطبيق أوروبا امتياز إيجابي لأرمينيا اليوم. إن أوروبا، التي تعلن بصوت عال عن إصرار آذربيجان بوحدة أراضيها، سيكون الدنو منها إيجابياً عندما تحل أرمينيا هذه المشكلة.

وبخاصة...أننا نتحدث حول أوروبا التي بدأت بإدراك دورها في التاريخ وأقرت بمسؤوليتها تجاه هذه المسألة ووجوب إيفاء بدل عنها.

إننا نتحدث هنا اليوم حول مهاجر راقدة ستتحول إلى عامل هام عند استيقاظها...فعند استيقاظ المهاجر الأرمنية، فإن هذا البدل سيتحول إلى امتياز إيجابي لأرمينيا بشكل ما وبالتالي إلى حق مكتسب...صحيح، جميع هذه الاحتمالات رومانطيقية جداً. لكن، سيكون كل شيء مرتبطاً بموقف تركيا بشكل كبير في المستقبل.

إحلال الأمنية عوضاً عن الخوف

مع ثبات الجموع الشعبية على درب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، نجد صعوبة هذا الثبات على الطابق الحكومي. ففي الحقيقة، يجب استجواب دواعي صعوبة اتخاذ تركيا لهذا القرار. كيف يمكن لنظام الحكم في تركيا، المبني عادةً على حكم الأقلية الأوليغارشي، تحويل قسم من سيادته لقاء قبول الميل نحو الاتحاد الأوروبي؟ كيف يمكن لتركيا أن تطأطئ برأسها لقاء قبولها في الاتحاد الأوروبي وتتخلى عن سياستها العنيدة التي حققتها طوال سنوات عديدة؟ ما هو العامل الذي أدى بتركيا إلى وضعية عدم الحيلة؟ هل هو أمنية "التغريب" أم الخوف من بقائها دولة شرقية؟

بسبب تشبثنا بالواقع، لا تتعلق المسألة بين تركيا والاتحاد الأوروبي بالأمنيات، بل يمكننا القول براحة بال كاملة إنهما ترغبان في ذلك بسبب الخوف. إن دفع تركيا إلى موقع غير هام استراتيجياً في عالم المستقبل، في حال عدم قبولها في الاتحاد الأوروبي وبقائها خارج منظمة الناتو، هو من الاحتمالات في حسابات أركان حكومة الجمهورية التركية وعامل مساعد لحكومة الأقلية الأوليغارشية للإعلان عن تراجعها عن النقطة التي تقف عندها. يشكل انزواء تركيا وموقفها غير البيّن من صراع الحضارات، في حال عدم قبولها في الاتحاد الأوروبي، أكبر خوف لأوروبا. لذلك، فالحل الوحيد هو قبولها في هذا التجمّع.

لا ينطلق العامل الرئيسي المؤثر في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي من الأمنيات المتبادلة، بل من خلال حقيقة الخوف المتبادل بكل عريها. وكون الخوف القوة المحرّكة لهذه العلاقات، فليس بوسع الطرفين التخلي عنها على الرغم من ثقلها. وعوضاً عن المحرك، الذي يعمل بالأماني ويجر الطرفين من الأمام،

هناك محرك يدفع من الخلف ويعمل بالخوف. وطالما لا يتمكن الطرفان من تحويل المحرك، الذي يعمل بالخوف إلى محرك يعمل بالأماني، فإن الدرب سيطول كثيراً.

إن السبب النفسي لمحاولة تخويف الطرفين من بعضهما في بعض الأوقات على شكل "لن نقبلكم في الاتحاد الأوروبي" أو "لن ندخل في الاتحاد الأوروبي" هو عبارة عن خداع النفس المتبادل لأن الحقيقة تؤكد على أن "التخويف في الأصل ينبع من الخوف ذاته".

من جهة أخرى، لا فائدة من الخوف مستقبلاً...لأن تركيا، عندما تحوّل خوفها إلى أُمنية بإرادتها الخاصة وتميل إلى أوروبا، فإنها ستتوصل إلى حل مشكلاتها الماثلة أمامها بجدارة أكبر. كذلك، بوسع تركيا تحويل مهمة إقامة العلاقات مع أرمينيا، التي ينشط فيها الآخرون، إلى ساحة إرادتها. وتمر هذه الطريق عبر إقامة علاقات متبادلة وخلق ساحات لمنافع الطرفين. ستكون هناك مجالات منافع مشتركة عديدة شتى بين تركيا وأرمينيا بعد عقد علاقات ديبلوماسية بينهما. وكما أن حزب AKP "حزب البيض" الحاكم حوّل معادلة "الربح، الربح" إلى دستور له في سياسته الخارجية، فبوسعه بالتالي تطوير سياسة مماثلة مع أرمينيا ولن يكون صعباً إقامة مشاريع مشتركة في مجالات الطاقة والزراعة والصناعة والإنشاءات والسياحة والخدمات وسواها وليس هناك أدنى ريب أيضاً أن تنصبّ عليهما جميع أشكال الدعم الخارجي.

هناك منفعتان أخريتان هامتان إلى جانب ساحات المصالح المشتركة التي ستُخلق بين تركيا وأرمينيا: أولاهما، سيتحوّل العمل معاً على ساحات المنافع المشتركة إلى علاج نفسي متبادل في الوقت ذاته...وثانيهما، سيؤدي تأمين مساهمة المهاجر الأرمنية في ساحات العمل هذه وإحياء مشروع للاستفادة المشتركة معها،

إلى وتيرة تليين مواقفها ضد تركيا. وانطلاقاً من يقين "التعاون المتبادل"، الذي سيحقق ساحات المنافع المشتركة هذه، هناك ناحية أخرى ترتعد منها تركيا اليوم كثيراً ولا تزول عن ذهن الأرمن قط وهي حل مسألة إيفاء التعويضات. إن مسألة التعويضات، التي تقف كانتقام وثأر اليوم، يمكن زوالها من تلقاء ذاتها مع الوقت انطلاقاً من يقين الطرفين في المساعدة المتبادلة والعيش المشترك. ولا يمكن للثأر أن يزول سوى بإظهار النية الحسنة المتبادلة اليوم ومساندة الطرف الواحد للآخر.

إن العيش ضمن وتيرة رُشد حقيقي مرتبط بوثاقة بأسلوب الطرفين. إلا أن الأسلوب، الذي تطوره تركيا اليوم، بعيد مع الأسف عن المستوى المأمول.

يجب أن يكون معلوماً أن مواقف الأصوات المرتفعة في تركيا، التي يمكن تلخيصها بـ"إنقاذ أرمينيا من دعم ومساعدة المهاجر الأرمنية الإقتصادية وتخفيض قيمة التعويضات التي يجب إيفاؤها للمهاجر"، ستسبب رد فعل عكسي قوي في العالم الأرمني الذي هو وحدة أرمينيا والمهاجر في نهاية المطاف. وهناك فائدة في تقديم جميع عروض الحل بحيث تحتضن هذه الوحدة بأسلوب لا يفصلهما عن بعض. كذلك، علينا ألا ننسى وجود بعض الأجواء التركية التي تتحدث أيضاً باستهزاء على شكل: "ما عدد سكان أرمينيا؟ ليتعايشوا معنا بشكل حسن وسنقوم بالدفاع عنهم" بأسلوب فوقي وتعالٍ يجرح كرامة الطرف المقابل. وطالما لا ترتب تركيا أسلوباً جديداً في تقاربها مع أرمينيا، فيجب اعتبار أن الأسلوب القديم يفرّغ الأسلوب الجديد من فحواه. لذلك، على الأسلوب الجديد أن يحمل معه تقمصاً عاطفياً جديداً.

كلمة أخيرة

إن الأسطر، التي قمت بتحبيرها حول غياب العلاقات التركية-الأرمنية، ليست في الأساس وجهة نظر جديدة لأن كل ما كتبت أو تحدثت عنه في السنوات العشر الماضية حول هذا الموضوع هو عبارة عن ملخص لها. ونظراً لمعايشتي عوائق شتى أثناء هذه الوتيرة، أجد ضرورة في إيقاظ القارئ لعدم معايشتنا إياها ثانية.

كوني مواطناً تركياً من أصل أرمني واضطراري على توجيه حديثي إلى عناوين شتى، أظهرت اهتماماً خاصاً إلى نقطتين: إمكانية اتخاذ موقف نقدي تجاه العنوان الأول الذي قمت بمخاطبته. وثانياً، عدم الخلط بين العنوانين...لكن، ومع الأسف، لم تُظهر معظم هذه العناوين، التي قمت بمخاطبتها، الاهتمام ذاته. فعند حديثي مع الأوروبيين قام الأرمن والأتراك، الذين نالوا حصتهم من تحليلي وانتقادي، بذمي أو مدحي. وعند محاورة الأتراك قمت بنقدهم فقام الأوروبيون والأرمن بنقدي أو مدحي بدورهم.

من الطبيعي، عندما تكلمت مع الأرمن قمت بانتقادهم أيضاً فقام الأتراك في هذه المرة أيضاً بمدحي أو ذمي. وإنني أعتقد، أن ذلك سيصبح عرقلة لا يمكن الهروب منها لشخص مثلي

بعد الآن. لكن، ليس لدي من حيلة للقيام بتدبير خارج موقفي الصميمي هذا. وحتى وإنْ قامت هذه العناوين بإدهاشي، فإنني لن أقوم بمعاملتهم بالمثل، هذا كل شيء...

سأُجدّد ثانية مفهومي حول الجدالات القائمة عند هذه النقطة بالذات: "هل الذي جرى في الماضي كان إبادة عرقية أم لا؟" لم أتمكن من الاشتراك في مسيرات ٢٤ نيسان ولا استطعت إقامة أنصاب مكرسة لذكرى أجدادي ولم أتركهم لتلك الأيام أو أنقلهم إلى أيامنا الحالية بل إلى مستقبلي وقمت بتشاجر خطر مع جميع المتلوّنين الذين يتبعون أهواءَهم. من البديهي، إنني على علم بجميع ما أصاب أجدادي الذي يصفه بعضكم بـ "قتل" وبعضكم الآخر "إبادة" أو "تهجير" أو "مأساة". وبناء على التعبير الأناضولي، يؤكد أجدادي أنها كانت عمليات إبادة عندما تسوق دولة ما مواطنيها العزّل، وبخاصة الذين لا يذود أحد عنهم من أطفال ونساء وشيوخ بغض النظر عن السن، وتقتلعهم من المناطق التي امتدت جذورهم في ربوعها وترسلهم إلى مناطق قصية عبر طرق مجهولة طويلة لا نهاية لها ويختفي القسم الأعظم من هذا الشعب عن الوجود. وبوصفنا بشراً، فبأية كلمات سنعبّر عما جرى وانتهى؟ هل سنلجأ إلى الحيل ونسميها "إبادة عرقية أم تهجير؟" وإنْ لن نتمكن من التفريق بينهما ونرجّح كلمة الإبادة عوضاً عن التهجير أو العكس، فأي جانب من كرامتنا يمكننا إنقاذه كوننا بشراً؟

لا يمتّ اعتراضي إلى فحوى الأقوال التي تُساق إلى الساحة الدولية، بل إلى الأجواء والتوقيت الذي تم اختياره. لنبدأ بالأجواء:

نتساءل كأرمن هذه الأيام: إلى متى سنأذن في استمرار تحويل الدراما التاريخية، التي عاشها أفراد تعساء لهذا الشعب قبل ٩٠ عاماً، إلى مستلزمات السياسة اليومية في برلمانات دول العالم

الثالث؟ هل سنغض الطرف عن مصالح تلك الدول السياسية اليومية لتبنيهم هذه القضية ضمن مخططاتها؟ إلى متى سنأذن بجعل هذه المأساة التاريخية من مستلزمات ساحة انتخابات شعوب العالم الثالث وحساباتها السياسية؟... هل سنكون سبّاقين في هذه الناحية؟ هل سنفي دَيننا لأجدادنا على هذا الشكل؟ هل سنُثبت ارتباطنا بهم بهذه الطريقة؟ الحقيقة ماثلة أمامنا بكامل عريها... ألا نعلم أن المهتمين بمشروعات قانون الإبادة يغيرون سياساتهم بناء على المستجدات؟ فأين كل ذلك من المعاملة الإنسانية والأخلاقية؟ ألم يحن الوقت كي يعي العالم الأرمني بهذا التهريج؟

طالما لم نتخلص بعدُ من الرض النفسي جيل بعد آخر، لا يبدو أن بوسع العالم الأرمني إقامة مستقبل هادئ براحة بال ويفيد إلى بقائنا متمسكين بحقبة انقطاع سوداء على درب تاريخنا ولا ننتقل، مع الأسف، إلى يومنا هذا بأي شكل كان. ويتساءل البعض: "ماذا تقصدون، هل يتوجب علينا نسيان تلك الأيام؟" سؤال لا طائل تحته... لأن هؤلاء ينطلقون من خطأ أن التخلص من الرض الروحي والعودة إلى حال طبيعية يُقصد به "نسيان الماضي". نردّ عليهم: كيف يمكن لامرئ نسيان تاريخه؟ ولماذا يجب أن ينسى؟ أما إذا كان شعب يحاول الوقوف على رجليه بربط حاضره ومستقبله بذلك الانقطاع الأسود، فهل هذه حال رضية نفسية أم ماذا؟

ومن أجل ذلك، يحتل اختيار الطبيب والوصفة الطبية والعلاج أهمية عظيمة.

عندما نقول: "يجب ألا تكون برلمانات العالم الثالث ساحة لمناقشة القضية الأرمنية بل يجب بحثها على أراضينا ومن قبل الأطراف الأصلية للأحداث"، فإننا نشير، في الوقت ذاته، إلى موقع

وجود المعالجة. نتساءل: هل الحوار، الذي سيقام بين الشعبين، يكفي لعدم جعل هذه المسألة مشكلة؟ وردنا واضح جداً: نعم، يكفي، وبخاصة أنه ليس هناك حلٌ بديل آخر. وحتى وإنْ بدا الوضع أكثر تفاؤلاً، علينا عدم التردد في الإفادة: "إن العلاقات المتبادلة، التي ستعقد بين الدولتين دون شروط مسبقة، والحوار بينهما سيؤمن تطورات عظيمة بشكل سيدعو الطرف التركي الأرمن في يوم ما: "تعالوا لنتحدث الآن حول تاريخنا". وهل يمكن لأي امرئ الادعاء أن الأرمن لن يردّوا على الطرف الآخر بـ "هل هذا الوقت مناسب للحديث حول ذلك؟ لنترك الماضي الآن ونهتم بمبادراتنا المشتركة لجعل شعبينا سعيدين".

عشنا لعصور مديدة سوياً على هذه الأراضي ولنا ذاكرة مشتركة. إلا أننا حولنا هذه الذاكرة المشتركة إلى ذاكرة من طرف واحد وكل طرف يضرب على وترها. في هذه الحال، لماذا لا نعيد إنشاء ذاكرتنا المشتركة ثانية ونحوّل الحوار الفردي إلى حوار ثنائي؟ فإن أفلحنا، ألن يكون ذلك عدم منح برلمانات دول العالم الثالث فرصة لإصدار مشروعات قوانين حول القضية ولن تبقى هناك حاجة لألفاظ النكران في جو الحوار أو الإصرار على الاعتذار وبخاصة أن هذا الحوار بالذات يمكن اعتباره وتيرة اعتذار؟

هل علينا انتظار وساطة دول العالم الثالث انطلاقاً من مصالحها الخاصة في ساعة مشرّفة؟ عندما نقوم باختيار التوقيت بأنفسنا، فإن إيجاد حل أكثر إنسانية لن يكون صعب المنال...

علينا القبول أيضاً أنه، بينما يشكو المجتمع التركي وسياسييه ومثقفيه والقسم الأعظم من الشعب من مرض ندعوه "البارانويا الأرمنية"، يبدو أنهم غير مستعدين للخروج من هذا التقمّص العاطفي. ولكن، من المفيد التذكير مرة أخرى بخصوصية. كانت "القضية الأرمنية" ساحة محظورة (تابو) في تركيا حتى يومنا.

لذلك، فإن مجتمعاً رُبّي في مثل هذا المحيط لسنوات طويلة فمن العسير جداً طبعاً استعراض آراء جديدة مستعجلة وبخاصة أن للأتراك ١٥–٢٠ دراسة فقط حول القضية مقابل ٢٦,٠٠٠ بحثاً للأرمن على الساحة الدولية. وهناك حقيقة أخرى أيضاً: فبينما نجد ما ينوف على ١,٠٠٠ نشرة في تركيا حول هذا الموضوع، نلاحظ أن عدد النشرات المطبوعة في البلاد، التي تدافع عن النظرية الأرمنية، لا تتعدى عدد أصابع اليد الواحدة. وهذا دليل ساطع كيف أن هذه النشرات الداخلية لا تنتقل إلى الخارج والعكس صحيح أيضاً لعدم التداول بنشرات الخارج داخل تركيا. في المناسبة، ستكون مبادلة هذه المعلومات ذات فائدة أثناء الحملة الأولى لإزالة التقمّص العاطفي المتبادل.

عند حصول المجتمَعين على معلومات متبادلة، ستكون إمكانية الحوار والدنو من بعضهما أيسر بكثير. وعوضاً عن ترك الحديث للغير، يمكننا أن نؤمّن فرصة الحديث بين بعض بهذه الوسيلة وبخاصة أننا أصحاب القضية.

أرغب بالتشديد على تعبير "حمل الألم بكرامة" على وجه الخصوص وأدعو العالم الأرمني أن يحافظ على هذا الأسلوب. هل ستتحول حقائقنا إلى وقائع عندما يقبل بها غيرنا فقط؟ هل ستتحول حقائقنا: الحياة المؤلمة التي عشنا فيها في وقت ما إلى مستلزمات لسياسة الدول التي اعترفت بها تارة بإنصاف وبغير إنصاف في أحيان أخرى وترتاح نفوسنا؟ هل سيغسل صدأ وجدان هؤلاء قلوبنا؟

تعالوا! واتركوا حقيقتنا لأنفسنا ووجدانهم الصدئ لهم...

تعالوا! وانقذوا ألمنا التاريخي من بين أيدي هؤلاء الأشخاص... أتركوا مسألة قبول المسألة أو عدمه لوجدان هؤلاء ولا تسمحوا لأحد قط في هذا العالم للاستئثار بهذه القضية وجعلها قسماً

من سياستهم اليومية...تعالوا!. كوننا أحفاد هؤلاء البشر، دعونا ألا نسمح لهم بمثل هذه الوضاعة قط بعد الآن...لنحمل ألمنا على ظهورنا بكرامة حتى يوم الحشر إنْ احتاج الأمر.

جميعنا تحت طغيان الخوف من عكس حقيقة ما بداخلنا ونتجنّب التفكير والكلام حول ما جرى وانتهى لأننا لا نقوم باستجماع جسارتنا لدفع الأقوال الحماسية بقفا أيدينا جانباً التي لا تزال تأسرنا حتى الآن. معلوم، أن بعضهم يملأ هذا الفراغ بمفاهيم كـ"غضب" و"انتقام" و"أرض" و"تعويضات" بسبب عجزنا كأن هذه المفاهيم هي الحقيقة الوحيدة في العالم الأرمني! صحيح، ما بدل أرواح أجدادي وكم قرشاً تساوي حسب رأيكم؟

لنفترض أنهم قدموا شيئاً...فمن خلال أي حلق منا سيمر ذلك؟

طالما لم يتخلص الأرمن والأتراك بعدُ من النظر إلى بعضهما بحال مرضيّة، يبدو أن الأرمن، على وجه الخصوص، لن يفلحوا في إعادة إنشاء هويتهم القومية بشكل صحّي. كذلك، ما دام الأتراك لا يبادرون إلى اتخاذ موقف حاسم حول نظرتهم إلى أحداث عام ١٩١٥، سيستمر التلوي المؤلم للهوية القومية الأرمنية. ففي الحقيقة، إن تخلّص الأرمني من طيف التركي العدائي في هويته أو عدم تخلصه هو المسألة الأهم في الأصل...ويبدو أن هناك طريقان مرئيتان لتحرر الهوية القومية الأرمنية من التركي: الطريق الأولى، يجب أن تعرض تركيا، كدولة ومجتمع، رؤيتها وموقفها الحاسمين تجاه الأمة الأرمنية وتبيّن مشاركتها في آلامها في نهاية المطاف.

وحتى وإنْ لم يظهر هذا الموقف حالاً، فإن اليقين حول ضرر العنصر التركي سيزول عن الهوية القومية الأرمنية مع الوقت. ورغم ذلك، فإن احتمال تحقيق هذا الشق صعب في الوقت الحاضر ...أما الطريق الثانية، فيمكن تحقيقها بإزالة الأرمني بالذات للتأثير التركي عن هويته. وبسبب ارتباطه بإرادته ومبادرته

الخاصة، فإن احتمال تحقيق الطريق الثانية أكبر مقارنة بالطريق الأولى وهذا ما يجب ترجيحه في الأساس...

إن كيفية إنجاح العالم الأرمني لهذه الطريق مرتبطة تماماً بتبني مفهوم جديد في الوضع الحالي أي النظر إلى أحداث عام ١٩١٥ على سبيل المثال...يعي العالم الأرمني حقيقة الدراما التاريخية التي عاشها ولن تتغيّر هذه الحقيقة اليوم أعترفت بها دول العالم أو تركيا أم لا. وحتى، وإنْ لم يعترف هؤلاء، فإن ما جرى وانتهى حُفر في وجدان الأمة الأرمنية منذ البداية. في المناسبة، لا يمكن أن يصبح انتظار الإقرار بهذه الحقيقة من قبل العالم والأتراك هدف العالم الأرمني الوحيد، لأن زمن ترك الآخرين لوجدانهم وجهاً لوجه جاء وحتى إنه ولّى. إن القبول بهذه الحقيقة أو عدم الاعتراف بها متروك أساساً لوجدان الجميع الذي ينبع، كما يقولون، من اشتراكنا في الإنسانية...من "هويتنا الإنسانية". في المناسبة، إن المعترفين بالحقيقة يطهّرون في الواقع إنسانيتهم.

إن ارتباط عافية الهوية القومية الأرمنية بقبول أو عدم قبول فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالإبادة العرقية التركية خطأً يتوجب على العالم الأرمني التخلي عنه، لأن زمن الابتعاد عن خطأ الغير وإبعاد تركيا عن دور تأثير الهوية الأرمنية السلبي قد حلّ وحتى ولّى.

إن تقفيل العالم الأرمني لمرض هوية التركي القومية ووضعه السلبي بلا قيد والضغط عليها لقبول حقيقة الإبادة العرقية بجهود مشتركة مع العالم ليس، مع الأسف، سوى تأخير استيقاظها لمدة طويلة. ولهذا السبب، "يتوجب على العالم الأرمني تبني مفهوم حمل حزنه بنفسه بشرف في هويته القومية حتى يوم الحشر، إن دعت الضرورة، كأهم توجّه. أما خلاف ذلك، سيقيّد العالم الأرمني نفسه والآخرين بإنصاف القبول بالحقيقة أو عدم الاعتراف

بها...ولعمري، فإن هذه الحال هي الأسْر الحقيقي بالذات.

إن الذين يعتقدون، أن تخلص العالم الأرمني من هكذا طيف تركي معادٍ سيسبب فراغاً في الهوية القومية الأرمنية وتسارعاً لطمس هوية المهاجر الأرمنية على وجه الخصوص، يخطئون دون ريب لأن ملء الفراغ، الذي ظهر بسبب التركي في هذه الهوية، واقعة حياتية على الأكثر وستحققه جمهورية أرمينيا المستقلة ذاتها. إن هذا الهياج الجديد، الذي كان غائباً قبل ١٥ عاماً، مرشّح للعب دور كبير الآن على الهوية القومية الأرمنية بعيداً عن جميع المؤثرات والضغوطات. إن ربط مستقبل العالم الأرمني برفاه أرمينيا، هذه الدولة الصغيرة، وسعادة مَنْ يقطن في ربوعها، سيكون إشارة في الوقت ذاته الى تخلصه من الآلام التي تزعج هويته القومية. ودرب خلاص الهوية القومية الأرمنية عن العدو التركي بسيط للغاية: عدم المصادمة معه...

إن تفتيش الهوية القومية الأرمنية عن جمل وساحات جديدة جاهز الآن خارج أرمينيا. ستُفرغ الهوية القومية الأرمنية بإبعاد التركي عنها وستحل محلها هوية قومية صحية وبعد ذلك فقط بوسع الأرمني إقامة علاقات مع تركيا ويكفي أن يُدرك فقط بإمكانية ذلك.

انطلق الشرط التاريخي لإمكانية الحفاظ على الهوية القومية الأرمنية في المهاجر من "الرؤية التي ستتحقق ذات يوم". والعناد لعدم الإنصهار في الأكثرية تم عبر محاولة تأمينه بواسطة تلك الرؤية. ويمكن للرؤى أن تتحقق في أحيان غير منتظرة...تماماً كانهيار الاتحاد السوفياتي وظهور أرمينيا المستقلة إلى الوجود. لكن، تعالوا وانظروا أن المهاجر الأرمنية لا توقن بشكل كاف أن عليها الإسهام بعد الآن في جهود أرمينيا لتطويرها وإيصالها إلى مستوى الدول المتحضرة. وهذه الحال تشبه المثال التالي:

أنتم في قاع بئر مظلم يصل عمقه إلى ١٩١٥م وترون ضوءاً عند فتحته. يقول أحدكم: "تحمّلوا ولا تقطعوا أملكم لأنكم ستصلون إليه في يوم من الأيام" محاولة منه أبقاءكم صامدين فيه. لكن، هناك طريق أخرى أيضاً للوصول إلى الضوء: بمحاولة التسلق... والآن، سنحت هذه الفرصة، إلا أن هذا الشخص يكرر بعناد الوعد ذاته كي يبقيكم في عمق ذلك البئر. على الأكثرية الصامتة في المهاجر الأرمنية أن تطالب بالتسلق محاولة منها للتخلص من ذلك البئر المظلم وتبدي همة صغيرة تكفي بل تزيد لتحقيق هذه الرؤية. أما، في حال استمرار ذلك العناد في تلك الرؤية المظلمة، فما ذنب الضوء أو الواقع؟

عندما نتطرق إلى تركيا...فإن السؤال الملحّ هو التالي: كيف ستحل تركيا القضية الأرمنية؟

هناك طريق وحيدة أمام تركيا للتخلص من تحويل الغربيين لهذه المسألة إلى مشكلة بجعلها سلعة مستمرة في سياستها وهي التفتيش عن طريق للحوار المباشر مع الأرمن.

يجب فتح أقنية هذا الحوار من ثلاث نقاط منفردة: تطوير العلاقات بين تركيا وأرمينيا على مستوى الدولتين والمجتمعين، وحل تركيا للمسائل الأرمنية دون تركها لمقاومة الأطراف الخارجية وتنبيهها وإعادة كسب أرمن المهاجر من أصول أناضولية المبعثرين في جميع أصقاع المعمورة والمحترقين بلظى الحسرة على هذه الأراضي.

سيتوضّح موقف الطرفين بعدئذ انطلاقاً من الأسلوب الذي سيتبناه كل طرف وبخاصة أن إضفاء الكرامة القومية على هذا الأسلوب وعنايته من قبلهما سيلعب دوراً محورياً في ذلك. ومثالنا على ذلك: وبينما يصرّح رئيس جمهورية أرمينيا: "هذه مسألة متعلقة بكرامة الأمة الأرمنية لأننا سنحصل على التعويض الأخلاقي

في نهاية المطاف وبالتالي ليست لدينا أية نية في مطالب إقليمية"، هل ستقوم تركيا بإظهار جهدها لإدراك ذلك أم أن الصيحات الرافضة المتعاظمة في تركيا سيثمنها الأرمن أنها ظاهرة إنكار فقط أو سيُستشف من هذه الصيحات حول وجود آخرين لا يقبلون بالتطرف العرقي؟

من جهتنا، يمكن التفريق بين موقفي الطرفين ويكفي أن يحافظ الأسلوب المتبنّى على الكرامة بالدرجة ذاتها. فإنْ أفلح الطرفان في هذه الناحية، فلا يبقى أمامهما سوى شق مخرج تجاه هذه المحصّلة دون مصادمة هاتين الرؤيتين مع بعضهما. ومثالنا على ذلك، أن الأرمن والأجانب يحتفلون بذكرى ٢٤ نيسان في جميع أصقاع العالم بينما لا شيء يجري في تركيا. لذلك، من المحتمل أن يبدأ حل المسألة من هنا في بادئ الأمر. فعند تنظيم الأرمن والأتراك اجتماعات احتراماً لذكرى المآسي التي جرت في ٢٤ نيسان، فإن المسألة ستُحل إلى حد كبير. وبينما تُشاد أنصاب في تركيا تكريساً لذكرى الأتراك المقتولين من قبل الأرمن، فمن الواجب أيضاً عدم خلق أية عراقيل قانونية أو نفسية أمام بناء أنصاب لذكرى الأرمن المقتولين من قبل الأتراك في تلك المرحلة. ويعني ذلك، أن المسألة لن تتحول إلى مشكلة عندما تحتفل تركيا بـ ٢٤ نيسان ذكرى المجازر الأرمنية.

تُعتبر وضعية أرمن تركيا هامة جداً من عدة جوانب. ومهما قالت بعض أطراف العالم الأرمني عن أرمن تركيا: "إنكم لا تقطنون الآن في الأناضول بل تعيشون في إسطنبول لذلك فإنكم تُعتبرون مهجراً" وحتى وإنْ اعتبروهم قسماً من المهجر الأرمني، إلا أنهم لا يعيشون ضمن مفهوم "المهجر" وعلى مساحته ولا يحملون مشكلات مماثلة مئة بالمئة. ومثالنا على ذلك، لا وجود بتاتاً لتنظيمات المهاجر السياسية وانقساماتها عندنا. في المناسبة،

وعلى الرغم من عدم وجود دور هام لأرمن تركيا في مسألة إعادة تنظيم العلاقات بين المهاجر الأرمنية وأرمينيا، إلا أن أمامهم أعمالاً كثيرة يؤدونها، إلى جانب الحديث، لإعادة إقامة العلاقات بين تركيا وأرمينيا ثانية.

بسبب عدم وجود أي جو من الحوار بين تركيا وأرمينيا، فمن المعلوم طبعاً، هناك بعض الأجواء المحتاطة في تركيا ترى اشتراك أرمن تركيا في الحوار من المحظورات. وهؤلاء الذين يقولون: "من الأفضل ألا نتدخل في هذه المسائل الآن وبخاصة أن لا نفع للطرفين من ذلك. علاوة على ذلك، سنظل لوحدنا ولن نكون سوى أشخاص غير محصنين كامنين في نهاية المطاف" محاولة منهم اتخاذ موقف عقلاني وحازم بترجيح الطريق التالية أثناء حديثهم: "لتعقد الدولتان علاقات متبادلة بينهما، وبعد ذلك فقط سننضم إليهما". وفي حال عدم إتمام ذلك، هناك حاجة لتدخل أرمن تركيا في محيط غياب الحوار. وما دمنا موجودين اليوم، سنُظهر موقفنا بكل صميمية في هذه الأيام الحرجة.

في نهاية المطاف، نحن أرمن تركيا على يقين بحدودنا فنعرض حسب حجمنا ونتكلم بقدر وسعة صدورنا ونتوسط بين الطرفين وندعوهما: "إنْ كنتم صميميين في تنظيم العلاقات بين تركيا وأرمينيا، تفضلوا! بوسعكم استخدامنا إلى الحد الأقصى".

علينا القبول أيضاً، أن القسم الأعظم من العالم الأرمني لا يطيق سماع كلمة "تركي" قط. في المناسبة، إن مفاهيم كـ "أرمني–تركي" أو "أرمني يتحدث باللغة التركية" غير محبوبتين لدى هؤلاء. وبدفعهم أرمن تركيا جانباً، يعتبرون أنفسهم أكثر أرمنية ولا يُدركون أن الأهم هو الاستمرار على العيش في تركيا والبقاء أرمناً وبخاصة أن أرمن تركيا هم الذين أفلحوا في هذه الناحية الصعبة. وعلى الرغم من المقاومة والمضايقات، تمكن

أرمن تركيا من البقاء على هذه الأراضي، التي تمتد جذورهم في أعماقها، والاستمرار على الحياة محتفظين بهويتهم القومية. وعوضاً عن قول "بارك الله فيكم وأحسنتم"، فإن صقور هذه الأطراف يرون أرمن تركيا في المرتبة الأخيرة من الواقع الأرمني.

بترك هؤلاء جانباً، أدعو جميع الكتل الصامتة الوجدانية وسليمة العقل في جميع هذه الأطراف مرة ثانية باسم أرمن تركيا للإدراك أن من الفروقات الهامة التي يتميز بها الأرمن عن الغرب المسيحي عيشهم المشترك مع المسلمين منذ أزمنة بعيدة. وبينما عاش مسيحيو الغرب معظم حياتهم مع المسيحيين، فإن الأرمن، على النقيض من ذلك، عاشوا جنباً إلى جنب مع المسلمين في معظم الأحوال وبينهم في بعض الأوقات فأضحوا أصحاب تجربة مختلفة. وكما يتردد القول كثيراً في المناقشات اليومية في هذه الأيام، بدأ المسيحيون الأوروبيون بالتأقلم حديثاً فقط مع نمط حياة تعدد الثقافات في المجتمعات الإسلامية بعد تردد وريبة كافيين بينما عاش الأرمن هذه الحقيقة بأوجهها الحسنة والسيئة مدة طويلة كذلك الأمم المسيحية الأخرى مثل السريان والكلدان وسواهم. لذلك، أضحت هذه الشعوب أصحاب خبرة يُصعب تثمينها. وبوسع تركيا إدخال هذه التجربة بالتالي إلى أوروبا عند دخولها غداً في الاتحاد الأوروبي.

علينا ألا نعتبر ذلك تجربة بسيطة...إن زيادة الأعمال الصحيحة المحققة وعدم القيام بأعمال خاطئة هي بمثابة دروس يتوجب على أوروبا أخذها بعين الاعتبار.

عندما نقوم اليوم بالتحقيق حول الماضي، فبدلاً من إضفاء الحماس المتكبّر على أسلوب ما ربحناه، علينا ترجيح الصمت حول ما فقدناه.

علينا إحياء ذكرى أحوال الأناضول قبل ١٠٠ سنة وذكر الغنى

الذي خلّفه شعب مستقر ومنتج. علينا التفكير ملياً حول وجود مدارس أرمنية عليا كانت تدرّس بسبع لغات وازدهار صناعة الخمور والحرير والمهن والآداب والعمارة والموسيقى والمسرح والفنون إلى سويات متطورة جداً وتحتل مواقع متقدمة لولا تلك الأحداث المؤلمة المُعاشة. ولولا هذه الأحداث المرة وحرمان هذا الشعب المنتج من أراضيه، ألا تعتقدون أن الأوروبيين كانوا سيترجون هذه البلاد اليوم؟ علينا التذكير بالعجوز الأرمني الذي لم يكن على عجلة من أمره عندما كانوا يقومون بتهجيره وهو يوجه حديثه إلى حقله: "قف يا بني، سيأتي أحدهم لحصد المحصول" بينما كان يقوم بتصليح أريكته المكسورة.

وعلينا أن نتساءل: "أين تلك الأريكة؟ تعالوا! لنبحث عنها أولاً، تعالوا لنعيد تصليحها قبل كل شيء".

على العالم الأرمني إلا يُخرج السؤال التالي عن باله قط: "هل اعتراف تركيا بالإبادة العرقية الأرمنية هو الأهم أم تحولها إلى نظام ديمقراطي؟" ليس هذا تساؤل أجوف لأن ذلك يعني أنه، بدخول تركيا في وتيرة الديمقراطية، ستقوم باستجواب الديناميات الداخلية لتاريخها ونعت ما جرى في الماضي بإرادتها ووجدانها الحُرين. إن تحول تركيا إلى دولة ديمقراطية ودخولها في الاتحاد الأوروبي يمكن أن يتحول إلى قوة محركة في الوقت ذاته لقبول أرمينيا الجارة فيه. وعندما ننظر إلى المسألة من وجهة النظر هذه، ندرك مدى ارتباط البلدين وتقييد أيديهما بالسلاسل. ومن المنوِّرين الأرمن المدركين لهذا التقييد بالسلاسل المواطن الفرنسي من أصل مدينة يوزغات التركية جان-كلود كبابجيان الذي صرّح في اجتماع حوار جرى في إسطنبول قبل ٣ سنوات قائلاً: "عندما سيق أجدادي كانت ساعة يوزغات الشهيرة تقف عند الساعة السابعة والربع مساءً". أما الصحفي التركي أورال

تشاليشلار، فقد دعا الأرمن أثناء حضوره لمؤتمر في فرنسا قائلا: "تعالوا لنصلح تلك الساعة سوية".

لننهي حديثنا الموجه إلى المواطنين الأتراك باسم الأرمن من أصل أناضولي المنتشرين في جميع أصقاع المعمورة:

"أنظروا، هناك حقيقة...طبعاً عيون الأرمن مسمّرة على هذه الأراضي لكن لا لحملها أو نقلها بعيداً أو تقسيمها. لا ترتعدوا من هؤلاء...إنهم لا يشعرون بحسرة نقلها، بل لعدم خلط رفاتهم بتربتها. هذا كل شيء...".

ملحق

جُمَل الهوية القومية الأرمنية الجديدة

(النص الكامل للكلمة التي ألقاها هرانت دينك في الجلسة العلمية التاريخية التي جرت في ٢٤-٢٥ أيلول عام ٢٠٠٥ في جامعة "بيلكي" التركية تحت عنوان "العثمانيون الأرمن في مرحلة انهيار الإمبراطورية: المسؤولية العلمية ومشكلات الديمقراطية).

دُعيت مع مصطفى بك، أحد أصدقائي الأكاديميين، في هذا الصباح إلى برنامج ُبُث حياً في التلفاز وقاموا بتقديم بعض الأسئلة حول تقييمنا لهذا المؤتمر فقدّمت ردوداً جدية جداً. وإنْ لم أُخطئ، كان الزميل مصطفى بك ممثل الرأي الآخر وقدّم بدوره أفكاره الخاصة.

فجأة، مرّر إليّ المذيع لغماً وسألني سؤالاً عوضاً عن تبيان رأي زميلي: "كأرمني، كيف تثمّن حياتك في تركيا؟"...قناة تلفزيونية جدّية تسألني سؤالاً غير جدي في موضوع جدي. لا أتذكر ردي كلمة بكلمة. وبقدر ما ظل في ذاكرتي، قدمت له رداً غير عقلاني. ثم فكرت وقلت في نفسي: "حسناً

فعلت وقدمت له ذلك الرد".

كان ردي الآتي:

"شيء جميل جداً...أوصي الجميع بذلك".

***

حقيقةً، كان ردي غير عقلاني على هذا السؤال لأنني لم أكن أعلم عن مدى ما يشتمله هذا السؤال من تهديد أو رعب أو نفور. ومع ذلك، أقول إنني حسناً فعلت بالرد عليه.

بعد ذلك، قعدت وبدأت بالتفكير وقلت: "علي مشاركة أصدقائي اليوم حول هذا الموضوع. في المناسبة، سيكون عرضي غير أكاديمي...ويظهر ذلك جيداً من طريقة ثنائكم... وليس لي ادعاء كهذا أيضاً.

وما حيلتي في أن عنواني ذو ادّعاء:

"جمل جديدة في الهوية القومية الأرمنية"...

من الطبيعي، عندي مستلزمات كافية إلى درجة ملء ادعائي هذا...

مرة ثانية، فإن قصدي اليوم وقبل قرن واحد من الآن...

لا أرغب بالتطرق قط إلى الهوية السابقة، لأن وقتي ضيق ولن يسمح بذلك. لكن، "ما هي الجُمل حول الهوية القومية الأرمنية منذ ٩٠ عاماً"، ما هي الجمل التي تعرّف هذه الهوية"، لنتقاسمها لأن الأشخاص الذين قاموا بكتابتها هم أمامي الآن وليس هؤلاء الذين كتبوا جملاً حولها طوال ٩٠ عاماً من الأرمن بل هم مواطنو هذا البلد: أتراك وأكراد أو من العناصر الإثنية الأخرى...أي الذين عاشوا التاريخ معاً.

***

جرت البارحة نقاشات حول كلمة "الإبادة العرقية". انعكست الضغوطات على تانير أكجام بسبب سفره إلى يريفان هنا أيضاً عبر تساؤله: "هل هناك مفهوم عن الإبادة العرقية في العلوم الإجتماعية أم هي اصطلاح حقوقي؟".

في حقيقة الأمر، استمروا أنتم في هذه المناقشة لعدم وجود أي محظور. لكن، هناك شيء آخر في المؤخرة... كيف يُدرك شعب بأكمله هذه المناقشة ويتقبل الكلمة التي تقومون ببحثها؟

هناك اليوم شعب أرمني مبعثر في أصقاع البسيطة الأربعة ويقبع في رأسهم مفهوم، تاريخ. انطلاقاً من الأعراف الأدبية، لن أقوم بتسميته ولكنكم إنْ رغبتم بمعرفة طبيعته...فإنكم أنتم ستضعون له اسماً لاحقاً...

***

هناك تعريف هام في الفلسفة: ساحة العلاقة بين الأحياء والوجود الحي هي الحياة ذاتها... يتطابق هذا مع جميع الأحياء أكانت نباتات أم حيوانات أو بشر. يستمر المخلوق الحي على العيش في أجواء الحياة لا خارجها. فإنْ قمتم بنقله من هناك إلى مكان آخر على صينية من عسجد، فذلك يعني أنكم تقطعون علاقاته مع محيطه الحياتي باقتلاع جذوره. هذه هي التسمية. نعم، التهجير يشبه شيئاً كهذا... هو شيء تنظرون إليه وتحاولون إجلاءه...إن بشراً قطنوا على هذه الأراضي طوال ٤,٠٠٠ عام وطوروا على ترابها ثقافة وخلقوا مدنية اقتُلعوا منها لأسباب شتى وشتتوا في جميع أطراف المعمورة: أمواتاً وناجين ومبعثرين...

والآن إنْ كانت الحالة النفسية لأجيال هذا الشعب والجمل المستخدمة حول هويته في السنوات الـ ٩٠ الأخيرة تملأ

فراغ الانقطاع الجذري، فإنه لا يمكنكم نفي كينونته أو القول "ليكن اسمه كذا أو كذا". لقد تم إدراك ذلك والقبول به ونَفَذ في الجينات. ما اسم هذا الشيء؟ حقيقةً، ليبدأ القانون بالعمل. ليس الاسم هاماً بالنسبة لنا، لكن هذه هي الحياة التي نعيشها.

***

أنظروا! تعكس حال الهوية القومية الأرمنية الروحية هذا المفهوم بجلاء كبير اليوم. أتحدث حول العالم الأرمني... يصل عدد الأرمن اليوم إلى ٨,٠٠٠,٠٠٠ ويعيش حوالي ٢,٥٠٠,٠٠٠-٣,٠٠٠,٠٠٠ منهم فقط في أرمينيا وما يزيد عن ٥,٠٠٠,٠٠٠ في أصقاع الدنيا الأربعة وعدد آخر في تركيا. والوجه الهام في هذا المشهد هو التالي: هذا الشعب، على الرغم من قيام دولته الوطنية، لا يزال حتى اليوم يجاهد من أجل البقاء في العالم والدفاع عن هويته القومية. أنظروا! ليس بوسع أشخاص لا يحملون مثل هذا القلق والغصة فهمُ هؤلاء. فإنْ كان الإنسان لا يعيش ضمن حياة طبيعية ويخصص حياته اليومية من أجل الكفاح للبقاء على الحياة، فهذه الأوضاع تعكس حال الهوية القومية الأرمنية الحقيقية.

بالأمس سافرت إلى يريفان حيث نُظّم مؤتمر للأرمن الآتين من جميع أنحاء العالم. كانت شوارع المدينة قد تحولت إلى بابل بسبب ظهور غنىً لغوي من قبل المتحدثين بلغة الأوروغواي والأرجنتين والبيرو والعربية والإنكليزية والهندية. هذا الشعب، الذي لم يعش ظاهرة كهذه قبل ٩٠ عاماً، يصعب على أفراده اليوم التكلم بالأرمنية لأنهم لا يستخدمون لغتهم المشتركة مع بعضهم. أحاول إفهامكم الدراما التي يعيشها هذا الشعب... هذه هي حال الهوية القومية الأرمنية

الجديدة والجمل التي تشكلت حديثاً.

***

تحدث أوسكانيان، وزير خارجية أرمينيا، في ٢٤ نيسان في مؤتمر نُظّم في يريفان لإحياء ذكرى الإبادة الأرمنية فأوصيكم بتأمين النص الكامل لخطابه. كانت كلماته تعكس الحال النفسية لجميع أرمن العالم وباشر على الشكل التالي: "أدعو جميع زملائي في تركيا بعيداً عن هويتي السياسية. أرغب الآن بالتحدث إليكم كإنسان...". ليست بقية الخطاب أصل المسألة...كانت دعوته ذات معنى كبير بالنسبة لي لأن أوسكانيان ما حاول جزمه في الحقيقة هو تمنيه: "أتركوا كل شيء جانباً وتعالوا لندنو من هذه المسألة ببعض الإنسانية ونتحدث كبشر". وهكذا، عرض جلياً ما كان ينتظره بشكل دقيق جداً. ويشير هذا، إلى أن الذين يقومون في تبيان هوية العالم الأرمني ليسوا هم بل الأتراك الذين يحققونه وهذا موقف واضح جداً وحسن من طرف وسيء من جهة أخرى. في كتاباتي وأحاديثي العديدة أدعو الأرمن: "لا تتوقفوا عند فهم الأتراك لكم، أُخرجوا من هذه الحال النفسية لأنها ليست حالاً جيدة" إلا أن جهودي لا تساوي قرشاً.

تكلم أحد المتحدثين حول الأسئلة التي عُرضت عليه وسأله المسافرون في الباخرة عن الموضوعات التي تم بحثها في المؤتمر. هل الحديث كان يجري بين هؤلاء فقط؟ لقد جفّ حلقي بسبب ردودي لجرائد أرمينيا وأقنيتها التلفازية. وكان الجميع يسألونني: "ماذا جرى، حول ماذا تكلموا؟" نعم، هذا الهوس في الأصل يُظهر حال الهوية القومية الأرمنية الروحية بجلاء كبير.

هذا المؤتمر حيوي جداً بالنسبة إلي. أعيش في تركيا وإنني مواطن تركي من أصل أرمني وأُدرك معنى هذا المؤتمر من ناحيتين: أولهما، اعتبر تركيا في المعنى الواقعي للكلمة قسماً من وتيرة الديمقراطية لأنها اجتازت عتبة مهمة في هذا المؤتمر. الناحية الثانية، إنني مهتم بحال العالم الأرمني النفسية وأجد أن آراء الأرمن حول هذا المؤتمر مهمة بدورها. هناك مهاجر تنظر إلى الأتراك انطلاقاً من نقطة الافتراق في عام ١٩١٥ ولا تزال تعتقد: "لا تتغير تركيا...لا يمكنها أن تتغير...إن الأتراك لن يعترفوا بذلك...لا يمكن التحدث معهم لأن لا وجدان لهم". إن عقد هذا المؤتمر في تركيا سيثير على اندهاش الأرمن بالمعنى الإيجابي ويتساءلون: ماذا يجري هناك؟ وأرغب في الوصول إلى نتائج ناجعة عبر هاتين الوجهتين.

طالما لن تتطور تركيا ديمقراطياً، فلن يُشفى الأرمن بالتالي. هذا جلي جداً لأنهما كالروحين التوأمتين. وبينما تُجرى عملية جراحية على الطاولة لأحد منهما، فإن الآخر من جهة أخرى يتألم من أجله. يشعران طبعاً بهذه الإحساسات... وانطلاقاً من ذلك، أقول: "إن الأرمن والأتراك هم في حالتين مرضيتين من حيث علاقتهما مع بعض: أحدهما ببارانويته والآخر برضّه النفسي وهذا تثبيت صحيح..."

***

حسن جداً، ما العمل؟ أين طرف خيط الحل؟ هذا سؤال عسير...البارحة باشرت إحدى السيدات حديثها بجملة كنت قد قمت بالاحتجاج ضدها مصفقاً فقالت: "إنكم تتحدثون حول الوفيات البشرية إلا أنكم لا تبحثون في الأراضي التي فقدتها الإمبراطورية العثمانية" وأبرزت مفهوماً للمساواة بين

ضياع الإنسان والأرض. نعم، ليس لدينا شيئاً يمكن تحقيقه هنا، لكن، علينا أن نوقن ناحية واحدة جيداً. قبل قليل بيّنت لكم معنى "الإبادة العرقية". دعونا لا نستخدم هذا التعبير، وإن ما نفهمه من الذي جرى وانتهى هو الاجتثاث من الجذور كما شرحت لكم. وهذه الجذور هي طويلة بشكل أنها تمتد من أعماق التربة وترتفع حتى كبد السماء. إننا نبحث حول أناس سُلخوا عن الأراضي التي قطنوا في ربوعها مدة ٤,٠٠٠ عام. وأُنهي حديثي بحكاية ليست حتى حكاية بل تجربة حياتية عشتها وأُعيد قصّها في كل حين...

***

سيد عجوز سأل عني عبر الهاتف من إحدى أقضية سيواس وقال لي: "يا بني، فتشنا عنك ووجدناك. لدينا هنا سيدة عجوزة من المحتمل إنها منكم. انتقلت المرأة إلى رحمة الله فإن وجدت قريبها أرسله إلينا ليأخذوا جثتها أو سنقوم بالصلاة عليها هنا ثم دفنها".

أجبته: "حسناً جداً يا عمي سألبي طلبك؟". أعطاني اسم المتوفاة وكنيتها وكانت تدعى بياتريس وعمرها ٧٠ سنة وصلت إلى المنطقة من فرنسا لتمضية عطلتها.

عثرت على أقربائها بعد ١٠ دقائق...لأن جميعنا نعرف بعضنا في نهاية المطاف.

اتجهت نحو حانوتهم وسألت: "هل تعرفون هذه المرأة؟" فاستدارت إمرأة متوسطة السن وقالت: "إنها أمي". وعندما سألتها: "أين والدتك؟" أعلمتني أنها تعيش في فرنسا وتأتي إلى تركيا ٣-٤ مرات سنوياً. وعندما سألتها إنْ مرت عن طريق إسطنبول أم لا؟ ردت قائلة إن والدتها ذهبت مباشرة إلى القرية التي كانت قد تركتها في الماضي. شرحت الموقف

لابنتها فقامت وذهبت إليها.

تحدثت إلي عبر الهاتف في اليوم التالي وأكدت على أنها وجدت أمها فأجهشت بالبكاء فجأة وقالت : "يا أخي، سأجلبها ولكن هذا العم يقول لي بعض الأشياء" فحوّلت جهاز الهاتف إلى العم باكية. انزعجت من العم وسألته: "لماذا تُبكي الابنة؟". قال: "يا بني، لم أُزعجها...بل قلت لها: "إبنتي إنها والدتك، مالك. لكن، إنْ رغبت في مشورتي، دعيها تبقى كي تدفن هنا...لأن المياه عثرت على مجراها".

أما أنا، فقد انهرت بسبب مثال هذا الإنسان الأناضولي ويقيني. نعم، لاقت الماء شقها...

هذا صحيح أيها السادة، للأرمن مطلب في أراضي هذه البلاد. إن ما كتبته في ذلك الوقت أكرره عليكم الآن. كان رئيس الجمهورية سليمان ديميريل يقول في ذلك الوقت: "لن نقدم للأرمن حتى ٤ حصى".

كنت بدوري قد كتبت حول قصة هذه المرأة وقلت في ذلك الوقت:

"نعم، لنا، نحن الأرمن، مطالب في هذه الأراضي لأن جذورنا هنا ولا ترتعدوا من ذلك لأننا لن نأخذها معنا، بل نرغب في المجيء إلى هذه الأراضي لندخل إلى قاعها...".

أشكركم...

ملحق

نداءات من أرمينيا إلى تركيا

"علينا كجيران أن نكون راغبين في تجاوز الماضي"

فارتان أوسكانيان

النص الكامل للخطاب الذي ألقاه وزير خارجية أرمينيا فارتان أوسكانيان (من مواليد حلب-المترجم) أثناء المؤتمر الدولي الذي عقد في يريفان في ٢٣ نيسان عام ٢٠٠٥ في الذكرى ٩٠ للمجازر الأرمنية تحت عنوان "الجرم الكبير، التحدي الكبير: الإبادة العرقية وحقوق الإنسان" ونداؤه الموجه إلى تركيا.

"باسم اللجنة القومية أرغب في التعبير عن تقديري العميق لجميع المشتركين في هذا المؤتمر. أشكر أيضاً معهد زوريان لمنحنا استشارته الاختصاصية والتنظيميّة لإقامة هذا المؤتمر. وأرغب بشكل خاص تقديم شكري لجميع رجال العلم والكتّاب والأساتذة الجامعيين أصحاب الأعمال الجدية الذين حضروا إلى أرمينيا في هذه السنة رغم تهديدات الزمن. أثّرت الرمزية على الجميع، لذلك

فإن جميعنا هنا لتحقيق الاعتراف عما جرى قبل ٩٠ عاماً والحيلولة دون تكراره والاجتماع في عام ٢٠١٥ لإحياء ذكرى الشهداء المئوية لوحدنا فقط.

توصّل جميع المتحدثين، خلال هذين اليومين الأخيرين، إلى وجهة نظر مؤلمة ومتعددة الجوانب بالتعبيرات التالية: الإبادة العرقية أكبر جريمة ضد البشرية وهي نتيجة سوء استخدام القوة المفرطة الزائدة عن الحد وإهانة لمسؤولية الوصاية من قبل أشخاص أُسندت إليهم مهمة تأمين أمن وآمان شعبهم بالذات. إن الكفاح من أجل حقوق الإنسان الماثل أمام جميعنا وقيام حكومة بمثل هذه الأفعال غير الأخلاقية والإنسانية، يمكن مشاهدته في الحقيقة في تنفيذ بعض الحكومات المعروفة لعمليات الإبادة العرقية.

ليس هناك أي تاريخ قومي ينبع من فراغ ولا بوسع أية أمة الهرب من تاريخها كاملاً بل يمكنها أن تتخطاه. ولكي تتخطى ذلك، عليها مواجهة تاريخها داخلياً وتتواجه مع الآخرين أيضاً.

وبتعبير آخر، إن أرمينيا وتركيا مكرهتان على مواجهة تاريخيهما معاً كدولتين مستقلتين...وتؤمن أرمينيا بضرورة إقامة علاقات جوار طبيعية مع تركيا التي مع ذلك لا تترك حججها الواهية جانباً أو تنسى تاريخها المأساوي.

لسنا الجار الوحيد الذي كان ولا يزال له مشكلات في العلاقات. إن الذكريات المغمة والماضي المليْء بالعذابات والشكاوى المضادة والحسابات غير المغلقة واستمرار جروح المغدورية والظلم تؤذي جميعها الشعور القومي في نواح عديدة جداً. لكن، في وضعيتنا وفي حال وجود مسافة بين بلدينا سيسنح لنا الحظ خلق مسافة بين ماضينا

ومستقبلنا على الرغم من عدم وجود فراغ أو سد بيننا. وفي هذا المكان بالذات، نعيش جنباً إلى جنب متذكرين الخسارة الكبيرة التي تعرضنا لها سوية. ولأننا نعيش كجيران "الباب-للباب" كما يقال، علينا أن نكون راغبين لتخطي الماضي ومستعدين له.

لكن، يمكننا تخطي أبالسة الماضي هذه بعد استنكارها من قبل جارتنا أيضاً. انتبهوا! لم أقل "من طرف الفاعل". لأن أرمن أرمينيا بوسعهم التفريق بين الفاعلين الحقيقيين وحكومات تركيا الحالية. لقد تعرض ثلثا السكان الأرمن في الدولة العثمانية إلى القتل والتهجير بين عامي ١٩١٥-١٩١٨. لذلك، على الجمهورية التركية الحالية أن تكون قادرة على استنكار ما جرى وانتهى لأن الأدلة قوية جداً وجلية ولا يمكن غض الطرف عنها.

كان الأرمن من أكبر الأقليات في الإمبراطورية العثمانية. أين ذهب هؤلاء؟ هل يعقل أن يفبرك جميع أجدادنا وجداتنا حكايات باللجوء إلى الحيلة؟ أين أجيال الأرمن التي ابتنت خرائب مئات الكنائس والأديرة التي لا تزال موجودة في تركيا حتى الآن؟ هل التقرير الذي أنشأه هنري مورغنطاو، سفير الولايات المتحدة الأمريكية كشاهد عيان على تلك المجازر، محض كذبة؟ لماذا أُقيمت محاكم عسكرية تركية في نهاية الحرب العالمية الأولى ولماذا دان زعماء الإمبراطورية العثمانية اصدار الأمر لإبادة الأرمن جماعياً؟ كيف يمكن تبيان وجود آلاف بل آلاف الآلاف من المستندات الموثقة القابعة في الأراشيف الرسمية لدزينة من البلدان التي تعكس مخططات إبادة السكان الأرمن في الإمبراطورية العثمانية؟ وإذا كان هناك بعض المدافعين عن الموقف الرسمي التركي

يدّعون أن ما جرى ليس إبادة عرقية بل تهجير الأرمن العصاة من المنطقة الحدودية مع الإمبراطورية الروسية، لماذا قاموا بنهب بيوت الأرمن في غرب تركيا ثم إضرام النار فيها؟ كذلك، لماذا هُجر الأرمن من مدن المناطق الساحلية كإزمير وإسطنبول؟ لماذا رموا سفناً مليئة بالأرمن في عرض البحر الأسود؟ هل يمكن تسمية كل ذلك تهجيراً؟ هل يمكن أن يكون اعتقال مئات المنوِّرين والمثقفين الأرمن في ليلة واحدة سوى بهدف قتلهم انطلاقاً من مخطط مسبق التحضير؟ فإذا قامت حكومة ما بقتل شعبها لحل مشكلة سياسية، فإن ذلك ليس سوى إبادة عرقية. كانت الإمبراطورية العثمانية تنهار عند عتبة القرن ٢٠ وعلى وشك فقدان سلطتها على أتباعها ضمن حدودها. وخوفاً من مطالبة الأقلية الأرمنية في الأناضول بحقوق أوسع وقيام القوى الأجنبية بالضغط عليها، استغل الحكام العثمانيون فرصة اندلاع الحرب العالمية الأولى وقاموا باستهداف زعماء الأرمن أولاً ثم سوق الرجال وبعد ذلك النساء والأطفال والشيوخ بهدف إفنائهم. يتطابق هذا مع تعريف الإبادة العرقية تماماً: أصبح الفاعل سبباً لعدد كبير من الوفيات المرتبطة بمجتمع معروف كأمة عرقياً ودينياً وكان ينوي إزالتها تماماً أو قسماً من وجودها وفي الحقيقة أفلح في مسعاه بتبنيه مخطط تدميري مريع. وليس غريباً، أن يسمي السفير الأمريكي الشاهد العيان على هذه المجازر كتابه بـ "قتل أمة". وقد نعت أخرون ذلك بـ "قتل عرقي" لأن مفهوم الإبادة العرقية لم يكن موجوداً بعد فقد أنشأه رافائيل ليمكين في عام ١٩٤٤ وصفاً لأحداث الإبادة العرقية الأرمنية والسابقة. وعلى الرغم من ذلك، ليس هناك أي ريب في أن جريدة نيويورك تايمز وسواها من الجرائد استخدمت تعبير "الإبادة العرقية" مرات عديدة في مقالاتها

منذ عام ١٩١٥. لنرى مدى استخدام هذا التعبير اليوم وكثافته في الأحداث والمواقف أثناء وصف حجم المظالم وعمقها. يستمر الأرمن حتى الآن في العيش مع ذكرى ألمهم الذي لا يزول.

على النقيض من ذلك، تنفق تركيا مبالغ كبيرة لا يمكن التصريح بمقدارها لإنكار التاريخ وتجنب عرضه بتنحيته جانباً. علاوة على ذلك...لا تكتفي بإنفاق الأموال فحسب، بل يؤثر إصرارها المستمر اليوم على إنكار تلك الأحداث التاريخية ومحاولاتها لإعادة كتابة التاريخ في الوقت ذاته على مصداقيتها وإضاعة وقتها. وبالتالي، ليس بوسعها دق باب أوروبا بعرقلة عقل المؤرخين السليم وإسكات الكُتّاب. إن دعوة المجلس النيابي التركي الأخيرة في مطالعة المستندات الموثّقة التي جمعها أرنولد توينبي وجيمس برايس في مسلسل الكتاب الأزرق أوصلت المحاولات التنقيحية التعديلية إلى أدنى مستوى لها. وهكذا، وبسبب جهود تركيا على إعادة كتابة تاريخها وسرده، أوصلت الآخرين إلى قناعة إعادة كتابة تاريخهم أيضاً. وهذه الناحية تعرقل هذه الوتيرة وتزيد من حدة الإحساسات وتُلهب الغضب. والأسوأ من ذلك، تتجاسر بعض الحركات السوداء غير المؤمنة بفكرة التقارب عندما ترى المخاطرات والبدل الذي يجب دفعه.

كان إيلي ويسل قد وصف إنكار الإبادة العرقية المرحلة الأخيرة من المذابح لأن هذا التشبث يهدف إلى "أظهار الضحايا كشياطين وإعادة اعتبار المنفذين بإعادة تشكيل التاريخ وسرده". هذا ما تقوم به حكومة تركيا اليوم لا شعبها. وطالما لا يُرجح أتراك اليوم بالدفاع عن الفاعلين والتشبّه بهم، فإنهم لن يتحملوا جرم هؤلاء. وبوسع الأرمن والأتراك،

بمعارضتهم هذه الأفعال معاً مع بقية أفراد العالم المتحضر، إظهار أخطاء الإمبراطورية العثمانية وجرائمها ويتوجب على تركيا عدم ربط التاريخ بالسياسة. وإن المقولات أن اعتراف تركيا بالإبادة العرقية الأرمنية ستتبعها أشياء أخرى، ليست سوى حجة واهية.

لماذا الأتراك مندهشون إلى هذا الحد من وجود جبل آرارات على شعارنا؟ عاش الأرمن على هذه الأراضي آلاف السنوات وتغيرت حدودهم كثيراً طوال الألفية الأخيرة. هذه حقيقة تاريخية... كانت المملكة الأرمنية تمتد من البحر إلى البحر...هذه حقيقة تاريخية...وجرى التغيير الأخير في بداية القرن ٢٠...وهذه حقيقة تاريخية أيضاً...

بناء على مواد اتفاقية سيفر، كانت مساحة أراضي أرمينيا ١٠ أضعاف الحالية...هذه حقيقة تاريخية...وكما عارضت تركيا هذه الاتفاقية، التي وقّعت عليها حكومتها بالذات وخلقت واقعاً جديداً بالقوة De Facto، فإن توقيع الموقعين على اتفاقية أخرى حقيقة تاريخية بدورها.

كانت هذه الاتفاقية الجديدة تخط الحدود الحالية تقريباً. هذه حقيقة تاريخية..كذلك، تشكّل تركيا وأرمينيا ضمن حدودها الحالية في المجتمع الدولي حقيقة سياسية... وتحولنا إلى جيران. وعيشنا جنباً إلى جنب حقيقة سياسية... وعدم تشكيل أرمينيا تهديداً أمنياً لتركيا حقيقة سياسية... نهايةً، إن دعوة أرمينيا لعقد علاقات ديبلوماسية مع تركيا حقيقة أيضاً...

لهذه الأسباب، لم يكن ولا يوجد أي مطلب في برنامج سياسة أرمينيا الخارجية خلا الاعتراف بالإبادة العرقية. أجرت قناة تلفزيونية تركية مقابلة معي البارحة وأدهشني

كثيراً معظم معلوماتهم المغلوطة. فعندما علموا أن الحدود الأرمنية-التركية لا تزال مفتوحة من طرف أرمينيا وإن تركيا تستمر في إغلاقها اندهشوا...وأن أرمينيا لا تضع أية شروط مسبقة أمام تركيا لإقامة علاقات ديبلوماسية معها اندهشوا... كذلك اندهشوا لعدم اعتبار الإبادة العرقية شرطاً مسبقاً. واندهشوا كثيراً عندما علموا عن عدم وجود نية لدى الحكومة الأرمنية لفسخ اتفاقية قارص أو الإعلان عن عدم شرعيتها. لذلك، فإنني مندهش بدوري بسبب إدارة الدعاية التركية الرسمية على هذا الشكل وعدم انتباهها إلى تعكير رؤى أشخاص عديدين جداً.

هناك فهم خاطئ آخر: بعضهم يعتقد، دون أساس، أننا نعارض عضوية تركيا داخل الاتحاد الأوروبي. إنهم مخطئون في هذه النقطة أيضاً. طبعاً نرغب برؤية قبول تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي بعد حفاظها على جميع المعايير الأوروبية. نودّ أن تشبه تركيا بلجيكا وإيطاليا وغيرهما من الدول الأوروبية. نرغب في أن تكون تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي كي تُفتح حدودنا ويصل مواطنونا والمثقفون الأتراك إلى حال نفسية أكثر راحة للحديث حول الإبادة العرقية. نرغب في رؤية تركيا عضواً لحماية كنائسنا وأملاكنا على أراضيها وترميمها.

تؤمن أرمينيا أن تركيا، التي تقف الآن في وضعيّة إعادة النظر ثانية في حقوق الإنسان وحريات الكلام والدين والوجدان، عليها أيضاً الاقتناع بتاريخها والاعتراف به. فمثل هذا التشويق والإقناع يجب أن يكون من الخارج ولكن الأهم يجب أن يأتي من داخل مجتمع تركيا كما شدد البارحة السيد هرانت دينك. باشر الكتاب والسياسيون وتيرة

الاستنطاق هذه والبحث العسير ويقوم بعضهم بذلك أمام الرأي العام بشفافية كبيرة جداً. إن تركيا الجادة في مسألة عضويتها في الاتحاد الأوروبي ومقدرتها على حل العلاقات المعقدة التي هي من ضروريات عضويتها في الاتحاد الأوروبي نأمل أن تحاسب ماضيها.

في هذا الخصوص، وللسير قدماً لإنشاء تاريخ جديد ليس من قبل الأرمن والأتراك فحسب، بل من قبل جميع الأوروبيين، على المجتمع الدولي أن يعرض مثاله دون تثاؤب أو رفّة عين والتفكير في معاييره وذلك بمد يديه باستمرار وتخطّي ما جرى وانتهى في الماضي.

ملحق

من مضبطات لجنة المجلس النيابي التركي

(النص الكامل لحديث هرانت دينك في ٥ نيسان عام ٢٠٠٥ في مجلس الأمة التركي الكبير في الجلسة التي تناولت القضية الأرمنية).

الحديث الأول

أشكرك سيدي الرئيس،

قبل كل شيء، كوني مواطنَ الجمهورية التركية، اعتقد أنه سيكون جيداً إنْ باشرت في تقديم أفكاري الخاصة في هذه اللحظة. يحاول البعض، بشكل لا يمكن تصديقه، معرفة أفكارنا حول هذا الاجتماع من خارج البلاد وأرمينيا منذ أسبوع عبر أهم المؤسسات الإعلاميّة الداخلية والأجنبية ولا أعرف كيف ينظرون إلينا من هناك لكنهم يتخيلون أن شيئاً ما يجري في تركيا. نعم يجري شيء ما في هذا الخصوص... لكن، في الحقيقة، هل يجري شيء في تركيا؟ وكوني مواطناً يعيش في تركيا، هل أُدرك ما يجري في تركيا بقدر ما هم يوقنون؟ أرغب بالحديث قليلاً حول هذا الموضوع.

يجب التأكيد قبل كل شيء على النقطة المشتركة التي أعرب عنها السيدان رئيس مجلس الوزراء والسيد رئيس حزب المعارضة لأنها مخرج تاريخي ومنعطف طريق هام لدرجة اندهاش العالم. وبناء على رأيي، لم تمنح تركيا بيان وزير خارجية أرمينيا الجوابي أهمية كافية ولم تردّ عليه مباشرة وهذه الناحية إشارة في الأصل إلى أهمية التقدم في هذه الوتيرة. لكن، إنْ نظرنا إليها من الداخل، فإن مسألة إدراكها تبدو مشكلة هامة حسب بيان إتيين ماهجوبيان السياسي الدقيق.

إن ما نرغبه في هذه اللحظة داخل تركيا وكيفية إدراك العالم له هو مشكلتنا الأساسية في الحقيقة. إن دخول السيد أكتان إلى الساحة الحقوقية ومفهومه في مناقشة المسألة انطلاقاً من الحقوق الدولية ورغبته في إيجاد حل هناك فإنه في الأصل مفهوم موازٍ للناشطين الأرمن لأن هؤلاء بدورهم يفتشون عن حل على تلك الساحة أي ضمن الحقوق الدولية للتضييق على تركيا لأنها نفّذت إبادة عرقية ضد الأرمن وعليها دفع التعويضات حقوقياً. من الطبيعي، هناك مثل هؤلاء الناشطين. لكن، وعندما تنظرون من الطرف الآخر، هناك أكثرية مهمة جداً تعيش خارج هذه اللغة الحقوقية. هذه الأكثرية الهامة جداً خارج هؤلاء الناشطين لها همومها المختلفة...

بناء على رأيي، المسألة هي كالتالي: نتساءل: بأي من الطرفين المقابلين تهتم تركيا أكثر وترفعه إلى المرتبة الأولى وأي منهما ترغب في مخاطبته؟ هذه ناحية مهمة جداً لأن الأغلبية الكبيرة الصامتة في المهاجر والأغلبية الكبيرة الصامتة في أرمينيا، أي الشعب، لها مشكلة واحدة تمتّ

إلى التاريخ بصلة وتحديداً تأمين موقع مشرّف لأجدادها. هناك مفهوم تاريخي خاص كامن في الأعماق: يمكن لأحدكم اعتبار ما جرى إبادة عرقية وشخص آخر يسميه مجزرة أو قتل أو ذبح. في نهاية الأمر، تشكلت الحال النفسية التالية وترسبت داخل كل فرد في العالم الأرمني: "كنا وأجدادنا شعباً عاش على الأراضي الأناضولية ٣,٠٠٠ أو ٤,٠٠٠ سنة لكننا حُرمنا منها وقُطعت أواصرنا بها. لكن، انتبهوا!، يجب ألا نرمي حقيقة الأنقطاع جانباً من خلال كلمات كالتهجير أو النفي، لأننا إنْ انطلقنا من فلسفة علم الأحياء، نجد أن ساحة العلاقة بين مخلوق حي وآخر هي الحياة ذاتها والعيش المشترك. فإنْ تعمّقت هذه العلاقات بينهما وارتقت، تظهر أمام الأعين ما تدعونه الثقافة والمدنية. لكن، وعندما تقومون بسوق شعب إلى مكان آخر بأرجل حافية وعلى صينيات وعربات حنتور ذهبية وتقطعون علاقته من هناك، فذلك يعني أنكم تنهون علاقاته بجذوره محاولة منكم إفناءه. وعند الانقطاع عن الجذور، لن يبقَ الشعب شعباً ولن تبق الأمة أمة.

في المناسبة، عندما تنظرون اليوم إلى أحوال المهجر الروحية، فإن التفتيش عن جذوره في عام ١٩١٥ هو السبب الرئيسي وهمه الأساسي لأنه لم يفلح في مد جذوره بعدئذ في أي مكان آخر والاستمرار على الحياة فبدأ يذوب وينصهر ويندمج في الآخرين فاقداً صفته كأمة وكشعب. فكّروا معي أن أمامكم الآن شعب يصل عدد نفوسه ٨,٠٠٠,٠٠٠ تقريباً يعيش ٣,٠٠٠,٠٠٠ منهم فقط على أراضي وطنهم أرمينيا وأكثر من ٥,٠٠٠,٠٠٠ يعيشون في أصّقاع المعمورة الأربعة ويقومون بمجهودات عظيمة للحفاظ على هويتهم الأرمنية. عندما أُشير إلى الجهود المضنية "للبقاء كأرمني"، صدقوني لن تدركوا

ماذا يعني ذلك لغياب حالة نفسية كهذه على أراضي تركيا.

ليست جذورنا مقطوعة مع أراضينا، ولسنا منقطعين عن ثقافتنا. في المناسبة، أنظروا إنني لا أستخدم تعبير إبادة عرقية...ولا أعمل في هذا المجال أيضاً...إنْ سمحتم فإنني سأُبيّن مفهومي للتأريخ بجمل مقتضبة جداً ثم نستمر في الحديث. إنني إنسان أعيش في هذه الحال النفسية. وعلى الرغم من عيشي على هذه الأراضي، فإنني أعلم أن شعبي وأمتي تدرك ذلك ودخلت هذه المسألة في صميم فؤادنا. لنا حظ واحد مختلف فقط عن هؤلاء وهو أننا لا نزال نعيش على أراضينا جنباً إلى جنب مع الأتراك بينما ترك هؤلاء الأتراكَ في عام ١٩١٥ وذهبوا ولا يزالون متمسكين بإدراكهم في كيفية ابتعادهم عن تلك الأراضي. لذلك، يعتقدون أن الأتراك لن يتغيروا (اعتذر عن تكراري لهذه الكلمات هنا مرة أخرى) ولن يتحضّروا لأنهم سيكررون ما قاموا به في كل وقت عندما يعثرون على فرصة مناسبة. هناك أغلبية بهذه الحال النفسية ولا يمكننا الاتفاق مع موقف السيد أكتان الذي يعلمنا أن هذه الأغلبية تنشط من أجل هدف حقوقي. والسلطة في أرمينيا تُدرك بدورها عن عدم نجاعة السعي لتحقيق الهدف حقوقياً. وإنْ لم أخطئ، فإنكم ستتذكرون أيضاً أن رئيس جمهورية أرمينيا روبرت كوتشاريان بالذات، من أقوى الصقور في السلطة، قال قبل ثلاث سنوات: "ليست لنا مطالب إقليمية من تركيا من وجهة النظر الحقوقية" فقام التلفاز التركي بعرض هذا التصريح بشكل مباشر. أي ليس لأرمينيا مطلب إقليمي أو غيره من تركيا...

هناك حال نفسية أخرى، ما هي؟ لنتحدث عنها. يعتقد الشعب الأرمني أن أجداده تعرضوا إلى ظلم فظيع جداً ليس

من طرف تركيا فحسب، بل من قبل العالم أيضاً لعدم إدانة المذنبين أو الاعتراف بأحكام المحاكم المصدّق عليها وإنه منفعل جداً بشكل لا يتصوره العقل ضد تركيا ويتوارث هذا الرض النفسي جيل بعد آخر. هناك عالَم أرمني أمامكم يتلظى ضمن هذه الحال النفسية. لذلك، رغبت بإعلامكم بالذات حول ذلك.

حسن، هل وضْع الشعب الأرمني غير مشرّف كثيراً؟ هل ملاحقة إنسان لمسألة الظلم الذي لحق بأجداده موقف غير مشرّف؟ إنني مُكره على طرح هذا السؤال على مواطني تركيا. عندما اتجه إلى العالم الأرمني واتحدث مع المهاجر أسألهم وأقول لهم: حسنٌ، إن كان التركي يرفض الإبادة العرقية، هل أنتم تفتشون عن موقف غير مشرّف في رده؟ إن الإنسان التركي الواقف أمامكم يعي أن الإبادة العرقية في الحقيقة مفهوم سيء جداً ويُدرك أنها تنبع من العنصرية. وبسبب رفضه للإبادة والعنصرية، فإنه يعتقد بدوره أن أجداده لم يكونوا عنصريين أو ينفذوا الإبادة العرقية. وأتحدث مع الأرمن حول ذلك متسائلاً: أليس ذلك موقفاً مشرّفاً أيضاً؟

إنني والأرمن الواقعون مثلي في وسط هاتين المسألتين، وعلى الرغم من وجود السكين خلف ظهورنا، أعتقد أننا نقف في المكان الأصح ونقترح الحلول الأدق عندما ننظر من داخل تركيا. لذلك، أعرض التالي: بوسع الطرفين إدراك موقف كل منهما المشرّف ومن هنا يمكن تحقيق محصّلة. وأعتقد أن هذه هي المسألة الماثلة أمامنا.

نعم، عرض السيدان إردوغان وبايكال اتجاهاً جديداً إلا أنه كان يتوجب عليه أن يحمل معه أسلوباً وآليات جديدة، لأننا إنْ لم نُلحق أساليب وآليات وطرزاً جديدة إلى هذه

الوجهة الجديدة، فإننا سنخنقها بأسلوبنا القديم. وأعتقد إننا باشرنا في خنقها. إن الوجهات الجديدة، التي تتحقق في الأشهر الأخيرة، هي في الحقيقة بعض الإصدارات التي أشار إليها إتيين محجوبيان (مفكر وسياسي أرمني مشهور في تركيا-المترجم) أو دعوة بعض المؤرخين من الخارج للميل إلى التوجهات داخل تركيا وتُحفَر المقابر الجماعية ونقول: "أُنظروا! كم عدد المقابر كبيراً بسبب قتل الأرمن للأتراك؟"... أعتقد عندئذ، أنكم لا تدركون كثيراً الحال النفسية للعالم الأرمني.

أرغب في الواقع بالتطرق إلى موضوع المقابر الجماعية بشكل خاص. أعتقد أن على تركيا هجر مثل هذه الأساليب بسرعة. إن بيان رئيس هيئة التاريخ التركي: "إنْ كان الأرمن يعلمون بوجود مكان مقبرة جماعية هنا، فليأتوا ويشيروا إليها لأقوم بفتحها" لا يعني سوى الهزء بحال الأرمن النفسية. على الأقل، هكذا يُدركه العالم الأرمني... دعونا ننظر إلى الأمر على الشكل التالي: إن كانت هذه المقابر نتيجة التقاتل، فهناك طبعاً بعض المقابر الجماعية الأرمنية أيضاً إلى جانب مقبرة جماعية تركية. إنها مسألة أسلوب وهذا ما أحاول تبيانه، لأن هذه ليست وثائق.

أرغب في الوصول إلى الاستنتاج التالي: أُنظروا! إنْ سننظر إلى التاريخ من خلال الوثائق فقط، بوسعنا أن ندّعي أن لا شيئاً حدث أو جرت أمور عديدة...لكن لا تتعلق المسألة بالنظر إلى التاريخ فقط، بل في كيفية النظر إليه وهي الأهم لأننا لن نحتاج إلى وثائق في هذه الحال بل إلى شيء آخر... الأخلاق والوجدان. وعند تمكننا من النظر إلى التاريخ نظرة وجدانية، سيكون من البديهي جداً عندئذ أن نتفاهم. وإنني

شخصياً لا أجد معنىً لعدم إدراكنا ذلك حتى اليوم. السيد عمر لوتان، تحدثتم قبل قليل عن ١٤ دولة في العالم وجعلتم عداء تلك الدول لتركيا إرسالية لوجود المهاجر الأرمنية... فإنْ كانت هذه أعذار، لكننا، لا نذكر الأعذار الأصلية هنا أو لم نقم بسحب هذه القضية حتى يومنا إلى هذه الأراضي ومناقشتها بل نرمي القضية في أحضان تلك الدول.

لماذا العالم مهتاج اليوم؟ لأن الجملة التالية، حسب رأيي، هي المهمة بالنسبة له: هل تجرّ تركيا هذه المسألة إلى أراضيها الآن بدعوتها أرمنيين أو ثلاثة للتحدث إلى المجلس؟ فإنْ كانت هذه رسالة للآخرين، فإنني أعتقد أنه يجب الاستمرار في ذلك ومناقشة المسألة على هذه الأراضي باستقلالية كافية.

أُنظروا! وتيرة العمل أمامنا هي كالتالي حسب ما أراها من خلال تركيا: تحتاج تركيا إلى دراسة بديلة للتاريخ بشأن هذه المسألة، جميعنا نحتاج إلى ذلك، جميعنا. قرأت كتاب السيد هالاج أوغلو الأخير، الذي يحتوي على فقرات شوشت عقلي، فعدت إلى المصادر الأرمنية مرة أخرى محاولة مني إيجاد ردّ عليها. في الأساس، يجب تشويش عقلنا. لكن، ولتشويش عقولنا، يجب تحرير المصادر الموجودة في هذه الدولة من الارتهان واستخدامها بحرية مطلقة بكل ما يحمله هذا التعبير من معنىً. خلاصة الكلام، عندما يقوم كاتب يُدعى "أورهان باموك" باستخدام بعض الكلمات ويلفظ "خليل بيركتاي" بشيء آخر وننعت الأول بـ"خادم الأرمن" والآخر بهذه الصفة أو تلك، نرى بجلاء وجود لهجة مختلفة جدية بين طريقة إدراك هذه الناحية في الخارج ودعوة تركيا الأرمن الآن إلى المجلس النيابي فتضيع الصميميّة وينعكس

هذا الإجتماع في الخارج كاستعراض فحسب. والسؤال الذي وجهوه إلي هو التالي: "هل أنتم تذهبون إلى المجلس النيابي للاستعراض أم لمناقشة المسألة بشكل صميمي؟"

إن ترجيحي وتوقي في الحقيقة هما نقل هذه المسألة من يد الغرب والعالم إلى داخل تركيا لأن العالم يتصرف بلا مسؤولية كلياً، وبخاصة الغرب... طوال التاريخ وحتى يومنا... وعندما أسافر إلى الغرب، أقولها لهم بصراحة. سنذهب بعد أسبوع إلى البرلمان الأوروبي لنقول لهم التالي: إنْ استوجب على الناس الذين يعيشون اليوم دفع بدل الحوادث التي جرت قبل ٩٠ عاماً (أرجو عدم سوء الفهم لأنني لا أذكر البدل كتعويضات أو ما شابه)، يحتّم الواجب على أقلٍ تقدير تقديم تعويض وجداني وعلى الدول الأوروبية دفعه أولاً لأنها تتحمل المسؤولية الرئيسية في هذه المسألة بفضل الأخطاء التي اقترفتها في تلك الأيام وتكررها اليوم أيضاً...

يكفينا مثال أخير في هذا الشأن. لم يكن نقل السيدة ميركل القضية الأرمنية إلى البرلمان الألماني محبة لعيون وحواجب الأرمن السود، لأن المهجر الأرمني في ألمانيا ليس صاحب شأن ولا نفوذ له البتة ولا يتجاوز عدد أفراده عن ٢٠,٠٠٠ شخص. لا!، إن هم ميركل مختلف: "ما الورقة التي يمكنني استخدامها ضد دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟". وقالت أيضاً: "أعلم أن مسألة الإبادة العرقية هي موضوع حساس جداً لدى القوميين الأتراك في تركيا. وحتى وإنْ احتاجت تركيا لدخول الإتحاد الأوروبي، فإنها سترفض العضوية انطلاقاً من هذا الموضوع بالذات لذلك أنقله إلى المجلس انطلاقاً من هذا المفهوم". طبعاً، عندما أتوجه إلى أرمن المهجر أقول لهم: "إستيقظوا!، لا تقوم ميركل بذلك من أجل منفعتكم"،

وما دمت قد جئت إلى المجلس النيابي، أرغب أيها السادة النواب في توجيه السؤال التالي إليكم: كيف تمكنّا من وضع كل هذه القوة بيد ميركل؟"

هناك طريق وحيدة وهي نقل هذه القضية إلى هنا. والأهم من ذلك، تأسيس علاقات متبادلة بين تركيا وأرمينيا حالاً.

لاحظوا!، إن الناحية الأهم لجدال السيدين إردوغان وبايكال بيانهما الجسور الجديد. أما الطرف المنقوص فيه، فهو مسألة الأسلوب أولاً والثاني هو الآتي حسب رأيي: يجب فصل التاريخ عن السياسة. وعندما سنقول للعالم: "دعونا نتحدث حول التاريخ أولاً ونحلّه وبعد ذلك فقط سنعقد معكم علاقات متبادلة" ونطوّر موقفاً كهذا ونسير في هذا الاتجاه، أعتقد أن هذا الدرب لا يؤدي إلى نتيجة لأنه لا يمكن الحديث حول أي شيء دون إقامة علاقات متبادلة. وفي الأصل، هذا ما تقوله أرمينيا أيضاً مؤكدة: "ليست لنا شروطاً مسبقة...الاعتراف بالإبادة الأرمنية وغيره...نرغب في إقامة علاقات دون شروط مسبقة".

أعتقد، أن إعادة إقامة العلاقات المخرَّبة في هذه المنطقة هي الخطوة الأولى. أما البدل، الذي ستوفيه أوروبا بعد ذلك، يمكن الإشارة إليه بجملة واحدة إنْ رغبتم: جاهدت أوروبا في الماضي على إفناء هذين الشعبين بعضهما بعضاً. أما اليوم، فعليها أن تعمل جلّ ما بجهدها لإعادة إقامة العلاقات المتبادلة بينهما بدعمهما بالمال والأداء والبرمجة والموارد الإنسانية والتكنولوجية وجميع أشكال المصادر التي تنظِّم هذه العلاقات المتبادلة. والمسؤولية الأهم، التي يجب أن تقوم بها أوروبا، هي تشميرها عن معصميها لتحقيق ما جاء أعلاه عوضاً عن اتخاذ قرارات حول الإبادة العرقية في

برلماناتها. هذا ما يجب على أوروبا القيام به. أما ما علينا القيام به حسب اعتقادي، فأرجو، لطفاً، ألا تضعوا التاريخ أمام السياسة...لنحل أولاً علاقاتنا مع أرمينيا سياسياً ونفتح بعد حين طريق التطبيع بين الشعبين. أشكركم.

الحديث الثاني

أيها السادة، أتساءل انطلاقاً من حديثي المقلق: كيف بوسعي أن أساهم في مثل هذا الإجتماع؟ طبعاً، لا يمكنني أن أكون إنساناً يحدّد السياسة الخارجية التركية ويوجهها وليست لي فكرة كهذه. لكن، كوني أرمنياً ومواطناً تركياً وبالتالي صاحب امتيازات (بعضهم يعتبرها عائقاً) أحاول حل المشكلات بحس مرهف ومنطقي لوجود ناحية فيّ تنظر بتعقل محاولة مني استخدام هذين الشعورين معاً وجلب تكليفاتي، إنْ وجِدَت، في هذا الشأن. تحدثنا مع السيد "إليكداغ" وناقشنا سوية هذه المشكلات قبل ذلك مرات عديدة في أماكن شتى وبخاصة حول فتح الحدود مع أرمينيا فاقترب السيد "إليكداغ" مني في بعض الأحيان، انطلاقاً من الجو السياسي في تلك الأيام، ودنوت منه بدوري أحياناً أخرى. إن ما أقصده هنا هو التالي: أُنظروا! إنْ كنا ننوي بحث التاريخ انطلاقاً من وجهة نظر الحقوق التاريخية لحل المسألة وربط المسألة بمقولة "إليكداغ" "لنحل المشكلة" فإنها لن تحلّ لأنني أُدرك ذلك جازماً. لذلك أقول، لا! لنتبنى وجهة نظر أخرى ونعرضها مؤكدين على أنها ستستمر طوال الحياة. ستستمر مناقشاتنا حول التاريخ طوال الحياة أيضاً، لأن عرض المستندات الموثّقة في هذه القضية لإقناع بعضنا سيستهلك منا وقتاً طويلاً. لذلك، كيف بوسعي إقناعك يا سيد إليكداغ؟

لكن أُنظروا! هناك زمان جديد يعمل من تلقاء ذاته. على الرغم من الاقتراب جنباً إلى جنب أو الافتراق هناك زمن. سأستمر في تبيان فائدة اجتماع فيينا أمامكم. ماذا جرى هناك؟ توقف الاجتماع. أليس كذلك أيها السادة؟ بناء على إفادة السيد "هالاج أوغلو" ورفاقه، فإن كتابهم المنشور يتضمن قسماً كبيراً من تلك الوثائق، حسب إفادتهم، فأرسلوها إلى فيينا...بعد ذلك، جاء رد على هذا البحث على شكل كتاب تم تأليفه في أكاديمية علوم أرمينيا وصدر باللغة الأرمنية وإنني سأقوم بعون الله بترجمته إلى اللغة التركية ونشره في تركيا. لكن، انتبهوا! إنْ ربطنا هذه العلاقات بتلك المستندات ولم نعقد علاقات متبادلة ستطول هذه الوتيرة ولن نخرج بأية نتيجة. إن ما أحاول إفهامه أيها السادة النواب هو هذه الناحية بالذات ومرة ثانية علينا التفكير بوضع أيدينا على وجداننا. صدقوني، إنني أشارك من كل قلبي آلام هؤلاء الذين فقدوا أقرباءهم في الأمس في مناطق أرضروم وآغري. أقول ذلك كي أدعوكم جميعاً أيضاً لتُدركوا شيئاً آخر: أُنظروا! بوسع الناس في هذا البلد إنشاء أنصاب للذين قتلهم الأرمن وتنظيم احتفالات لذكراهم. إنني مواطن تركي أيضاً من أصل أرمني وبدوري فقدت أجدادي في تلك الأيام المفجعة. انتبهوا! لا أتطرق إلى المصطلحات الحقوقية. ليس بوسعي أن أقوم بالشيء نفسه. إنني أرمني في تركيا ومواطن في هذا البلد إلا أنني غير قادر على الاحتفال بآلام أجدادي لأنه عند احتفالي بذكراهم سيفهمون ذلك كإبادة عرقية. إن ما أرمي إليه هنا هو التالي: قبل الحديث حول الإبادة العرقية، هل ستتمكنون من إدراك وضعي؟ ومن المحتمل أن حل المسألة يمكن أن ينطلق من هنا...هل يمكنكم تصوّر مشهد كهذا؟ إن تمكن

الأرمن في هذا البلد من الاحتفال بذكرى فقدان أجدادهم في ٢٤ نيسان، هل تتصورون ما يمكن أن يقوله العالم عن ذلك؟ هل يمكنكم تصور رد فعل المهاجر الأرمنية؟ صدقوني، لهذا السبب حاولت المجيء إليكم لأعلمكم على الأقل عما يجول في خاطري معبراً لكم عن جزيل شكري.

أما مسألة اليقين المتبادل والأسلوب اللذين ذكرتهما فهما مسألتان متصلتان بما جاء أعلاه وسأعظ حولهما حتى النهاية لدى السيد إليكداغ وعلى جميع المنابر وسأدعوكم إلى هذا المحيط حتى النهاية لأنه، صدقوني أيها السادة لا أجد أمامنا مخرجاً آخر. أشكركم...

الفهرس



مطبوعات وقف هرانت دينك الدولية

Halaskargazi Cad.
Sebat Apt. № 74/1
Osmanbey, Şişli
34371 Istanbul

Tel: 0212-240 3361/62/65
Fax: 0212-240 3394
E-mail: info@hrantdink.org
www.hrantdink.org

Cover Picture
Ani, 2004

طبع من هذا الكتاب ١٠٠٠ نسخة

Design, page layout and printing
CHIRAK PRINTING - PUBLISHING